د. ابراهيم السامرائي

المدارس النحوية

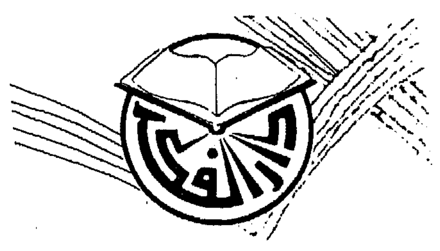
أسطورة وواقع

المدارس النحوية

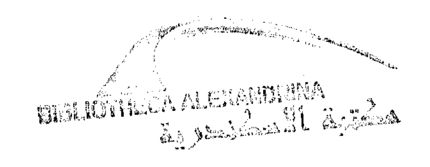
اهداءات ٢٠٠٢

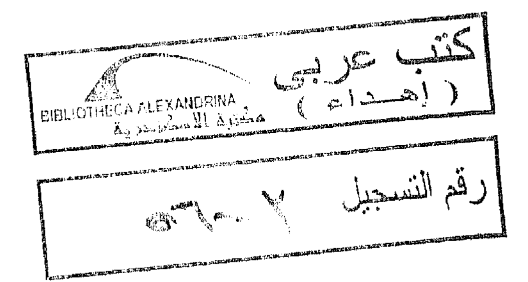
أ.د/مصطفى الصاوى الجوينى

الاسكندرية



الطبعة الأولى ١٩٨٧





المدارس النحوية

أسطورة وواقع

د. إبراهيم السامرائي

دار الفكر
للنشر والتوزيع

عمّان - سوق البتراء (الحجيري). ساحة الجامع الحسيني
هاتف: ٦٢١٩٣٨ - ص. ب: ١٨٣٥٢٠

إلى جمهرة الدارسين
المعنيين بعلوم العربية

لقد شقي الكثير منا بالدرس النحوي بسبب عدم وضوح هذه المادة في الموروث القديم الذي ما فتئنا لا نجد السبيل إلى فهمه وتيسيره. وكأننا آمنا أن هذا الموروث شيء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وكأني أقول: أما آن للدارسين أن يتساءلوا فيما بينهم: أيكون لنا في هذا العصر أن نظل على مادة قديمة سلخت من عمرها قروناً طويلة؟ أكان شيء من هذا لدى غير العرب من الأمم ممن شاركوا في بناء الحضارة المعاصرة؟ أتكون مادة النحو لدى الدارسين من الإنكليز والفرنسيين والألمان والروس وغيرهم في عصرنا هذا هي نفسها قبل مئة عام؟ لو أن الدارسين العرب في عصرنا أدركوا أن النحو لدى هؤلاء الأمم هو غيره اليوم عما كان عليه قبل عقود عدة من الزمن، وإن التغيير فيه قد عرض لمواده ومنهجه، أقول: لو أنهم أدركوا هذا لأقبلوا على ما كان لهم من الموروث القديم مصلحين ميسرين.

لم أرد في درسي هذا أن أعرض لشيء من الإصلاح أو التيسير، ولكني وجدت أن ما سأعرض له يدفعني إلى أن أمهد له بهذه الكلمات. إن عامة من تصدّى للتيسير والإصلاح لم يضرب بسهم صائب في هذا الباب. وكأنهم انصرفوا إلى الدرس التاريخي فبدا لهم أن يكتبوا في «الخلاف» الذي حصل بين النحاة في العصور المتقدمة مما حدا من جاء بعدهم إلى أن يصنفوا أولئك النحاة إلى بصريين وكوفيين، ولا نعدم أن نجد بينهم من نعتوا بـ «البغداديين».

وسأعرض إلى هذا «الخلاف» وحقيقته ومبلغ ما كان له من العلم في أصوله وفروعه ومنهجه.

بيـن يـدي الكتـاب

هذا كتاب لطيف موجز كنت أهم منذ زمان بعيد أن أضعه، وذلك لأني رأيت المعاصرين قد غلوا في إطلاق مصطلح «المدرسة» في الكلام على الاختلاف بين البصريين والكوفيين.

لقد بدا لي أن الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان. لقد وافق جماعة من البصريين الكوفيين في بعض مسائلهم كما وافق غير واحد من الكوفيين البصريين فيما ذهبوا إليه.

ثم إن مواد الاختلاف تتصل بالفروع من الدرس النحوي كما سنبسط ذلك فيما أثبتناه في كتابنا هذا. وأن مواد كثيرة مما اختلفوا فيه لا تتصل بالنحو بل هي فوائد لغوية تتصل بأصول اللغة وبالاشتقاق وباستعمال الكلمة في أسلوب ما.

ولقد حفزني إلى أن أعود إلى هذا فأحرر فيه هذا الموجز هو أني دُفعت إليه بسبب ما كتبه أحد المهتمين بـ «المدارس» يردّ عليّ ما ذهبت إليه في بحث موجز نشرته مجلة مجمع اللغة العربية الأردني[1]، ولكنه تجاوز الردّ فخرج عن أدب العلم. لقد بعث بمقالة فيها أكثر من التعريض بل قل تقرب من السباب، وقد رفضت لجنة المجلة نشر هذه «المقالة» ولعله نشرها في مكان آخر.

أقول: كان ذلك دافعاً لي أن أشرع فيما كتب قد عقدت النية أن أقوم به فكان هذا الموجز الذي وقفته على هذه المسألة من الخلاف النحوي القديم الذي لم يكن شيئاً كبيراً يخولنا أن نقول فيه «المدارس النحوية».



المقدّمة

كلمة في تاريخ النحو:

ذهب المصنفون الأوائل إلى أن ظهور النحو كان بسبب ما كان من شيوع اللحن في العربية حين اتسعت دائرة المجتمعات العربية القديمة لما كان من الفتوح الإسلامية التي نشرت هذه اللغة في المجتمعات الإسلامية التي اعتنقت الإسلام فأقبلت على العربية تتعلمها.

على أن هذا اللحن لم يكن مقصوراً على غير العرب ممن شملهم الإسلام، بل تجاوز ذلك إلى العرب أنفسهم فقد قيل إن الحجاج بن يوسف، وهو من أهل الفصاحة، قد عرض له اللحن[1]، فكيف يكون حال جمهرة من الرجال ممن اشتهروا بالعلم، ممّن يرجعون إلى أصول غير عربية كالحسن البصري مثلاً وطائفة أخرى من هؤلاء لم ينجوا من غائلة اللحن[2]؟.

ومن أجل ذلك فكّر أهل العلم في وضع ضوابط يستعين بها المعربون على ألا يرتكبوا شيئاً من اللحن، وارتكاب اللحن هجنة وعيب للعالم بله الجاهل، وللعربي بله المولى، وذلك لأن شيئاً منهم عرض لجمهرة المسلمين عرباً وغير عرب، وهم يتلون القرآن. والمسلمون جدّ حراص على ألا يحدث شيء من هذا. لقد كانت العربية لغة التنزيل العزيز ولغة السنّة النبوية

(١) البيان والتبيين ١/١٦٣.
(٢) المصدر السابق.

الشريفة، فليس من المقبول أن يعرض لهذه اللغة الشريفة شيء مما يقدح فيها من اللحن الذي بدأ يشيع. وإذا كانت العربية قد شرّفت بهذه المنزلة العلية، فهي كلام الله وكلام نبيّه، وهي المروءة الظاهرة[1]، فحريّ بالمسلمين أن يعملوا على صونها وإبعادها عن غائلة اللحن.

لقد ذهب أهل العلم من أهل العربية وغيرهم من العلماء إلى هذا، فقال كثير منهم: إن أبا الأسود الدؤلي[2] هو الواضع، وقد سيقت أخبار كثيرة في هذا المعنى تتفق في فحواها وتختلف في أجزائها. وتعقد هذه الأخبار الصلة بين أبي الأسود وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب. وقد قيل في هذا أيضاً: إن أبا الأسود وضع أبواب الفاعل والمفعول، والمضاف وحروف النصب والجر والجزم، والتعجب والاستفهام والعطف والنعت و«إن وأخواتها»[3].

ولا أريد أن أخوض في تدقيق هذا، وما كان من أثر لأبي الأسود وما أنجزه في الدرس النحوي. لقد قال النقاد في ذلك كثيراً، وليس من غرضي أن أعرض لهذا. لقد وضع النحو فكان النحاة الأوائل ممن قيل إنهم أخذوا عن أبي الأسود، وليس من المهم أن أعرض لمن سبق في الأخذ عنه أعنبسة الفيل أم ميمون الأقرن[4]. وليس من غرضي أيضاً أن أعرض لعيسى بن عمر وقصة كتابية «الإكمال والجامع»، وما كان من أثر ليحيى بن يعمر، وهو من أهل القراءات. وليس لي أن أعرض للنحاة الأوائل كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وسيبويه. وقد كان لكل من هؤلاء منزلته العلمية ومحله في تاريخ العربية.

---

(١) انظر «الإيضاح في علل النحو» ص ص ٩٥، ٩٦.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ١٥، نزهة الألباء ص ١٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ١٦/١، طبقات النحويين ص ١٣.

(٤) معجم الأدباء ١٤٧/٦، ٢٠٩/١٩، أخبار النحويين البصريين ص ١٥، ١٦، ١٧، ١٨.

غير أني أود أن أقول: إن من الظلم أن يقصر وضع النحو على شيوع اللحن، وذلك لأن شيوع اللحن آفة بل نقص سرى إلى العربية كما بيّنا ذلك، وكما جاء في أسبابه في مصادرنا القديمة. ولو كان هذا سبباً لوضع هذا العلم الذي سمّي «النحو» لما كان لنا هذا البناء الشامخ، ولكان لنا منه ضوابط يسيرة تعين على إزالة العيب وسدّ الخلل. لو اقتصر الأمر على هذا لكان لنا نحو يسير يلتزم به المعربون ويأخذون به كما يأخذون بسائر ما ينبغي أن يحتفظوا به مما يقال ومما لا يقال. أريد من هذا أن النحو في ضوء هذه الظروف التاريخية علم يسير يتزود به المعلمون في تعليمهم التلامذة تبصرة لهم وهم يمارسون العربية قراءة وكتابة، فهل كان شيء من هذا؟ أقول: لو كان شيء من هذا لوجدنا بين أيدينا أشياء قليلة مما يمكن أن تحمل على أنها ضوابط تفي بالغرض التعليمي الذي أشرنا إليه. غير أننا لم نقف على هذا، والذي وصل إلينا هو شيء آخر وهو ما كان من البناء الشامخ الذي نوّهنا به. أنقول: إن النحو الذي قصد منه أن يكون ضوابط تقوّم بها الألسنة قد نسي فلم يصل إلينا منه شيء؟ إذا كان هذا فكيف تحول إلى علم واسع له أصوله وفروعه ومنهجه؟.

وإني لأميل إلى أن «النحو» كان ينبغي أن يكون على النحو الواسع الذي نعرفه ولو لم يكن قد ظهر اللحن وشاع. إنه العلم الذي بدأت أصوله في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، وهي الحقبة التي بدأت فيها المعارف العربية الإسلامية تنشأ وتزدهر حتى إذا كان القرن الثالث والقرن الرابع كان لنا علم لغوي واسع ينقسم أقساماً عدة، شأنه شأن سائر المعارف الأخرى. وإنه لعسير علينا أن نجد في الموروث النحوي ما يشير إلى أنه علم تعليمي تربوي يرمي منه أصحابه تقويم اللسان والقلم.

وقد كان لغير العرب من الأمم طوال العصور نحو نظير ما كان للعرب، وهو عندهم كسائر العلوم تجدّ في عصور التطلّع إلى المعرفة، وليس ضرورة أن يكون مرتبطاً باللحن أو ما يشبه ذلك.

لقد انتهينا إلى أن النحو كسائر المعارف الأخرى لا بد له أن يكون، وأن يشارك في التراث العلمي القديم. وهذا يفضي بنا إلى أن نعرض للنحاة على تراخي العصور، والقدر الذي ساهم به كل منهم في بناء هذا الصرح الشامخ، وما منهج كل منهم في هذا الدرس اللغوي. إن هذا ليفضي بنا إلى أن نعرض لما يدعى الخلاف النحوي وكيف كان، وهو مادة هذا العمل الذي أبغي فيه أن يكون الدارسون على بينة مما يقال في «المدارس النحوية».

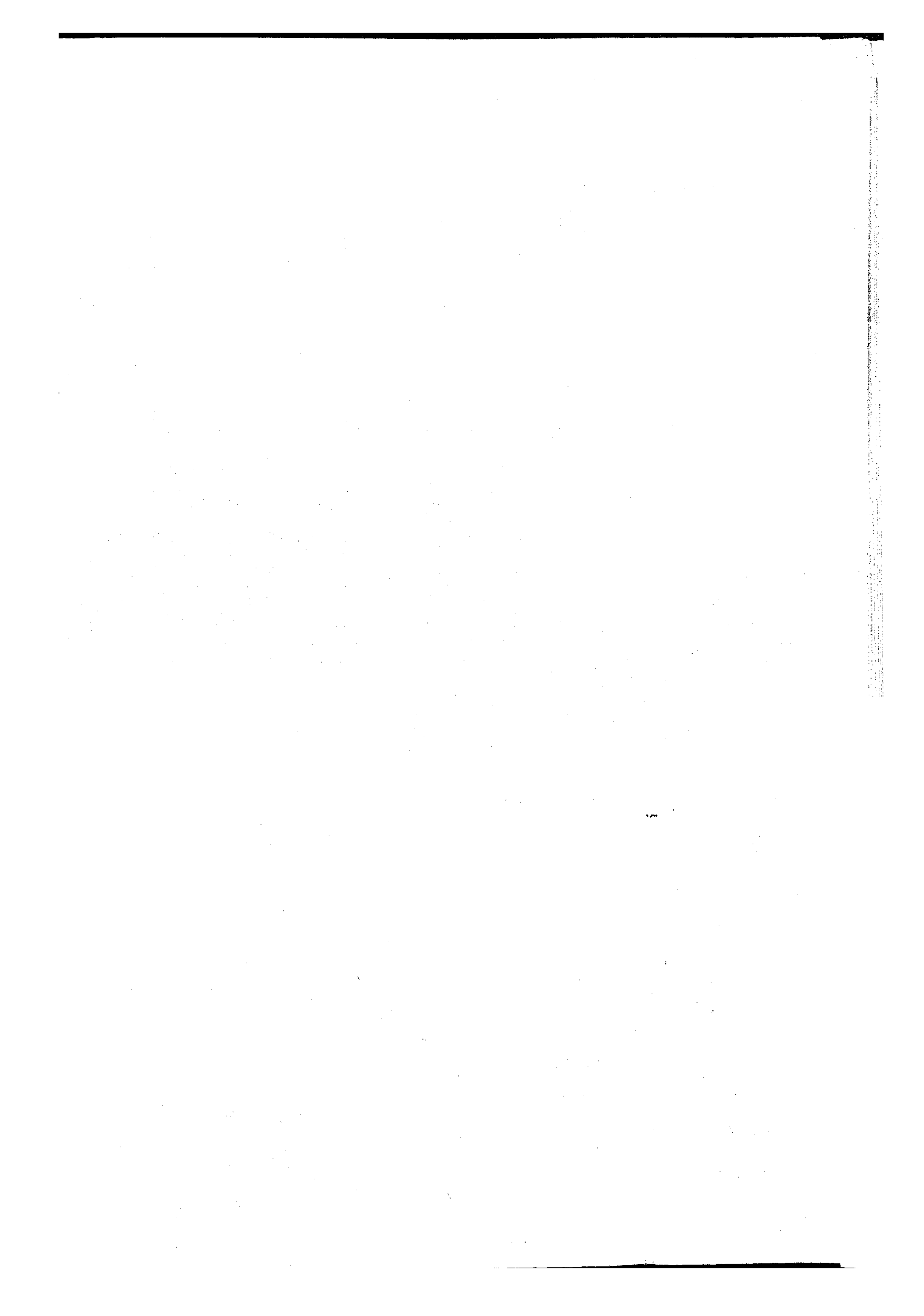
أقول: لم يطلق القدماء على «مسائل الخلاف» في النحو القديم كلمة «مدرسة»، فلم يؤثر عنهم مصطلح «المدرسة البصرية» ولا مصطلح «المدرسة الكوفية» ولا «مدرسة بغداد» ولكننا كنا نقرأ من قولهم: مذهب البصرين ومذهب الكوفيين ومذهب البغداديين، وربما ورد في قولهم: مذهب الأخفش ومذهب الفراء ومذهب سيبويه وغير ذلك.

غير أن المعاصرين استحسنوا لفظ «المدرسة» فاستعاروها في مادة الخلاف النحوي كما استعاروها في مسائل أدبية أخرى. وكأنهم استعاروها من الغربيين فقد أشار الأستاذ الدكتور طه حسين في درسه الأدبي إلى ما دعاه «مدرسة أوس بن حجر»، ولا يعرف الدارسون مدى صدق هذه المقولة، وكيف تكون القصيدة عند أوس بن حجر بناءً خاصاً يختلف عما كان لسائر الجاهليين؟ وقد استمرأ هذا النهج في إطلاق «المدرسة» الأساتذة العقاد والمازني وشكري فكانت «مدرسة الديوان»، كما أطلقها آخرون على الأدب في المهجر على الخلاف الكبير بين أدباء المهجر في منازعهم الفكرية.

ولعل من هذا ما ذهب إليه الباحثون في عصرنا في تاريخ النحو والنحاة فأثبتوا مصطلح «المدرسة» في نحو البصريين، ومثله «مدرسة» الكوفة، و«مدرسة» بغداد، ثم كان لهم أن قالوا: «مدرسة» المصريين، و«المدرسة» الإفريقية، و«مدرسة» الأندلسيين. غير أنك حين تنظر في التراث النحوي وهو مادة البحث، لا تجد أن جمهرة النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم، ولم ينطلق هؤلاء من أفكار متعارضة، ولكنهم قد

اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب ولأولئك طريقة أو مذهب آخر، وقد يكون الاختلاف بين بصري وبصري كما كان بين كوفي وكوفي آخر، ولا تعدم أن تجد بصرياً قد وافق الكوفيين وكذلك العكس.

ومن المفيد أن أقول أن كلمة «مذهب» وردت في الكلام على الخلاف النحوي فقالوا: مذهب البصريين كما قالوا مذهب الكوفيين ومذهب البغداديين ومذهب غيرهم، وقد تكون كلمة مذهب قد أطلقت على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة كما قالوا مثلاً، ومذهب سيبويه أو كقولهم: ومذهب الأخفش والفراء. وسنعرض لهذا لنتبين أن المذهب هو الطريقة، وهو أبعد ما يكون عن «المدرسة».



الفصل الأول

المدرسة البصرية
«أصولها لدى الأوائل»

ذهب الدارسون في عصرنا إلى أن البصريين أخذوا بالقياس كما أخذوا بالسماع. إننا نلمح هذا في نقضهم لمسائل الكوفيين، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله، وحملوا كثيراً من الشواهد التي خرجت على المسموع الشائع في أنها شاذة أو أنها ضرورة، وعلى ذلك لا يمكن أن تكون أساساً في حكم.

وهم في ذلك قد ذهبوا إلى أن الكوفيين أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً يقاس عليه. وكأنهم أرادوا أن يقولوا: إن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلاً، فقد قاسوا على النادر والشاذ، ولم يتحرّوا صحة ما يصل إليهم من مواد، وسنرى مبلغ هذا الذي ذهبوا إليه في المادة النحوية القديمة التي وصلت إلينا عن البصريين والكوفيين.

لقد كان عبد الله بن أبي إسحاق شديد التجريد في القياس[1]، سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب، فقد أخذ على الفرزدق خروجه على العربية، والخبر المتداول متعالم[2]. ومثل عبد الله هذا عيسى بن عمر الذي تجاوز هذا الحد فراح يتعقب

(١) نزهة الألباء ص ٢٦.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧ ـ ٢٨.

الجاهليين، فقد أخذ على النابغة ما يمكن أن يندرج في باب اللحن[1].

ومما يعرف من تشدّد البصريين ما جاء في ترجمة أبي عمرو بن العلاء، فقد روي أنه سأل أبا خَيرة، وهو من الأعراب، عن قول العرب: استأصل الله عرقاتهن، فنصب أبو خيرة التاء من «عرقاتهن»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لانَ جلدك[2]. وهذا يعني أن اللحن أو ما يشبه ذلك سرى إلى الأعراب لأن أبا عمرو كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسر، فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة، وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، باللحن وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر. وقد كانوا لا يطمئنون إلى لغة الحواضر فقد جاء في «الكتاب» أن سيبويه روى عن يونس أنه كان يخطىء أهل المدينة في جعلهم «هنّ» فصلاً وينصبون «أطهر» في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هُنّ أطهرَ لكم﴾، قال: وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى مروان في هذه في اللحن، وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم «هن» فصلاً وتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت لغواً[3].

وكان سيبويه قد ذهب إلى أن تحقيق الحجازيين لهمزة «نبيء» رديء فقد قال: وقالوا: نبيّ وبريّة، فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعَل به هذا، وإنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون «نبيء» و «بريئة»، وذلك قليل رديء[4]. وهذا يعني أن سيبويه يحرص على المسموع، فهو يرى التحقيق في الهمزة في هاتين الكلمتين رديء قليل وإن ورد في قراءة جماعة من أهل العلم.

---

(١) الكتاب (سيبويه) ٢/ ٢٢٣.

(٢) نزهة الألباء ص ٣٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٧.

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٠.

إن اهتمام سيبويه بالسماع «عمن يوثق بعربيتهم كثير، نجده واضحاً في «الكتاب» في مواضع كثيرة»[١]. وهذا يعني أن سيبويه ومثله سائر البصريين يتشددون في السماع تشددهم في القياس، فهم لا يأخذون إلا عمن يوثق بعربيتهم فصاحة وأصالة مبتعدين عمن لا يطمأن إليهم بسبب مخالطتهم غير العرب من الذين جاوروهم أو كانوا على مقربة منهم.

وكأن السيوطي قد لخص الأمر فقال: اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيين أوسع رواية[٢].

وقال: وينقل عن الأندلسي في شرح المفصل قوله: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين.

قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ[٣].

وقال أبو البركات الأنباري: لا يُعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضّل الضبي[٤].

وجاء في «المزهر» للسيوطي: قال أبو حاتم: إذا فسّرت حروف القرآن المختلف فيها، وحكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقات

---

(١) الكتاب ١/٢٦، ٣٦، ١٥٣، ٣٧٩.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠.

(٣) المصدر السابق ص ٩٠، الاقتراح ص ١٠٠.

(٤) نزهة الألباء.

منهم مثل: أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم، ولا التفت إلى رواية الكسائي والأحمر، والأموي، والفرّاء وغيرهم[1].

ويأخذ البصريون على الكوفيين شيوع الدخيل في عربية أهل الكوفة، فقد جاء في «البيان والتبيين»[2]: وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها «مُرَبَّعة»، ويسميها أهل الكوفة «الجهارسو» والجهارسو بالفارسية، ويسمّون السوق أو السويقة «وازار» والوازار بالفارسية. ويسمون القثاء خياراً والخيار بالفارسية، ويسمّون المجذوم «وبذي» بالفارسية.

مصادر الدراسة عند البصريين

لقد دلّ الاستقراء على أن البصريين قد اعتمدوا طائفة من المصادر، وهي:

١ - القرآن:

لقد اعتمد البصريون لغة التنزيل أصلاً أقاموا عليه نحوهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم. ولا يعني هذا أن الكوفيين لم يحفلوا بالقرآن، وسنبسط القول في هذا الأمر عند الكلام على مصادر الكوفيين.

٢ - الشعر الجاهلي والإسلامي:

لقد اعتمدوا الشعر الجاهلي أصلاً من أصولهم، وقد تجاوزوه إلى الشعر الإسلامي فكان لهم من شعر الفرزدق وجرير وأراجير العجاج

(١) المزهر ٢/٢٥٦.

(٢) البيان والتبيين ١/١٩، (تحقيق هارون).

ورؤبة وأبي النجم مادة اعتمدوها في نحوهم. ولا نعدم أن نجدهم قد استشهدوا بشعر بشار بن برد[1]، وإن تجاوز عصر الحقبة التي وقفوا عندها في استشهادهم، فقد جاء في «الاقتراح» للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي: إن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج به، ومن المعلوم أن ابن هرمة هذا قد ولد سنة تسعين للهجرة، وعمّر طويلاً حتى تجاوز منتصف القرن الثاني[2].

ولا بد أن ندخل في هذا المصدر ما رووه عن الأعراب جاهليين وغيرهم ممن انقطعوا إلى البداوة من قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيء ولم يتأثروا بأولئك الذين كانوا في أطراف بلاد العرب الذين تأثروا بلغات الأقاليم المجاورة.

على أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى سلامة لغة جماعة من العلماء ممن ينتمون إلى أصول غير عربية، فقد جاء أن أبا عمرو بن العلاء قد قال في الحسن البصري: «ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي، فقيل له: فأيهما أفصح، قال: الحسن»[3]. وقد أشار الجاحظ إلى هذا وذهب إلى أن من هؤلاء الفصحاء الذين ينتمون إلى أصل غير عربي أبو علي الأسواري، وهو عمرو بن فائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ستّ وثلاثين سنة، وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به[4].

---

(١) لقد احتج أهل اللغة بشر بشار كما احتجوا بشعر غيره من المولّدين، ولكن النحاة لم يحتجوا بشعره، وإن جاء في الأغاني ٣/٢١٠ أن سيبويه قد أورد في شواهده بيتاً لبشار، و«كتاب» سيبويه يخلو من شعر بشار، إلا أننا نجد خبراً يشير إلى أن «الأخفش» قد اعتمد شعر بشار.

(٢) الاقتراح ص ٢٧.

(٣) وفيات الأعيان ١/٧٠ (ط. دار صادر - بيروت ١٩٦٨).

(٤) البيان والتبيين ١/٣٤٧.

ويمكننا أن نقول: إن لغة التنزيل والشعر القديم جاهليّه وإسلاميّه، وما أثر من الأمثال الجاهلية، كل أولئك كان المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية. ولم يكن الكوفيون بعيدين عن هذا النهج في نحوهم ولغتهم، على أن عامة النحويين الأوائل من كلا المصرين قد استبعدوا الحديث في احتجاجهم.

وقد يكون لنا أن نقف وقفة خاصة على الأصول التي اعتمدها البصريون التي لم ينظروا إليها على نحو ما كان لهم من ذلك. لقد اعتمدوا لغة التنزيل، ولكنهم ضيقوا في هذا أشد الضيق، فلم يأخذوا بقراءات عدّة وهي شيء من العربية، ولها أساس في لغات العرب، فقد حملوا على الخطأ قراءة عبد الله بن عامر مقرىء أهل الشام في قوله تعالى: ﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم». والخطأ المزعوم في هذا أنهم يمنعون الفصل بين المتضايفين (المضاف والمضاف إليه) في غير ضرورة الشعر. فلم يقبلوا قراءة ابن عامر مع علمهم أن للقراءة سنداً متصلاً، وأن القراءات السبع مما يجب أن يؤخذ به وهي حجة قائمة.

ومثل هذا ذهابهم إلى تخطئة «معائش» بالهمز في قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿ لهم فيها معائش ﴾، وحجتهم في التخطئة أن الياء في «معايش» أصلية لأنها من المدّ في «معيشة»، والمدّ الأصلي لا يبدل همزة.

أقول: ولم يكترثوا بهذه القراءة، وكأنّ نافع ابتدعها وليس له من سند يوصلها إلى الرسول ﷺ. ولو أنهم توسعوا في فهم العربية لأدركوا أن العربية تجيز هذا، ألم يقولوا «مصائب» جمعاً لـ «مصيبة»، ولم يُسمع فيها «مصاوب» كما تقتضي القاعدة.

ومن الشواهد المعروفة في تخطئتهم للقراءة ما كان منهم في قراءة

حمزة مقرىء أهل الكوفة، وقراءته مشهورة، وهي إحدى السبع المعروفة، فقد قرأ: ﴿ واتقوا اللّهَ الذي تساءَلون به والأرحامِ ﴾، بجر «الأرحام» ووجه التخطئة أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ما عدا ما ورد من ذلك ضرورة. وقراءة حمزة هذه: قد قرأ بها ابن عباس والحسن البصري بله أنها قراءة متصلة السند.

ومن المفيد أن ننظر فيما ورد في «مقدمة» كتاب «المحتسب»، قال ابن جنّي في الكلام على ضروب القراءات:

. . . . وضرباً تعدّى ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذّاً، أي خارجاً عن قراءة القرّاء السبعة المقدّم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرّائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله، أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته. . . . وترسو به قَدَم إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه.

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم. . . . ولكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يُسمّى الآن شاذّاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه. . . . [1].

وإذا كان النحاة البصريون قد ذهبوا إلى تخطئة قراءات مشهورة، فإنهم من غير شك لا يأخذون بالشواذ منها على اتصال سندها وجريها على العربية، وإذا كان هذا موقفهم من القراءات فليس عجيباً أن يكون لهم موقف مماثل من لغات القبائل البعيدة عن مواطن البداوة التي سبق النظر إليها كما أسلفنا، ومن ذلك أنهم لم يأخذوا بلغات القبائل التي كانت مواطنها أطراف بلاد العرب كاليمن والعراق والشام ومصر، وما

(١) المحتسب ١/٣٢ ـ ٣٣.

تاخم الخليج العربي. ومن المفيد أن نشير إلى ما ذكره الفارابي في كتابه «الألفاظ والحروف»، وهو ما أفدناه من «المزهر» للسيوطي:

«إن الذين نقلت العربية وبهم أقتدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب: هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا عن لخم ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا عن قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا عن ثعلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا عن بكر، لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا عن أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا عن ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم، ولا عن حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا عنهم صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب، فقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»(١).

إن الدارسين ليقفون على الاضطراب الذين يعتور نظر النحاة الأوائل في تشددهم ومسارعتهم إلى التخطئة في كل ما ورد عن العرب مما لا يتفق وما قرروا من أصول، وقد يعجب المرء حين يراهم يخطئون الجاهليين. لقد عاب أبو جعفر النحاس على زهير بن أبي سلمى قوله:

فتنتج لكم غلمان أشأمَ كلُّهم كأحمر عادٍ ثم ترضِع فتَفطمِ

وذهب إلى أن المراد: كأحمر ثمود، فغلط(٢).

---

(١) المزهر ١/١٢٨.

(٢) المصدر السابق ٢/٣١٠.

وإلى مثل هذا ذهب أحمد بن فارس فقال: «ما جعل الله الشعراء معصومين، يُوَقّون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنمي

وقوله:

لما جَفا إخوانه مصعبا

وقوله:

قفا عندَ ممّا تعرفان ربوعُ

فكلّه غلط وخطأ[1].

وكان مثل هذا صنيع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق الذي تقدمت الإشارة إليه.

ولا نعلم كيف يتفق هذا التشدّد في حصر الأخذ عن قبائل معينة، وما قيل في فصاحة قريش، وأنهم أفصح العرب، وأن الرسول الكريم قد قال: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش»، إننا نعلم أن قريشاً قد أتيح لها أن تتصل بالقبائل الكثيرة، وبجمهرة من أقوام شتى من غير العرب فكيف سلمت لغتهم، وكيف جاز للنحاة أن يوافقوا على فصاحتهم!.

ومما أثبته السيوطي من قول الفراء ما يؤيد فصاحة قريش، فقد قال:

«كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحجّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم

---

(١) الصاحبي، ص ٣٣١.

تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ»[1].

أقول: وكلام الفراء هذا مفيد جداً ذلك أنه من النحاة الأوائل، وهو وإن كان من أوائل الكوفيين فقد أخذ عن كبار البصريين، وليس بصريٌّ من الأوائل إلا وهو مكبر للفراء منوه بعلمه وسبقه.

ومما يؤخذ على أوائل البصريين أنهم استبعدوا الحديث الشريف في استشهادهم بحجة أن الحديث يشتمل على قدر كبير روى بالمعنى ولم يضبط بلفظه، وأن طائفة كبيرة من المحدثين لم يكونوا عرباً ينتمون إلى أصول عربية هي موضع ثقة في عربيتها. وهذا نظر غير سديد، ذلك أن رجال الحديث قد تحروا التدقيق والضبط، وتشدّدوا في ضبط الحديث، وأخضعوا هذه اللغة الشريفة إلى ما دعوه «الجرح والتعديل»، الذي تناولوا فيه رواة الحديث، فكان لهم فيه موازين دقيقة، ومن هنا لم يكن للنحاة أن يرفضوا هذه اللغة التي بولغ في نقدها وضبطها والوصول بها إلى الكمال في الصحة والصواب. ولقد مرّ بنا أن الثقات من النقاد ومنهم الجاحظ قد أثنى على جماعة من أهل العلم من الموالي كالحسن البصري وعمرو بن فائد الأسواري وغيرهما، بحيث اطمأن النحاة أنفسهم إلى علمهم فصح عندهم الاعتماد عليهم كما صح الاعتماد على سيبويه مثلاً وهو غير عربي.

ولا أدري كيف أغضى أولئك النحويون عما قيل في غير واحد من أهل العلم من رجال الحديث، ومنهم الشعبي المشهور الذي قال فيه ابن عياش الكوفي لمناظره في حضرة أبي العباس: «وأين أنت عمّن لم تر عينك مثله في زمانه، من أصحاب النبي، ولا أحفظ لما سمع، ولا أفقه في الدين، ولا أصدق في الحديث، ولا أعرف بمغازي النبي - ﷺ - وأيام العرب، وحدود الإسلام والفرائض، والغريب، والشعر، ولا

---

(١) المزهر ١/١٣٣.

أوصف لكل أمر من عامر بن شراحيل الشعبيّ[1].

وقد عُرف بين رجال الحديث جماعة من أهل العلم ممن عرفوا بتضلعهم من العربية، ومن هؤلاء حماد بن سلمة الذي قال فيه اليزيدي:

يا طالب النحو ألا فابكِهِ بعد أبي عمرٍو وحمّاد

وقد حكى السيرافي أن حمّاداً قال: «من لَحَن في حديثي فقد كذب عليّ»، وأشار السيرافي إلى خبره مع سيبويه، فقد ورد في أخبار سيبويه: أنه يستملي على حمّاد، فقال حمّاد يوماً: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء». قال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حمّاد: لحنت يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جَرَم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً[2].

قلت: كان أهل الحديث من حملة العلم وحسبك أن تعرف أن الخليل بن أحمد قد أخذ عن أيوب السختياني، وهو من المشاهير بين علماء الحديث، وكان الحسن البصري يقول فيه: «أيوب سيّد شباب أهل البصرة»[3].

على أن المتأخرين من النحويين قد استشهدوا بالحديث ومنهم ابن مالك وأبو حيان، فقد بدا لهم أن الأوائل قد اشتطوا وتجاوزوا العلم.

ولا أدري كيف يتخذ النحويون لغة الشعر مادتهم في الاستشهاد بحيث كان للشعر الغلبة على عامة الشواهد اللغوية والنحوية، ولم يأخذوا بالحديث؟ ومن المعلوم أن لغة الشعر لغة خاصة للوزن والقافية فيها سلطان، ومن هنا جاز للشاعر ما لا يجوز للناثر، فكيف تكون مادة تقوم عليها قواعد النحو؟.

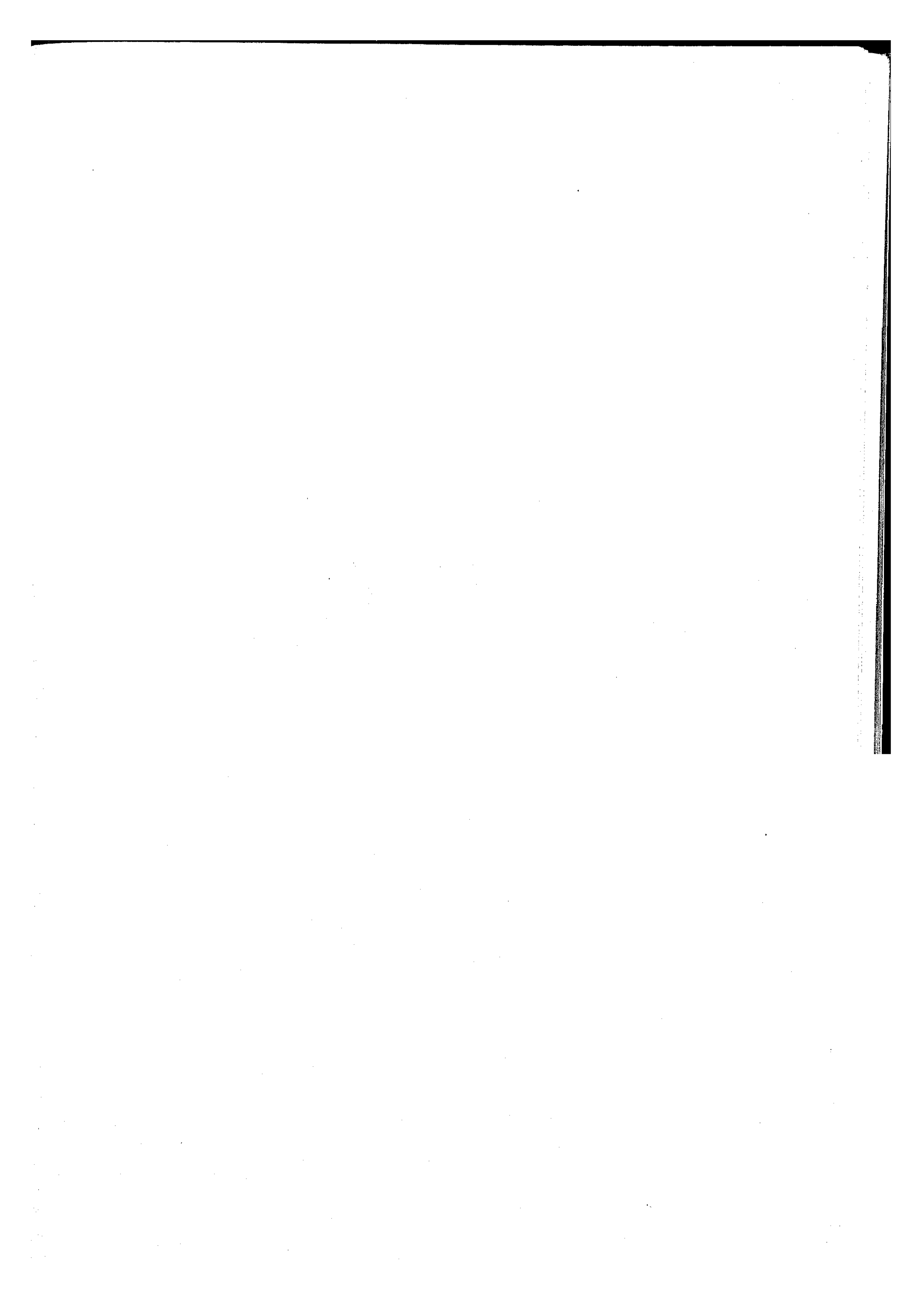
---

(١) البلدان (لابن الفقيه) الطبعة الأوربية ص ١٧١.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٣) البيان والتبيين ج ٣ هامش ص ١٥٤.

الفصل الثانى



المدرسة الكوفية
«أصولها وبدايتها وأصحابها»

لقد عرفت الكوفة كما عرفت البصرة فكلاهما مصران قد مصرهما المسلمون، واشتهر كل منهما طوال التاريخ الإسلامي وشغلتا مكاناً واضحاً في القرنين الثاني والثالث. وكان لكل منهما أثر في السياسة، فقد عرفت الكوفة «بعلويتها» كما عرفت البصرة بعثمانيتها. وكان أهل المصرين على اتصال فيما بينهم، وأنت لا تعدم أن تجد بصريين قد استوطنوا الكوفة لغرض ما، كما تجد كوفيين آخرين اتخذوا البصرة سكناً لهم.

وكانت الكوفة مركزاً من مراكز العلم كما كانت البصرة، ولسنا على يقين تام في سبق البصريين وانصرافهم إلى العلم على الكوفيين إلا ما كان من ذلك في العلوم اللغوية، فقد عرف النحو في البصرة. قبل الكوفة، وإذا قيل النحو فلا بد أن يكون مما اشتمل عليه علوم العربية عامة. ثم جاء بعدهم الكوفيون ليشاركوا في هذا المسعى فكان منهم نحاة وعلماء لغة وأصحاب روايات في القراءات وسائر فنون العربية وما يتصل بها من أخبار وعلم بالأيام والوقائع، ولم يكن هذا مقصوراً على الكوفيين كما يتراءى لبعض الدارسين في عصرنا، بل كان مثل هذا ما أخذ به البصريون أنفسهم على قدر وافٍ من الحفاظ والتشدّد.

وقد جعل المعنيون بتاريخ النحو القديم بداية النحو الكوفي

موصولة بأبي جعفر الرؤاسي، وإلى مثل هذا ذهب المعاصرون، فقد قيل: إن لأبي جعفر الرؤاسي كتاباً في النحو قد اطلع عليه الخليل بن أحمد وانتفع به[1]. وكأن هذا هو الذي جعل المعاصرين يذهبون إلى التنافس المزعوم بين الخليل والرؤاسي[2].

على أن من العلم أن نقول: إن النحو الكوفي بدأ بظهور أبي جعفر الرؤاسي، وقد تلمذ له الكسائي والفرّاء، وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري أن له كتاب «الفيصل»، وكان ثعلب قد أشار إلى أنه أول كتاب في نحو الكوفيين، وكتاب «التصغير»، وكتاب «معاني القرآن»، وأشار ابن النديم إلى أن هذا الكتاب كان يُروى إلى أيامه، وكتاب «الوقف والابتداء»[3].

وجاء في سيرة أبي جعفر هذا في جملة من المصادر أنه قال: «ارسل إليّ الخليل بن أحمد يطلب كتابي، فبعثته إليه فقرأه ووضع كتابه»[4].

غير أننا لا نعرف من نحو أبي جعفر الرؤاسي شيئاً في كتب النحو القديم، فلم يشر النحاة المتقدمون إلى شيء من ذلك، ولم يصل إلينا شيء من مادة كتبه منشورة في الكتب التي ألفت بعده. وقد أشار المتقدمون من المعنيين بالدرس اللغوي إلى علم آخر وهو معاذ بن مسلم الهراء، وقد عُدّ هذا هو وأبو جعفر الرؤاسي من أوائل الكوفيين.

على أن الدارس ليقف أمام الكسائي والفراء فيرى فيهما أصحاب المذهب الكوفي الذي بدأ يشيع.

---

(١) نزهة الألباء ص ٥١.

(٢) ضحى الإسلام ٢/٢٩٤.

(٣) نزهة الألباء ص ٥١ ـ ٥٢ وانظر الفهرست ص ٩٦.

(٤) نزهة الألباء ص ٥١، وانظر الفهرست ص ٩٦.

لقد كان من شيوخ الكسائي معاذ بن مسلم الهراء وأبو جعفر الرؤاسي وعيسى بن عمر الثقفي والخليل بن أحمد. وكأن تلمذة الكسائي تأتي من أنه عكف على «كتاب» سيبويه يقرأه على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش[1].

وكما كان البصريون معنيين بـ «الكتاب» معجبين به مكبرين للجهد الذي بذله سيبويه، ولما كان فيه من عامّة آراء الخليل حتى قال فيه ابن السراج: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[2]، وكأنه يعرِّض بالمبرد[3] الذي صنف «المقتضب» ليكون شيئاً لكتاب سيبويه، أقول: كما كان هذا حال البصريين مع «الكتاب»، كذلك كان أوائل الكوفيين معنيين بالكتاب الذي وقفوا فيه على مسائل الخليل في النحو واللغة.

لقد عني النحويون بصريون وكوفيون بهذا الكتاب فقد عرفنا أن أبا الحسن الأخفش أول من أقرأ «الكتاب»، قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني[4]، وجاء المبرد فقرأه على الجرمي والمازني، ثم تصدّى لإقرائه المبرد، فقرأه عليه ابن درستويه، وعلّق عليه شارحاً. ثم شرحه الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وأبو بكر بن السراج، والرماني، وأبو سعيد السيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب، وأبو العلاء المعرّي وغيرهم[5]. وقد عرفنا أن للأندلسيين عدة شروح في الكتاب.

---

(١) نزهة الألباء ص ١٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) كان المبرد إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ـ يقول له: هل ركبت البحر، تعظيماً له، واستصعاباً لما فيه. انظر أخبار النحويين البصريين ص ٥، نزهة الألباء ص ٥٦.

(٤) نزهة الألباء ص ١٠٨.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية، مادة «سيبويه».

وجاء الكوفيون فوجدوا في «الكتاب» ضالتهم كما أشرنا، وليس الأمر مقصوراً على الكسائي الذي قرأه على الأخفش بل كان الفرّاء أشدّ من الكسائي عناية به حتى قيل إن شيئاً من كراريس «الكتاب» وجد تحت وسادته التي كان يجلس عليها[1].

لقد كانت مادة «الكتاب» المصدر الذي يحتج به النحاة الأوائل في مناظراتهم، فقد عرف أن الأخفش بعد أن تحوّل إلى بغداد اتصل بالكسائي وناظره فخطّأه في جميع ما أجاب به عن مسائله، ذكر ذلك الزبيدي في «الطبقات»[2] في ترجمة سيبويه.

وقد عرف الجاحظ قيمة «الكتاب» فقد قال:

«أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ففكّرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من «كتاب» سيبويه، فلما وصلت إليه، قلت له: لم أجد شيئاً أهديه مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفرّاء، فقال: والله ما أهديت لي شيئاً أحبّ إليّ منه»[3].

ومن المفيد أن نعرض لمشاركة الكوفيين ولا سيما الأوائل منهم في العلم النحوي. فنقول: ليس لنا من نحو الكسائي شيء كثير بل نجد من ذلك شذرات في كتب النحو القديم، وهي في جملتها لا تؤلف شيئاً ولا يمكن أن تكون مادة يقوم عليها بناء نحوي في أصوله وفروعه، فكيف يحق لنا أن نقول: إنه بداية مدرسة نحوية!.

فمن مسائل الكسائي النحوية جواز أن يعمل الفعل المتعدي إلى واحد في الاسم وفي ضميره، ولا يستلزم ذلك عنده ما يستلزمه عند

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي (سيبويه).

(٢) المصدر السابق.

(٣) وفيات الأعيان ١/ ٤٨٠.

المتكلمين من القول بتأثر معلولين بعلة واحدة، فهو ينصب «زيداً» في قولهم: «زيداً ضربته» بالفعل الذي بعده، لا بفعل محذوف مفسر، والفعل الظاهر عنده يكون ناصباً (زيداً)، وضميره، ولا يهمه أن يؤدي ذلك إلى الاعتراض عليه بتعدية الفعل إلى اثنين، مع أنه لا يتعدى بنفسه عند البصريين إلا إلى مفعول واحد(1).

وقد يتصور فعلاً، ولا فاعل له كما هو معروف من مذهبه، فقد كان يذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وعلى ذلك لا يحتاج إلى تقدير الفاعل، أو تأويله في أول الفعلين المتنازعين عند أعمال الثاني(2).

وقد نجد الكسائي يخالف البصريين ولكنه يعتمد رأياً سبقه إليه بصريون خرجوا على جمهرة أصحابهم، ومن ذلك قوله في «جوارٍ» ونحوها التي لا يعدها من المنقوص، بل يجريها مجرى الممنوع من الصرف فيجرّها بالفتحة مستشهداً على ذلك بقول الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولىً هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

وكان عيسى بن عمر وأبو زيد من البصريين ذهبا هذا المذهب(3)، وسائر البصريين يجرون ذلك مجرى المنقوص. وقول الفرزدق هذا في هجاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي غلّط الفرزدق في قوله:

وعض زمانٌ يا ابن مروانَ لم يدَعْ ... من الناس إلاّ مُسحتاً أو مجلّف

والخبر معروف(4). وكان سيبويه قد حمل هذا على الضرورة، وقال بعد أن أورد بيت الفرزدق وقول الهذلي:

أبيت على معاريَ واضحاتٍ ... بهنّ ملوَّبٌ كدَمِ العِباطِ(5)

---

(1) شرح الرضي على الكافية ١٦٣/١.

(2) المصدر السابق ٨٧/١.

(3) المصدر السابق ٥٨/١.

(4) نزهة الألباء ص ٢٧.

(5) انظر هامش الكتاب ٥٩/٢، وهو حاشية الأعلم الشنتمري.

«فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل.

ومن مسائل الكسائي أيضاً جواز إضافة «حيث» إلى المفرد قياساً مستشهداً بقول الشاعر، وهو مما أنشده ابن الأعرابي:

ونطعنهم حيث الحُبَى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليُّ العمائمِ

وكان البصريون ينكرون على الكسائي اعتماده على الشاهد الواحد فيجعله أصلاً ويقبس عليه، ومن هذا ما قاله فيه ابن درستويه من أصحاب أبي العباس المبرد: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك[1]. وذهب إلى مثل هذا أبو زيد من البصريين الذي كان يأخذ على الكسائي لقيه أعراب الحطمية وأخذه عنهم، وكأنه بهذا قد أفسد ما أخذه بالبصرة كله[2].

وقد أغفل المعنيون بتأسيس المدارس النحوية المزعومة حقيقة أن النحاة بصريين وكوفيين قد التقوا في مسائل كثيرة وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك، فقد وافق الكسائي البصريين في مسائل كثيرة، كما وافق الفراء البصريين في مسائل عدة؛ وسنرى ذلك عند الكلام على الفراء.

كما وافق الأخفش الكوفيين في مسائل معروفة، وكذلك كان ابن السراج في موافقاته للكوفيين، فإذا كان هذا فهل يجترىء أحدنا ويزعم أن للكوفيين «مدرسة» ودلالة «المدرسة» في كل علم معروفة، وهي في جملتها تتجاوز الخلاف على الفروع.

لقد وافق الكسائي البصريين في استبعادهم الاستشهاد بالحديث

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٣٧.

(٢) معجم الأدباء ١٣/ ١٨٢.

فقد ذكر السيوطي في «الاقتراح»: أن أبا حيان قال: «إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين»[1].

ولا أدري كيف يكون الكسائي رأس الكوفيين وهو واقع في هذا التناقض الذي لا يمكن أن يكون نهج من يتصدى لمذهب جديد، ألم يأخذ بالشاهد الشاذ فيقيم عليه أصلاً؟ وهو مما أخذه عليه البصريون.

كأن الكسائي وقد قرأ «الكتاب» قد تأثر به فذهب في مسائل عدة مذهب الخليل بن أحمد كموافقته للخليل في تركيب «لن» من «لا» و «أن»[2].

وكقوله في «أن» المصدرية وما بعدها بعد حذف الخافض كما في قولهم: عجبت أن تقدم على هذا، فقد ذهب إلى الجر، وهو قول الخليل[3].

ومن هذا ذهابه إلى أن «نعم وبئس» فعلان، وكذلك «أفعَل» في التعجب، والبصريون يعدون كل ذلك أفعالاً[4].

آثار الكسائي:

جاء في ترجمة الكسائي في كتب الطبقات أن له مصنفات عدة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب مختصر النحو، وكتاب القراءات،

---

(١) الاقتراح ص ١٧.

(٢) شرح الأشموني ٣/٢٧٩.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/١٨٣.

(٤) شرح الأشموني ٣/١٨، ٢٧.

وكتاب العدد، وكتاب النوادر الكبير والصغير وغيرها. ولم يصل إلينا شيء من تصانيفه سوى رسالته الموسومة بـ «ما تلحن فيه العوام»[1].

وهذه الرسالة تشتمل على طائفة من الألفاظ مما ينطق بها العوام معدولة عن أبنيتها الفصيحة كأن تكون مفتوحة الأول، والعامة تكسرها أو تضمها، أو تكون بالصاد وهي في لغتهم بالسين أو بالعكس، ومسائل أخرى تتصل بالتذكير أو التأنيث.

على أن ما ينسب إلى الكسائي في النحو مما ذكر في كتب النحو كمجالس ثعلب، ومعاني القرآن للفراء؛ لا يمكن أن يكون مادة وافية تعين على معرفة نحو كثير يؤلف أسساً لمدرسة مزعومة، وليس كما ذهب بعض الدارسين من أن جملة هذه الأقوال تعين على رسم صورة لمنهجه[2].

ومن المفيد أن نعرض لتلاميذ الكسائي لنقف على ما يمكن أن يضاف إلى المادة النحوية التي كان للكسائي فيها رأي ومشاركة، ولنبدأ:

١ ـ الفراء:

قلنا: إن الفراء أخذ عن الكسائي وتلمذ له، ولكن هذه التلمذة ليست ذات أثر في تهيئة الفراء في مكانته ومنزلته فقد أخذ عن غيره كما سنرى، كما عكف على «كتاب» سيبويه يقرؤه فيقف على مسائل الخليل فيه وهي كثيرة تبلغ عدة مئتين. ولنستمع إلى قول الفراء في الكسائي:

لما خرج الكسائي إلى بغداد، قال لي الرؤاسي: قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أميز منه، فجئت إلى بغداد، فرأيت الكسائي

---

(١) رسالة في اللغة طبعت في برسلاو، وقدّم لها بروكلمان، وطبعت في المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٤ هـ.

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٠٤.

فسألته عن مسائل الرؤاسي، فأجابني بخلاف ما عندي فغمزت قوماً من علماء الكوفة فكانوا معي فقال: ما لك قد أنكرت؟ لعلك من أهل الكوفة، فقلت: نعم، فقال: الرؤاسي يقول كذا وكذا وليس صواباً، وسمعت العرب تقول: كذا وكذا حتى أتى على مسائلي فلزمته[1].

ومن هنا نعلم أن الفراء قد عرف الكسائي بعد أن كان قد أخذ من العلم بنصيب.

وقال الفراء: إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر[2]. والخبر طويل وفيه بيان لاهتداء الكسائي إلى معاذ الهراء الذي قصده ليتعلم العلم الذي يجنّبه اللحن الذي وقع فيه وهو في مجلس فيه جماعة من أهل العلم.

ولم يعرف بين تلاميذ الكسائي من شغله النحو وكان له فيه مشاركة جادة كالفراء، فكتابه «معاني القرآن» يدل على هذا، فأنت تجد المسائل النحوية منثورة في هذا الكتاب، وهو يعرض لشرح كلمة في آية مثلاً.

ومن تلاميذ الكسائي علي بن المبارك اللحياني، وكان من مقدمي أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي وأبي عمرو الشيباني من الكوفيين، وعن أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة من البصريين[3].

على أننا لا نجد شيئاً كثيراً يتصل بالنحو فيما أثر عن اللحياني، فقد قيل: إنه كان أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء[4]. على أننا نجد في هذا المأثور اللغوي مما حكاه اللحياني: أن من العرب من ينصب بـ«لم» وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿ألم نشرح لك

(١) نزهة الألباء ص ٥٠ ـ ٥١.
(٢) المصدر السابق ص ٥٨ ـ ٦٥.
(٣) بغية الوعاة ص ٣٤٦.
(٤) همع الهوامع ٢/٤.

صدرك ﴾ بفتح الحاء[1]، ومنه قول الراجز:

في أيّ يومَيَّ من الموت أفِرّ أيومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ[2]

ومما حكاه: أن من العرب من يجزم بأن[3]، وعليه قول الشاعر:

أحاذرُ أن تعلَمْ بها فتردَّها فتتركَها ثقلاً عليَّ كما هيا

وقول الآخر:

إذا ما غَدَونا قال ولدانُ أهلِنا تعالَوا إلى أن يأتِنا الصَّيدُ نحطُبِ[4]

وكأن تجويز الكوفيين الجزم بـ «أن» جاء مما كان لهم من هذه الشواهد وغيرها، فقد كان الرؤاسي يقول: فصحاء العرب ينصبون بـ «أن» وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها[5].

وكأنّ اهتمام اللحياني بهذه المواد يتأتى من أنه لغوي يتعقب النوادر على طريقة اللغويين في عصره، فهو في هذه المسألة قد أفاد أن الجزم بـ «أن» لغة بني صبّاح[6].

وكان أبو عبيدة قد أشار إلى هذه اللغة من البصريين، وقد جمع السيوطي بين أبي عبيدة واللحياني عند الإشارة إلى هذه اللغة فجعله من البصريين، وليس غريباً أن يكون اللحياني بصرياً وقد أخذ عن الكسائي، وإنا لنعرف غير واحد من الكوفيين قد أخذوا فيما أخذوا عن بصريين،

---

(١) نزهة الألباء ص ١٣٧.
(٢) شرح الأشموني ٤/٧.
(٣) همع الهوامع ٢/٣.
(٤) المصدر السابق ٣/٣٨٨.
(٥) همع الهوامع ٢/٣.
(٦) حاشية الصبان ٣/٢٨٨.

وإذا كان ابن النديم قد نعت اللحياني بأنه غلام الكسائي[1] فذلك لا يعني أنه كوفي المذهب[2].

والذي يتضح لنا من علم هؤلاء النفر الذين أدرجوا مع الكوفيين أنهم في الأعم الأغلب أهل لغة، وأن الكثير منهم قد انصرف إلى اللغة والنوادر والشعر وليس له شيء من النحو إلا ما كان من هشام بن معاوية الضرير، وأبي العباس ثعلب، فأما الضرير فلا نعرف له إلا جملة مسائل وردت في كتب النحو كقوله: في أن النائب عن الفاعل في الفعل اللازم المبني للمفعول إنما هو ضمير المجهول. وذهابه إلى جواز صوغ «أفعل» التعجب من العاهات نحو: ما أعماه، والألوان نحو: ما أحمره، وهذا وغيره من المسائل الفروع في النحو[3].

وأما العباس ثعلب[4] فهو من النحويين الكبار، وقد عرف بـ «مجالسه» ومناظراته لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، وهما يمثلان المذهبين فثعلب من مشاهير البغداديين الكوفيين، والمبرد من مشاهير البصريين، وحسبك أن تعرف أن المبرَّد مناظره وخصمه قال فيه: «أعلم الكوفيين ثعلب، فذكر له الفرَّاء، فقال: ولا يعشره[5]. وقد عرف ثعلب بكتابه الذي كان شغل الدارسين وهو «الفصيح» الذي لا يذكر إلَّا بنسبته إليه فيقال: «فصيح ثعلب»، كما عرف «بمجالسه».

ولم يقتصر اهتمام ثعلب على النحو واللغة، بل تجاوز ذلك إلى

---

(١) الفهرست ص ٧١.

(٢) الذي نعرفه أن أبا العباس ثعلب أخذ فيما أخذ عن أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم. نزهة الألباء ص ١٢٦.

(٣) ومن ذلك قوله في أن «أم» مثل «بل» الهمع ٢/١٣٣. ومنه أيضاً اختياره الرفع في الفعل المفصول بينه وبين «إذن» المصدر السابق ٣/٢٩٢، ومسائل يسيرة أخرى.

(٤) أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ «ثعلب» توفي سنة ٢٩١ هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٧٣ - ١٧٦، وإنباه الرواة ١/١٣٨، بغية الوعاة ص ١٧٢.

الشعر فكان معنياً به فله في نقده «قواعد الشعر»، وله شروح لدواوين عدة كان قد جمعها، ومنها ديوان زهير بن أبي سلمى وطائفة أخرى من دواوين الجاهليين والإسلاميين.

ولنعرض «لمجالس ثعلب» لنقف على كثير من مسائل العربية مما يشتمل على النحو والصرف، وهو يعرض لها فيشير إلى قول الفراء في طائفة من المسائل، كما لا نعدم أن نجد فيها شيئاً مما قاله الكسائي. وسأتبع في عرضي مادة «فهرس مسائل العربية» الذي صنعه الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب من الصفحة ٧١٠ ـ ٧١٥ وهو كما يلي:

(أب) لغاتها وإعرابها:

١ ـ الاختصاص (ص ٣٦٤): إذ قال نحن بني، ومعشرَ، ورهطَ، قال الفراء: هو مثل: «جميعاً» وقال البصريون بفعل مضمر.

وفي (ص ٣٧٥): وقال أبو العباس بعضهم ينصب فيقول:

نحن بني أمِّ البنين الأربعة

قال: وليس بالوجه، لأنه ليس بالمدح يمدح نفسه بأن عددهم أربعة. والعرب تفعل هذا في «بني» و«رهط» و«معشر» و«آل». قال الفراء كأنهم قالوا نحن جميعاً نقول ذاك.

٢ ـ إذاً ومعاينها (ص ٣٠٨) و(ص ص ٤٦٢، ٤٦٣) إذن (ص ٣٠٢).

٣ ـ أرأيتك (ص ٢١٥) في قوله تعالى: ﴿أرأيتَكَ هذا الذي كرَّمت عليَّ﴾ قال أبو العباس: العرب تقول: أرأيتَكَ تقول: أرأيتَكَ وأرأيتَكما وأرأيتَكم، وكذا المؤنث أرأيتَكِ وأرأيتَكما وأرأيتَكنَّ، بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر، هذا في جميع العربية يختاره الكسائي.

قال الفراء: إذا كان بمعنى أخبرني فأتبعْه الاستفهام، فيقولون: أريتك زيداً هل قامَ، وأين هو، ومتى ذهب؟

وادَّعى الفراء: إن الكاف قامت مقام التاء وثنَّوا الكاف وجمعوها وربَّما همزوه.

قال الكسائي: الكاف موضع نصب.

وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنما هي للخطاب.

٤ ـ الاستثناء (ص ٤٩).

(ص ٥٨) قوله تعالى: ﴿فسجدوا إلَّا إبليس﴾ قال: إن كان إبليس من الملائكة فهو متصل، وإن لم يكن فهو منقطع.....

(ص ١٠١) قوله تعالى: ﴿لا يحب الله الجهرَ بالسوء من القول إلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾.

قال الكسائي: هذا استثناء يعرض. قال: ومعنى «يعرض» استثناء منقطع. ومن قال «ظُلِمَ» وهو الذي مُنِعَ القِرى فرُخِّص له أن يذكر مظلمته.

وقال الأستاذ هارون في تعليقه: هذا على قراءة «ظَلَم» بالبناء للمعلوم، وهي قراءة الحسن، كذا في «إتحاف فضلاء البشر» (ص ١٩٥). وذكر أبو حيان في تفسيره (٣/٣٨٢) أنها قراءة ابن عباس، وابن عمر، وابن جبير، وعطاء بن السائب، والضحاك، وزيد بن أسلم، وابن أبي إسحاق، ومسلم بن يسار، والحسن، وابن المسيّب، وقتادة، وأبي رجاء.

وقال مجاهد: تضيّف رجل قوماً فأساءوا قِراه فاشتكاهم، فعوتب فنزلت الآية (تفسير أبي حيَّان).

(ص ٥٥٦) قوله تعالى: ﴿إلَّا بلاغاً من الله﴾ قال: استثناء منقطع، أي إلا أن أبلِّغكم بلاغاً من الله.

قال المصادر وغيرها يُستثنى بها استثناءً منقطعاً.

٥ - الاستفهام (ص ٣٥٨) في «خول بعض أدواته على بعض».

٦ - إسم الآلة (ص ٥٤٥) في قوله تعالى: ﴿هـذان خصمان اختصموا﴾.

٧ - إسم الفاعل: عمله النصب مع حذف تنوينه (ص ١٢٢)، وثبوت تنوينه مع إضافته، و (ص ١٢٣) تقدم معموله (ص ٤٧٧)، وإعماله مضافاً (ص ١٢٦).

٨ - اسم الفعل (ص ٥٤١).

٩ - أسماء الأصوات (ص ٥٥٤).

١٠ - الاشتغال (ص ١٠) في قوله: اعبدَ الله ثوباً كسوتَه. على أن المؤلف لم يسمِّ هذا «اشتغالاً».

١١ - أعاريب (ص ٢٠) قوله تعالى: ﴿فذلك يومئذٍ يومٌ عسير﴾ قال: فيومئذٍ مُرافعُ «فذلك»، «ويوم عسير» ترجمة يومئذٍ.

و (ص ٤٠) في قوله تعالى: ﴿يسئلونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾ قال: عن قتالٍ فيه، كما تقول: ضربت الرجل رأسَه.

و (ص ٥٩ - ٦٠): وأنشد:

أتيتَ بعبدالله في القِدِّ موثَقاً   فـألَّا سعيداً ذا الخيانةِ والغَدْرِ

قال: كان الكسائي يخفض وينصب، وكان الفرَّاء يكره الخفض.

وقال: من نصب «سعيداً» أضمر فعلاً مثل أتيتَ، أي فائتِ ذا.

وعلق الأستاذ هارون فقال: «ألّا» بالفتح والتشديد لغة في «هلّا» التخضيضية. وقد أنشد ابن الشجري هذا البيت في «الأمالي» ١/٣٥٣ وقال: وهذا قليل، لأن القياس ألا يُضمر ما يتعدّى بخافض.

وفي (ص ٧٣) وقال: أهل الحجاز يقولون: مبروراً مأجوراً، وتميم: مبرور مأجور. وقد بُرَّ حجُّك وبَرَّ وأبرَّ الله حجَّك.

وفي (ص ١٠٢) قوله تعالى: ﴿وما لهم ألَّا يعذِّبَهم الله﴾ يوم القيامة وهم قد كفروا في الدنيا، ما لهم ألا يقع بهم العذاب، وموضع «أن» رفع.

وفي (ص ١٠٥) وأنشد:

فلو كنت ضبّياً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيّاً غليظ المشافر

قال الفراء: غليظ المشافر، أتبَعه وهو الخبر. وقال الكسائي: ولكنَّ بك زنجياً، أي يشبهك.

وقال سيبويه: زنجياً غليظ المشافر تشبهه، فأضمر الخبر، فإن رفعت قلت: لكنك زنجيّ، أضمرت الإسم، وهو شبيه باللقب.

وقال الأستاذ هارون تعليقاً على البيت: كذا يورد النحاة هذا البيت. وصواب الرواية: «غليظ مشافره» والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها أيوب بن عيسى الضبي. انظر الخزانة ٤/٣٧٨ - ٣٨٠، والإنصاف (ص ١١٨) وشواهد المغني (ص ٢٣٩)، والأغاني ١٩/٢٤.

وفي (ص ١٦٠) الفرّاء يقول: «لدن غدوة» ينصب ويرفع ويخفض. فتأويل الرفع لدن كانَ غدوةٌ، وينصب بخير «كان»، ويخفض بـ «عند» أي عند غدوةٍ. ويقال أيضاً إذا رُفعت هي بمعنى «مذ».

وفي (ص ١٧٦): وأنشد:

أنا ابنُ جلا وطلّاعُ الثنايا متى أضعِ العمامةَ تعرفوني

ويُروى «وطلَّاعِ الثنايا» فمن رفع جعله مدحاً لابن، ومن خفضه جعله مدحاً لـ «جلا»، فاعلم.

وفي (ص ١٧٨): قولهم: جاءني ثلاثة فصاعداً، فأما أهل البصرة فيقولون: صعد صاعداً، ونحن نقول: هو مثل قوله: «وحفظاً» ونقوله بالواو والفاء وثم، وسيبويه لا يبدله بالواو، والمعنى في الثلاثة الأحرف واحد.

وفي (ص ٢٢٤) في قوله تعالى: ﴿لإيلاف قريشٍ﴾ أقوال، قال الفراء: تكون لام تعجب، أي اعجبوا لهذا، وقال: «فجعلهم كعصفٍ مأكول» لهذا. وقال: هي من صلة: ﴿فليعبدوا ربَّ هذا البيت﴾، قال: ومعنى ﴿لإيلاف قريشٍ﴾ إيلافهم: يُجعَل مثل: انبَتَكم نباتاً، ردَّه إلى الأصل.

وفي (ص ٢٦٢) قوله تعالى: ﴿إنَّ الله وملائكته يصلُّون على النبيّ﴾ قال: يجوز ولم نسمع من قرأ به.

ويقال: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وإن زيداً وعمراً قائمان. قال: مثل قوله:

«فإني وقيّار بها لغريبُ»

أيضاً:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ   في بَلَدٍ ليس به أنيسُ

قال أبو العباس: والفرَّاء يقول: لا أقول إلَّا فيما لا يتبيَّن فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبيَّن وفيما لا يتبيَّن.

وفي (ص ٢٦٥): قال أبو العباس: من قال: «ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين» فهو الاختيار، لأن السنين جمع ولا تخرج «مفسِّرةً» (أي تمييزاً)، كأنه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلثمائة، فالسنون تابعة

للثلثمائة، والثلثمائة تابعة للسنون. وإذا قال ثلثمائةِ سنينَ فأضاف، فإن السنين فيها لغات، يقال: هذه سنون فاعلم، ومررت بسنين فاعلم. هذا جمع على ما فسرنا. ولغة يقولون: هذه سنينك، ومرَّت سنينك، فيثبتون النون فيجعلونها كالواحد، فعلى هذه أضافوا. قال: وأنشد الفراء وأصحابنا:

ذرانيَ من نجدٍ فإنَّ سنينه لعبن بنا شيباً وشيَّبْنَنا مُرْدا

وفي (ص ٣١٦) قال أبو العباس في قوله عز وجل: ﴿قال فالحقُّ والحقُّ أقول﴾: أراد فأقول الحقُّ حقَّاً.

ومن رفع قال: فأنا الحقُّ والحقُّ قولي، وأقول في صلة الحق، والحق يمين. ومن قال «فالحقُّ والحقَّ» قال: فأنا الحقُّ وأقول الحقَّ.

وفي (ص ٣٢٢) وقال في قوله تعالى: ﴿وَيْكأنَّ الله يَبسُطُ الرزقَ﴾ قال: بعضهم يقول: ويلك، وبعضهم يقول: أعلم أن الله.

وفي (ص ٣٢٢) وقال في قوله تعالى: ﴿ذلك ليعلمَ أنِّي لم أخنه بالغيب﴾: «ذلك» في موضع رفع ونصب. من نصب أراد فعلنا ذلك، ومن رفع أراد فَعَلنا ليعلم ذلك فيرفع باللام.

وفي (ص ٣٦٨) وأنشد لبيد:

تراكُ أمكنةٍ إذا لم أرضَها أو يَرتَبطْ بعض النفوسِ حِمامُها

قال: أراد حتى يرتبط، ثم نَسَقَ به، وأنشد:

فيُدْركَ من أخرى القَطاةِ فَتَزلَقِ

أو جزم «يرتبط» لكثرة الحركات.

وفي (ص ٤٧٣) قوله تعالى: ﴿إنَّه لحقُّ مثلَ ما أنَّكم تنطقون﴾ قال: انتصاب «مثل» على أنها في موضع حقاً، كأنه قال: إنه لحقّ حقّاً مثلَ ما أنَّكم تنطقون.

وفي (ص ٥٢٥) قوله تعالى: ﴿مَن ذا الذي يُقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفَه له﴾ قال: هو جزاء لما قرب وهو «الذي» ويُرفَع حينئذٍ، وإذا كان جزاءَ «مَنْ» نُصب، سُئل: هل هذا مثل قولك: مَن زيدُ فأقومَ إليه؟ فقال: زيد لا يكون صلة ولا يجاب، ولكن لو قيل: مَن أخوك فنقوم إليه، نُصب لا غير.

قال: والإسم ونعته رفع، وما بعد «ما» من صلتها.

قال: وإنما تجعل «ما» مع «ذا» حرفاً واحداً ولا تجعل «مَن» معها.

وأملى في ذلك علينا: «من ذا يقوم» «من» لا يجيء مع «ما» حرفاً واحداً وتكون مع «ما». و«ماذا تصنع» يكون «ماذا» حرفاً واحداً، و«تصنع» عاملاً فيها، كأنك قلت: ما تصنع، وإنما يجعلون «مَن» مع «ذا» حرفاً واحداً لأن «من» للناس خاصاً و«ذا» لكل شيء، وجعلوها مع «ما» حرفاً واحداً، لأن «ما» مع «ذا» حرفاً واحداً، فقالوا: من ذا أخوك، ولم يضمروا «هو»، لأن «ذا» يتم وينقص مع الذي يضمرون، فإذا قالوا من «ذا» نأته، كان من قول الفرَّاء والكسائي أن يُرفع «من» بدا وذا بمَن و«نأته» جواب الخبراء. كأنه قال: من يكُن هذا نأتِه، وإذا أراد الاستفهام قال: من ذا فنأتِه؟ كأنه قال: من هذا فنأتيه.

وأنشد:

مَحَلاً كوعاء القنافذ ضارباً به كَنَفاً كالمُخدر المتأجِّم

وفي (ص ٥٩٢) قوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربّكم قالوا أساطير الأوّلين﴾ قال: هذا استئناف، وكأنهم قالوا: لم يُنزل شيئاً، هذه أساطير الأولين. ويجوز في مثل هذا الاستئناف والنصب جميعاً، مثل قوله: «قالوا خيراً».

١٢ ـ اسم التفضيل (ص ٤٦٣) قال: إذا قالوا «أفعل» واقع بعده

فعل فإنه لا يثنى ولا يجمع ويوحَّد، فتقول: أخوك أفضل قائم، وأخوتك أفضل قائم، تريد أفضل من قام، فإن وقع «رجل» كان خطأ، لا يقولون إخوتك أفضل رجل، لأنه لا يكون بمعنى «مَن».

أقول: وقوله: واقع بعده فعل، أي بعد شبه فعل وهو قائم.

١٣ ـ «أل» (ص ٣١٠) كل ما كان مثل عبَّاس والعبَّاس، وحَسَن والحَسَن فإدخال الألف واللام وإخراجهما عند الكسائي والفراء واحد، وقال الخليل: إذا أسقطتهما فلا يكون الإسم الأول، فلا يسقطهما إلاَّ وقد حوَّل المعنى. وقال الكسائي والفرَّاء: إذا سمَّينا الحسن والعباس وكان نعتاً فقد خرج إلى الإسم، والإسم لا يحتاج إلى الألف واللام. لأنك تقول: هذا زيد الساعةَ وغداً وأمس، فتكون له الحالات، فإذا قلت: الحَسَن فنزلت الألف واللام فيه فهو للمعهود، فقد خرج إذا سميت به من ذلك الطريق.

وفي (ص ٣٩٧): والمصادر كلها إذا دخلت فيها الألف واللام كانت لمعهود، وإذا لم تدخلها كان على أفعل المصادر. قال: والمصادر لا تجمع إلاَّ قليلاً.

١٤ ـ إلاَّ بمعنى غير (ص ١٦٦) قال أبو العباس أحمد بن يحيى: «ما يعجبني أن يقومَ إلاَّ ريد» قال مثل هذا كثير في القرآن، وهو بمعنى غير. قال: والعرب تقول: «ما كائن إلاَّ قائماً» تذهب به مذهب غير.

وفي (ص ٩١) وقال: وما أحد إلاَّ قائم، قال: ليدله معنى. ولا يقال في العربية «إلاَّ» موقع «أحد» إلاَّ على «الكل» وأنشد:

وما أحد إلاَّ إلى الله راجعُ

١٥ ـ «إلى» (ص ٢٢٦) وقال أبو العباس في قوله تعالى: ﴿إلى المرافق﴾ قال: هي مثل «حتى» للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال:

ضربت القوم حتى زيداً، يكون «زيد» مضروباً وغير مضروب فيؤخذ ها هنا بالأوثق.

١٦ ـ أَمَرَ وتصريفها (ص ٣٠٨).

١٧ ـ أنْ (ص ٣١٧) إعمالها محذوفة، وأنشد:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى   وأن أشهدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخلدي

ويروى «أحضُرُ». وقال: الرفع القياس.

ومما جاء إهمال «أنْ» مذكورة ما جاء في (ص ٣٢٢) وأنشد:

أن تقـرآنِ على أسماء ويحكمـا   منِّي السـلام وألا تُشعـرا أحـداً

قال: هذه لغة، تشبَّه بـ «ما». وأنشد:

يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسكما   وحيثمـا كنتمـا لُقِّيتُمـا رَشَـدا
إنْ تحمِلا حاجةً لي خفَّ محملُها   تستـوجِبا نعمـةً عندي بهـاويـداً
أن تقـرآنِ على أسماءَ ويحكمَـا   مني السـلام وألا تخبِـرا أحـدا

١٨ ـ إنْ تمحيضها للاستقبال (ص ٢٣٠، ٢٣١): إنْ عبدالله قامَ أقمْ، قال الفرَّاء: إن أضمر مجهولاً رَفَعَ لا غير، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب. قال: والشروط كلها يتقدَّمها المستقبل والماضي والدائم، و «إنْ» لا يتقدَّمها إلَّا مستقبلها.

١٩ ـ إنَّ: رفع اسمها (ص ٦٥): قال: أنشدني محمد بن إبراهيم لامرأة بدوية:

فليتَ ابن جَوّابٍ من الناس خطُّنا   وإنّ لنـا في النـار بعـدُ خلودُ

قـال: وقولهـا «وأن لنا في النـار بعدُ خلودُ» قـال: رفع على الاستئناف. وحكى الكسائي والفرَّاء جميعاً «إنَّ فيك زيدٌ راغبٌ» وقالا: بطلَت «إنّ» لما تباعدت.

وفي (ص ١٣١) تخفيف «إنّ».

وفي (ص ١٧٣) كسر همزة «إنّ».

٢٠ ـ وفي (ص ٣٥٨) الكلام على «إنيه».

٢١ ـ وفي (ص ١١٢) الكلام على «أو» بمعنى «بل».

٢٢ ـ وفي (ص ٤٤٨) الكلام على «أمّا» وفي لغة «أيما».

٢٣ ـ وفي (ص ٢٢٨) الكلام على «إيه».

٢٤ ـ زياد الباء (ص ١٦٤) و (ص ٢٧٣) و (ص ٣٠١).

٢٥ ـ لا تدخل الباء على «من» (ص ٤٦٧).

٢٦ ـ بعض بمعنى «كل» (ص ٥٠).

٢٧ ـ بئس (ص ٦٢): وقال أبو العباس في قوله تعالى: ﴿بئس ما قدَّمَت لهم أنفسهم﴾ قال: قال الكسائي: بئس الذي قدَّمت لهم السخط، وكأنه بئس الشيء شيء، قدَّمت لهم أنفسهم. وليس بشيء.

وقال الفرَّاء: بئس ما يُرفَع «ما» ببئس، ولا يجوز بئس الذي قام زيد.

٢٨ ـ إعراب «بين» وبناؤها (ص ٢٦٣).

٢٩ ـ جمع المؤنث الذي واحده مذكر نحو: ابن عرس، ويجمع بنات عرس، ومثله ابن آوى وابن قِترة (ص ٣٠١).

٣٠ ـ التعجب وما جاء منه شاذاً (ص ٢٧٢):

وقال أبو العباس: قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: زُهِي الرجل وما أزهاه، وشُغِلَ الرجل وما أشغله، وجُنّ الرجل وما أجنّه.

وقال المازني: وهذا الضرب شاذ أيضاً، يحفظ حفظاً. قال أبو العباس: وهذا غلط، هذا كثر في الكلام حتى صار مدحاً وذمّاً، فتعجَّبت العرب من المفعول لأنه صار مدحاً وذماً، وإنما يتعجب من الفاعل.

٣١ ـ تفاعَلَ بمعنى تكلف الشيء (ص ٥٢٣).

٣٢ ـ الفصل بين التفسير والمفرد (ص ٥٢٤) والمراد بين التمييز والمميز.

٣٣ ـ التوكيد بـ «أجمع وجمعاء وجمع» رقم ١١٩.

٣٤ ـ التوكيد بالضمير المنفصل رقم ١٦١.

٣٥ ـ ما يجمع بالواو والنون رقم ٢٥، ٤٩.

٣٦ ـ ما يجمع على فَعلى رقم ٣٦٩، جمع المؤنث السالم رقم ٥٩٥، جمع الأسماء المقطعة رقم ٦٥٩ إعراب سنين رقم ١٧٧، ٣٢٠.

كسر نون الملحق بجمع المذكر السالم رقم ٢١٣.

٣٧ ـ الجوازم: رفع جواب الشرط رقم ٢٧٨، ٣٢٣، ٦١١.

الجزم باللام المنوية (ص ٤٥٦): وأنشد:

فـلا تستطلْ مني بقـائي ومدتي ... ولكن يكن للخيـر فيـك نصيب

قال: أراد: «ليكن» قال: وظهور اللام أجود.

٣٨ ـ حروف الخفض لا يدخل بعضها على بعض رقم ٥٣٥.

٣٩ ـ «كان» تقديرها قبل الماضي عند الفرَّاء (ص ٥٨٥).

«إني كفرت بما أشركتموني من قبل» عند الفراء أن فيه إضمار «كنتم»، وقال: كل ماضٍ عند الفراء يحتاج إلى «كان» هكذا قال. وإنما يفعل هذا إذا كان جزاءً أي إني كفرت بالشيء الذي كنتم أشركتموني به.

قال: والدليل لا يكون الشيء إنما يكون غيره.

أكتفي بهذا مما يتصل بالمسائل النحوية مع الإشارة إلى أن هناك فوائد

تتعلق بمواد لغوية مثل: سبحان وسوف والسين، والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، وضمير الشأن (عماد) (ص ٣٥٤)، والضمير والظرف، والعدد، وعسى، والعطف على الضمير المتصل، وكاد، والمقصور والمنقوص والممدود والموصول، والمفعول معه، و«المعارف، والنداء، والنعت، النواسخ، الوقف».

لقد أتينا في هذه الصفحات على جملة من مسائل النحو التي كان لثعلب فيها رأي شارك فيه النحويين أو خالفهم مما عُرف به، ومما أخذه من آراء الفراء، ومما أسنده إلى الكسائي. وليس في ذلك كله مما يوحي أو ينبيء أنه ابتعد هو والفرَّاء والكسائي عن عامَّة النحويين. وقد رأينا أن الفراء قد خالف الكسائي، وأن «ثعلب» كان له في بعض المسائل رأي خاص، وليس في هذا ضير فقد اختلف بصري وبصري كثيراً ألم يختلف الأخفش عن غيره، وقد عرفنا أنه غير مرة خالف أصحابه ووافق الكوفيين.

ولنعرض لشيء آخر مما ورد في «معاني القرآن» للفراء لنكمل هذه الإلمامة بآراء الكوفيين التي لا نراها «فتحاً جديداً»، وليست بعيدة عن نهج غيره من البصريين مثلاً. وإذا كنا نقف من النحو القديم وقفة نقد في عصرنا هذا مما يمليه علينا الفكر اللغوي المعاصر فإن ذلك لا يوجَّه إلى البصريين وحدهم، فكما كان في أقوالهم شيء لا نرضاه في عصرنا، كذلك نجد شيئاً مثله لدى الكوفيين.

قلت: لقد خالف الفراء الكسائي في مسائل كثيرة[1]، وهذه المخالفة تحملنا على النظر في هذه «المدرسة»، ولا أقول المذهب أو

(١) انظر معاني القرآن ١/٢٩، ٣٢، ٥٦، ٥٧، ٧٥، ١٦٥، ٤١٩، ٤٧١.
وانظر مجالس ثعلب ٢/٥٩، ٦٠، ٦٢، ٣٥٤، وفي شرح القصائد السبع ٣٥٣، ٤٤٨، ٥٩٧.

الطريقة، وأصالتها وقيمتها العلمية من حيث قيامها على أسس كان «للمؤسسين» فيها «مبادىء» قويمة، وليس على أشياء مفتعلة كما ذهب «الساعون» إلى إقامة هـذا الكيان الخيـالي في عصرنـا. كاد هؤلاء «الساعون» أن يوهموا الدارسين ممن هم من أصحاب الصنعة وغيرهم، أن ما ذهبوا إليهم علم خالص وبناء يقوم على قواعد، وفشا هذا حتى إذا أذن للناظر الحصيف أن يتعقب هذه الإدعاءات وجدها شيئاً أقيم على أمور صغيرة أريد لها أن تكون شيئاً في خيالهم، فأوهموا غيرهم بصدق ما أرادوا. لقد ابتدعوا لكل من «المدرستين» أصولاً تختلف في الواحدة عن الأخرى. إننا لا ننكر وجود منافسة بين المصريين، وإن الكوفيين أرادوا أن يفيدوا من الحاكمين وأن يكون لهم صلة بهم فبادروا في هذا السبيل وقطعوا الطريق على البصريين، وكان للحكام أثر في إذكاء النزاع والمنافسة، بين هؤلاء وأولئك، ولكن ألم يحدث شيء من هذا بين الكسائي والفراء وهما كوفيان، حين جاء الفراء إلى بغداد وعرف ما نال الكسائي من حظوة وجاه؟.

وقال الفراء: «لما خرج الكسائي إلى بغداد، قال لي الرؤاسي: قد خرج الكسائي وأنت أميز منه، فجئت إلى بغداد، فرأيت الكسائي، فسألته عن مسائل من مسائل الرؤاسي، فأجابني بخلاف ما عندي، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا معي، فقال: مالك قد أنكرت لعلك من أهل الكوفة، قلت: نعم، فقال الرؤاسي يقول: كذا وكذا وليس صواباً....»[1] على أنه لزمه بعد ذلك وأخذ عنه.

وقد تجد الخلاف في المناظرات بين بصري وكوفي، ولكنك لا تعدم أن تجد كوفي آخر يرى ما يراه البصري فيخالف صاحبه أو أصحابه، ومن ذلك ما نجده من قول المبرد في «المقتضب»[2]:

---

(١) نزهة الألباء.

(٢) المقتضب ٣/٢٣٢.

ومن زعم أن: «كتابَ الله عليكم» نصب بقوله: «عليكم كتابَ الله، فليس يدري ما العربية، لأن الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرُّف الأفعال فتنصب ما قبلها». وهذا قول الكوفيين الأوائل كالرؤاسي والهراء، ولكننا نجد الفراء يرفضه ويردُّه[1].

ولنعد إلى شيء من مسائل الفراء التي كانت من مسائل الكوفيين فقد جوزوا تقديم الفعل على الفاعل أو نائبه، ومن ذلك أنه أعرب «ما» في قوله تعالى: ﴿وما أهِلَّ لغير الله به﴾ رفعاً بما لم يُسَمَّ فاعله[2].

وجاء في «معاني القرآن» في الكلام على اقتران خبر «لكن» باللام قول الفراء:

وإنما نصبت العرب بها إذا شدَّدت نونها، لأن أصلها: إن عبدالله قائم، فزيدت على «إنَّ» لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، ألا ترى أن الشاعر قال:

ولكنني عن حبها لعميدُ

فلم تدخل اللام إلَّا لأن معناها «إن» وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهِنّكِ من عبسيّةٍ لوسيمةٌ ... على هَنَوات كاذبٍ من يقولُها

وَصَل «إنّ» هنا بلام وهاء، كما وصلها ثم بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره، فما وصل من أوله وآخره، فما وصل من أوله: هذا وهاذاك، وصل بـ «ها» من أوله، ومما وصل من آخره قوله: أما تريني ما يوعدون، وقوله: لتذهبنَّ وتجلسنّ، وصل من آخره بنون، وبـ «ما»، ونرى أن قول العرب: كم مالك، إنها (ما) وُصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بـ «كم» حتى حذفت الألف من آخرها،

---

(1) معاني القرآن ١/٢٦٠، ٣٢٣.

(2) معاني القرآن ١/٣٠١، ٢/٣٣٢.

فسكنت ميمها، كما قالوا: لمْ قلت ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك.

قال الشاعر:

يـا أبـا الأسـود لِمْ أسلمتني ... لـهـمـومٍ طـارقـات وذكـر

وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: منذ كم قَعدَ فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك، فردُّه الكاف في «مذ» يدل على أن الكاف في «كم» زائدة، وأنهم ليقولون: كيف أصبحتَ؟ فيقول: كالخير وكخير. وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: كهيّن[1].

ومن المفيد أن نقف قليلاً على هذه المادة من علم الفراء لنقول: كيف يذهب أصحابنا الدارسون لنحو الفراء ونحو الكوفيين القائلين بمصطلح «المدرسة» إلى أنه النموذج الأصيل القائم على إدراك الحقيقة اللغوية العلمية، وكيف يغلو نفر منهم فتأخذه حماسة عارمة فيدعي أن نحو الفراء أو قل نحو الكوفيين هو المثال أو النموذج الذي لا تدخله الحذلقه ولا يشوبه التكلف في التعليل والتأويل.

إن هذا التكلف والافتعال الذي وجدناه في مسألة اقتران خبر «لكن» باللام، وزيادة الكاف في «كم» شيء متكلف بعيد، وهذا التكلف أو قل هذه الصيغة الثقيلة نظير ما نجد عند البصريين من تأويلات وتعليلات، فأين النحو النموذج؟

وأين الأصول اللغوية البعيدة عن «المنطق» في هذا التأويل، ألم يفعل البصريون نظائر هذا.

ادعى القائلون بالمدارس أن البصريين يأخذون بالقياس ولكنهم لا ينفرون من السماع ممن يوثق بعربيته، والكلام في هذا طويل، وقد كنا أشرنا إليه، وإن الكوفيين يأخذون بالشاذ مما سمعوا ويقيسون عليه، وزاد

---

(١) المصدر السابق ١/٤٦٥ - ٤٦٦.

المتحمسون للمدرسة الكوفية فقالوا: إنهم أهل قراءات وحديث، وكأن البصريين بعيدون عن القراءات، ولم يكن فيهم محدِّثون! إذا كان هذا فأين نضع أبا عمرو بن العلاء، وهو من هو في القراءات، وأين نضع طائفة أخرى من البصريين ممن كانت القراءات في شواهدهم!

وجاء في «معاني القرآن»: أن المردود على الإسم المرفوع إذا أضمر يكره، لأن المرفوع خفي في الفعل، وليس كالمنصوب، لأن المنصوب يظهر[1]. وهذا يعني أنه ليس مع سائر الكوفيين الذين جوزوا أن يعطف على الضمير المستتر للرفع اسم ظاهر كقولك: قمتُ وزيدٌ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ذو مرَّةٍ فاستوى وهو بالأفق الأعلى﴾ وقول الشاعر:

قلت إذ أقبلت وزُهْر تهادَى ... كنعاج الملا تعسَّفْن رملا

وقول جرير:

ما لم يكن وأبٌ له لينالا[2]

وفي مسألة عمل «ما» الحجازية يرى الفرَّاء أن المنصوب بعدها نصب لما حذف حرف الجر، والأصل فيه أن يتصل بالباء[3].

على أن عامة الكوفيين ما عدا الكسائي والفراء وثعلب لغويون.

ونستطيع أن نعد جملة الكوفيين مبتدئين بالكسائي ثم الفراء وتلاميذها هم أهل لغة، وهم: ابن الأعرابي، والقاسم بن معن، واللحياني، وهشام بن معاوية الضرير، وعلي بن المبارك الأحمر، وأبو مسحل والفراء، وثعلب، وابن السكيت، ومحمد بن قادم، ومحمد بن سعدان وسلمة بن عاصم، والحامض، وابن كيسان، ونفطويه، وأبو

(١) معاني القرآن ١/٣٠٤.

(٢) الإنصاف المسألة ٦٦.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٢ ـ ٤٣ وانظر المسألة التاسعة عشرة في «الإنصاف».

بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير. وإذا استثنينا الكسائي والفراء وثعلب ففي طوقنا أن نقرر أن سائر هؤلاء عرفوا باللغة غريبها ونوادرها وبالأخبار وأيام العرب وصنعة الشعر وجمع الدواوين، على أن هذه الاختصاصات كان لثعلب مشاركة فيها، ولا تقل مشاركة الفراء في هذه المواد عن الآخرين من البصريين وغيرهم.

ولا أدري كيف أميّز، وأنا أدرس المواد النحوية التي عرفنا لدى البصريين، وشيئاً من ذلك مما عرفناه لدى الكوفيين، كيف انقسم أولئك القوم الأوائل إلى «مدرستين» مزعومتين هما: مدرسة القراءات أو القرّاء ومدرسة الكلام أو المتكلمين!

وأود أن أختم هذا الفصل فأشير: إلى أن جملة المأثور من آراء الكوفيين لا يؤلف مادة تشتمل مسائل النحو كلها على ما عرفناه في «كتاب» سيبويه»، و«المقتضب» للمبرد، و«الأصول» لابن السراج.

ثم كيف تغلو بنا الحماسة فنذهب إلى حد أن نزعم: أن نحو الكوفيين يحقق النظر الحديث في العلم اللغوي من معرفة الأصوات، وبناء الكلمة وتركيب الجملة!!.

الفصل الثالث

استقراء مسائل الخلاف(*)

إن معرفة مسائل الخلاف النحوية تقتضي الاستقراء لما ورد في كتب الخلاف وأهمها كتاب «الانصاف» لأبي البركات الأنباري.

وأول مسائل الخلاف ما يتصل منها «بالعامل»، وفكرة العامل التي قال بها الفريقان تدحض من تذهب به حماسته إلى عدّ نحو الكوفيين النموذج والمثال الذي يقتصر على الفهم اللغوية الموضوعي، وسنرى أن الخلاف بين الفريقين شيء يسير، وأن المحصول النحوي عند كليهما شيء متشابه لا يدفعنا إلى أن نعطي أحدهما ما لا يستحقه من القيمة إغراقاً وغلوّاً.

وهذه هي المسائل التي كان الخلاف فيها يعود إلى اختلافهم في تقدير «العامل»(١):

(١) اقتصرت في استقرائي على كتاب «الانصاف» لأنه أقدم المصادر في هذا الباب، وسأتبع هذا الاستقراء بتلخيص ما جاء في «الانصاف» للانباري، وفي كتاب «مسائل خلافية» للعكبري.

(*) سأستقري مسائل الخلاف مصنفة حسب موادها في عامة الكتاب لألفت النظر إلى أن هذه مسائل فرعية اختلفوا فيها، كما اختلف أصحاب كل فريق بينهم، فكيف يتسنى لباحث أن يقول بـ«أسطورة المدارس النحوية»؟ مستهدياً بما صنفه الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه «مدرسة البصرة النحوية» ومتابعاً كتاب «الانصاف».

ويرى الكوفيون: أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان[1].

١ - يرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالابتداء، أو بالابتداء والمبتدأ، أو بالمبتدأ.

٢ - يرى البصريون: أن الظرف إذا تقدم على الاسم ارتفع الاسم بالابتداء.

ويرى الكوفيون: أن الاسم يرتفع بالظرف، ووافقهم المبرد، والأخفش في أحد قوليه[2].

٣ - يرى البصريون أن الاسم يرتفع بالابتداء إذا وقع بعد «لولا».

ويرى الكوفيون: أنه يرتفع بـ«لولا»[3].

٤ - يرى البصريون الفعل يعمل وحده في الفاعل والمفعول.

ويرى الكوفيون: أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً، أو الفاعل. وقال بعضهم: أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية[4].

٥ - يرى البصريون: أن العامل في الاسم المنصوب الذي نصب الفعل ضميره فعل مقدّر.

ويرى الكوفيون: أنه هو الفعل نفسه الواقع على الضمير[5].

٦ - يرى البصريون: أن الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع.

---

(١) الانصاف، المسألة الخامسة.

(٢) المصدر السابق، المسألة السادسة.

(٣) المصدر نفسه، المسألة العاشرة.

(٤) المصدر نفسه، المسألة الحادية عشرة.

(٥) المصدر نفسه، المسألة الثانية عشرة.

ويرى الكوفيون إعمال الفعل الأول أولى[1].

٧ ـ يرى البصريون أن خبر «ما» الحجازية منصوب بها.

ويرى الكوفيون أنه منصوب بحذف حرف الخفض، و«ما» غير عاملة[2].

٨ ـ يرى البصريون: أن الخبر بعد «إنّ» وأخواتها مرفوع بها.

ويرى الكوفيون: أنه غير مرفوع بها[3].

٩ ـ يرى البصريون: أن الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ينتصب بفعل مقدّر، أو باسم فاعل مقدّر ويرى الكوفيون: أنه ينتصب على الخلاف[4].

ويرى ثعلب: أن الأصل في قولك: «زيد أمامك» هو «زيدٌ حلَّ أمامك» فحذف الفعل واكتفى بالظرف فبقي منصوباً[5].

١٠ ـ يرى البصريون: أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. ويرى الزجّاج من البصريين: أنه منصوب بتقدير عامل.

ويرى الأخفش: أنه منصوب انتصاب «معَ» في «جئت معه».

ويرى الكوفيون: أنه منصوب على الخلاف[6].

١١ ـ يرى البصريون: أن المستثنى منصوب بالفعل، أو بمعنى الفعل بتوسط «إلّا».

---

(١) المصدر نفسه، المسألة الثالثة عشرة.
(٢) المصدر نفسه، المسألة التاسعة عشرة.
(٣) المصدر نفسه، المسألة الثانية والعشرون.
(٤) ومعنى «النصب على الخلاف» في هذه المسألة، إن الخبر هو غير المبتدأ.
(٥) الانصاف، المسألة التاسعة والعشرون.
(٦) المصدر السابق، المسألة الثلاثون.

ويرى الكوفيون أنه منصوب بـ «إلاّ» ووافقهم المبرد والزجاج من البصريين.

وقال الفرّاء وجماعة: إنّ «إلاّ» مركبة من «إنّ» و «لا» ثم خفِّفت «إنّ» وأدغمت في «لا» فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ «إنّ» وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ «لا»[1].

١٢ - يرى البصريون أن «واو» رُبّ لا تعمل، والعمل لـ «رُبّ» مقدّرة.

ويرى الكوفيون: أن الواو تعمل في النكرة الخفض بنفسها، ووافقهم المبرّد من البصريين[2].

١٣ - يرى البصريون: أن «مُذ» و «منذ» مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما، أو حرفان جارّان وما بعدهما مجرور بهما.

ويرى الكوفيون: أن ما بعدهما مرتفع بتقدير فعل محذوف.

وقال الفرّاء: بتقدير مبتدأ محذوف[3].

١٤ - يرى البصريون: أن الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم.

ويرى الكوفيون: أنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة.

وقال الكسائي: يرتفع بالزوائد في أوّله[4].

١٥ - يرى البصريون: أن المضارع في «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» منصوب بتقدير «أن».

(١) الانصاف، المسألة الرابعة والثلاثون.
(٢) المصدر السابق، المسألة الخامسة والخمسون.
(٣) المصدر نفسه، المسألة السادسة والخمسون.
(٤) المصدر نفسه، المسألة الرابعة والسبعون.

وقال الجرمي: إنه منصوب بالواو لأنها خرجت من باب العطف.

ويرى الكوفيون: إنه منصوب على الصرف[1].

١٦ ـ يرى البصريون: أن المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بإضمار «أن».

وقال الجرمي: ينتصب بالفاء لأنها خرجت من باب العطف.

ويرى الكوفيون: أنه ينتصب بالخلاف[2].

١٧ ـ يرى بعض البصريين: أن فعل الشرط وجوابه مجزومان بحرف الشرط.

وقال بعضهم: حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط.

وقال المازني: الجواب مبنيّ على الوقف.

ويرى الكوفيون: أن الجواب مجزوم على الجوار[3].

١٨ ـ يرى البصريون: أن الفعل بعد «لام كي» منصوب بـ «أن» مقدّرة بعدها نحو: جئتك لأن تكرمني.

ويرى الكوفيون: أنّ اللام هي الناصبة للفعل من غير تقدير «أن»[4].

١٩ ـ يرى البصريون: أن الاسم يرتفع إذا تقدم بعد «إنْ» الشرطية بتقدير فعل، والفعل بمظهر مفسِّر «للفعل المضمر».

---

(١) الانصاف، المسألة الخامسة والسبعون.

(٢) المصدر نفسه، المسألة السادسة والسبعون.

(٣) المصدر نفسه، المسألة الرابعة والثمانون.

(٤) المصدر نفسه، المسألة التاسعة والسبعون.

وقال الأخفش: يرتفع بالابتداء.

ويرى الكوفيون: أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[1].

وقد اختلفوا في عمل الأداة، وهو كما يأتي[2]:

١ ـ إنْ المخففة من الثقيلة تعمل النصب كما يرى البصريون.

وهي لا تعمل النصب في الاسم عند الكوفيين[3].

٢ ـ يرى البصريون: أنّ «أنْ» الخفيفة لا تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل.

والكوفيون يرون أنها تعمل.

واحتجّ الكوفيون لرأيهم ببعض العرب ويقول العرب.

واحتج البصريون بالقياس، وقالوا: إن القراءة التي استدلّ بها الكوفيون شاذّة ووجهوها، وأما الأبيات فأولوها أو قالوا: إن النصب على سبيل التوهم والغلط[4].

٣ ـ يرى البصريون: أن «كي» تكون حرف نصب، ويجوز أن تكون حرف جر.

ويرى الكوفيون: أنها لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض.

---

(١) المصدر نفسه، المسألة الخامسة والثمانون.

(٢) ولكل من الفريقين تعليل ونظر فيما ذهب إليه، وصاحب «الانصاف» يبسط هذه الآراء لكلا الفريقين.

(٣) الانصاف، المسألة الرابعة والعشرون.

(٤) المصدر نفسه، المسألة السابعة والسبعون.

وقد احتج الكوفيون بالقياس، في حين احتج البصريون بجواز دخولها على ما الاستفهامية[1].

٤ ـ يرى البصريون أن «كما» لا تأتي بمعنى «كيما»، ولا يجوز النصب بعدها.

ويرى الكوفيون: أنها تأتي بمعناها، وينصب بها ما بعدها ويجوز رفعه.

وقد احتج الكوفيون بالنقل عن العرب، وصحح البصريون الروايات التي نقلها الكوفيون بالرفع[2].

٥ ـ يرى البصريون: أن «حتى» حرف جر والفعل منصوب بعدها بتقدير أن، والاسم مجرور بها.

ويرى الكوفيون: أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير «أن»، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض.

وقال الكسائي: يخفض الاسم بـ «إلى» مضمرة أو مظهرة[3].

المسائل التي تتصل ببناء الجملة وترتيب أجزائها مما اختلفوا فيه:

١ ـ يرى البصريون: أن تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة جائز.

ويرى الكوفيون: أنه غير جائز.

وقد احتج البصريون بما ورد من كلام العرب وأشعارهم، واحتج الكوفيون بالقياس[4].

(١) المصدر السابق، المسألة الثامنة والسبعون.

(٢) المصدر نفسه، المسألة الحادية والثمانون.

(٣) المصدر نفسه، المسألة الثالثة والثمانون.

(٤) المصدر نفسه، المسألة التاسعة.

٢ - يرى البصريون عدم جواز تقديم خبر «ما زال» وما في معناها من أخواتها، وقد وافقهم الفراء من الكوفيين.

وقال الكوفيون بجواز ذلك، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها[١].

٣ - يرى البصريون جواز تقديم خبر «ليس» عليها، كما يجوز تقديم خبر «كان» عليها.

ويرى الكوفيون: أن تقديم خبر «ليس» عليها غير جائز، ووافقهم المبرّد.

واحتج البصريون بما ورد في لغة التنزيل، وقد أوّل الكوفيون القراءة[٢].

٤ - يرى البصريون عدم جواز تقديم معمول ما بعد «ما» النافية عليها.

وقد أجازه الكوفيون محتجين بالقياس[٣].

٥ - يرى البصريون جواز أن تقول: ما طعامك آكل إلا زيد، ووافقهم ثعلب.

ولا يجيز ذلك الكوفيون محتجين بالقياس[٤].

٦ - يرى البصريون عدم جواز العطف على موضع «إنّ» قبل تمام الخبر على كل حال.

---

(١) المصدر نفسه، المسألة السابعة عشرة.
(٢) المصدر نفسه، المسألة التاسعة عشرة.
(٣) المصدر نفسه، المسألة العشرون.
(٤) المصدر السابق، المسألة الحادية والعشرون.

ويجيز هذا العطف الكوفيون.

قال الكسائي: يجوز على كل حال ظهر عمل «إنّ» أو لم يظهر.

وقال الفرّاء: يجوز فيما لم يظهر فيه عمل «إنّ».

واحتج الكوفيون بالنقل والقياس. وأوّل البصريون ما احتج به الكوفيون وحملوا ما حكي عن العرب على التوهم والغلط واستدلوا بالقياس[1].

٧ - يرى البصريون عدم جواز تقديم معمولات: عليك ودونك وعندك، في الإغراء، ووافقهم الفراء.

ويرى الكوفيون جواز تقديم المعمول.

واحتج الكوفيون بما جاء في لغة التنزيل، وما نقل عن العرب، وبالقياس.

واحتج البصريون بالقياس، وأوّلوا ما استدل به الكوفيون[2].

٨ - يرى البصريون جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر.

ولا يجيز الكوفيون التقديم مع الاسم الظاهر، ويجيزونه مع الضمير.

واحتج الكوفيون بالقياس، واحتج البصريون بالنقل والقياس[3].

٩ - يرى البصريون عدم جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الجملة.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثالثة والعشرون.

(٢) المصدر السابق، المسألة السابعة والعشرون.

(٣) المصدر السابق، المسألة الحادية والثلاثون.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، واحتجوا بما حكي من كلام العرب. وأما البصريون فقد احتجّوا بالقياس[1].

١٠ - يرى البصريون عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وحرف الجر.

ويرى الكوفيون جواز ذلك في ضرورة الشعر، واحتجوا بالمسموع من أشعار العرب.

واحتج البصريون بالقياس، وردّوا قول الكوفيين بأنه قليل، وهو مع قلته مما لا يعرف قائله فلا يحتج به[2].

١١ - يرى أكثر البصريين أنه لا يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً.

ويرى بعض الكوفيين جواز ذلك، ووافقهم المازني والمبرد من البصريين، واحتج الكوفيون بالنقل والقياس، كما احتج البصريون بالقياس أيضاً[3].

ومن وجوه اختلافهم شيء آخر يتصل بالترتيب في بناء الجملة وفي العامل، وهو كما تبسيطه:

١ - يرى البصريون أن المضارع المنصوب بعد لام الجحد منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها ولا يجوز إظهارها، كما لا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بهذه اللام عليها.

ويرى الكوفيون أن لام الجحد هي الناصبة، ويجوز إظهار «أن»

---

(١) المصدر السابق، المسألة السادسة والثلاثون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الستون.

(٣) المصدر السابق المسألة المئة والعشرون.

بعدها للتوكيد، كما يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها[1]. واحتج هؤلاء بالقياس، وعلى جواز تقديم المفعول بما ورد من كلام العرب، واحتج البصريون أيضاً بالقياس، وأوّلوا ما احتج به الكوفيون.

٢ ـ يرى البصريون جواز تقديم الاسم المرفوع والمنصوب في جملة جواب الشرط.

ويرى الكوفيون: أن الاسم المرفوع إذا تقدم في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ويجب الرفع، واختلفوا في تقديم المنصوب فأجازه الكسائي ومنعه الفرّاء.

واحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بالقياس وبما ورد من كلام العرب[2].

٣ ـ يرى البصريون عدم جواز نصب الاسم المقدم على أداة الشرط لا بالشرط ولا بالجزاء.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي ولم يجزه الفرّاء[3].

ومما اختلفوا فيه في إعراب طائفة من الكلم فكما يأتي:

١ ـ يرى البصريون جواز نصب الصفة ورفعها إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ نحو: في الدار زيد قائماً فيها.

ويرى الكوفيون أن النصب فيها واجب. وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف جاز فيه الرفع والنصب. احتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل، وبالقياس.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثانية والثمانون.

(٢) المصدر السابق، المسألة السادسة والثمانون.

(٣) المصدر السابق، المسألة السابعة والثمانون.

واحتج البصريون بالقياس، وذهبوا إلى أن مجيئه منصوباً في لغة التنزيل لا يدل على عدم جواز رفعه[1].

٢ - يرى البصريون: أن «غير» يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكّن في كل موضع يحسن فيه «إلّا»، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن.

ويرى الكوفيون جواز بنائها على الفتح سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن.

وقد احتج الكوفيون بالقياس، في حين أن البصريين احتجوا بأن الإضافة إلى المتمكن لا تجـوّز البناء، أما الإضافة إلى غير المتمكن فتجوّزه[2].

٣ - يرى البصريون وجوب نصب الاسم إذا فصل بين «كم» في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر.

ويرى الكوفيون وجوب خفضه واحتجوا بالقياس وبما ورد من كلام العرب.

واحتج البصريون بما ورد من كلام العرب أيضاً وبالقياس، وحملوا على الشذوذ ما احتجّ به الكوفيون[3].

٤ - يرى البصريون عدم جواز إضافة النّيف إلى العشرة نحو: خمسة عشر.

ويرى الكوفيون جواز ذلك محتجين بالقياس وبما ورد من كلام العرب.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثالثة والثلاثون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الثامنة والثلاثون.

(٣) المصدر السابق، المنسألة الحادية والأربعون.

واحتج البصريون بالقياس أيضاً، وقالوا: إن البيت الذي احتج به الكوفيون مما لا يعرف قائله، فلا يؤخذ به وهو ضرورة[1].

٥ ـ يرى البصريون أن الاسم المنادى المفرد المعرّف مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول به.

ويرى الكوفيون: أنه معرب مرفوع بغير تنوين، واحتجوا بالقياس.

ويرى الفراء: أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.

واحتج البصريون بقياس آخر[3].

٦ ـ يرى البصريون: أن الميم المشدّدة في «اللهم» عوض من «يا»، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء.

ويرى الكوفيون: أن الميم ليست عوضاً من «يا» محتجين بما ورد في كلام العرب.

واحتج البصريون بالقياس أيضاً، ولم يأخذوا شاهد الكوفيين لأنه مما لا يعرف قائله، وقالوا: وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الجمع بين العوض والمعوض في الضرورة[3].

٧ ـ يرى البصريون: أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ«لا» مبني على الفتح.

ويرى الكوفيون أنه منصوب واحتجوا بالقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[4]..

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثانية والأربعون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الخامسة والأربعون.

(٣) المصدر السابق، المسألة السابعة والأربعون.

(٤) المصدر السابق، المسألة الثالثة والخمسون.

٨ - يرى البصريون جواز صرف «أفعل منك» في الضرورة.

ومنع الكوفيون ذلك واحتجوا بالقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[١].

٩ - يرى البصريون عدم جواز ترك صرف ما ينصرف في الضرورة.

وأجاز الكوفيون ذلك، ووافقهم الأخفش والفارسي وابن برهان من البصريين.

وأجمعوا على جواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر.

وقد احتج الكوفيون بالقياس وبوروده في الشعر، كما احتج البصريون بالقياس[٢].

١٠ - يرى البصريون أن فعل الأمر للمواجه المعرَّى عن حرف المضارعة نحو: «افعَلْ» مبني.

ويرى الكوفيون: أنه معرب مجزوم[٣].

١١ - يرى البصريون أن الياء والكاف من «لولاي» و «لولاك» في موضع جر بـ «لولا».

وقال المبرّد: لا يصح لولاي ولولاك، ويجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولم يأت في «الكتاب» إلا منفصلاً.

ويرى الكوفيون: أنه في موضع رفع، ووافقهم الأخفش.

واحتج الكوفيون بالقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[٤].

---

(١) المصدر السابق، المسألة التاسعة والستون.

(٢) المصدر السابق، المسألة السبعون.

(٣) المصدر السابق، المسألة الثانية والسبعون.

(٤) المصدر السابق، المسألة السابعة والتسعون.

١٢ ـ يرى البصريون أن «أيُّهم» تُبنى على الضم إذا كانت بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة نحو: لأضربن أيُّهم أفضلُ. ويرى الكوفيون أنها معربة.

وقال الخليل: «أيّهم» مرفوع بالابتداء و «أفضل» خبره، وأيُّهم استفهام ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر، أي لأضربَنّ الذي يقال له: أيُّهم أفضل، وحذف القول من كتاب الله وكلام العرب أكثر من أن يُحصى.

وقال يونس: «أيُّهم» مرفوع بالابتداء، و «أفضل» خبره، ويجعل «أيهم» استفهاماً، ويعلّق «لأضربَنّ» عن العمل في «أيّهم« فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب.

وقد احتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل وكلام العرب، واحتج البصريون بالقياس[١].

١٣ ـ يرى البصريون أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام لا يوصل كما يوصل «الذي».

وقال الكوفيون: يوصَل، واحتجوا بما ورد من كلام العرب.

واحتج البصريون بالقياس، وأوّلوا ما استدلّ به الكوفيون[٢].

١٤ ـ يرى البصريون أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذف الحرف الأخير فقط.

ويرى الكوفيون أن ذلك يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده، واحتجوا بالقياس.

---

(١) المصدر السابق، المسألة المئة واثنتان.

(٢) المصدر السابق، المسألة المئة وأربع.

واحتج البصريون بقياس آخر[1].

اختلافهم في الإعراب التقديري

١ - يرى البصريون الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء حروف الإعراب.

وقال الأخفش في أحد قوليه: إنها دلائل إعراب كما في التثنية والجمع.

وقال المازني: إن الباء في «أب» حرف الإعراب، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

ويرى الكوفيون أنها معربة من مكانين، واحتجوا بالقياس.

واحتج البصريون بقياس آخر[2].

٢ - يرى البصريون أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب.

وذهب الأخفش والمبرّد والمازني إلى أنها ليست بإعـراب ولا حروف إعرابه، ولكنها تدل على الإعراب.

وقال الجرمي: انقلابها هو الإعراب.

ويرى الكوفيون: أن هذه الحروف بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، ووافقهم قطرب.

واحتج الكوفيون بالقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[3].

---

(١) المصدر السابق، المسألة الخمسون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الثانية.

(٣) المصدر السابق، المسألة الثالثة.

٣ ـ يرى البصريون أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً لا يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ويرى الكوفيون أنه يتضمن.

وإذا كان صفة أجمعوا على أنه يتضمن الضمير.

واحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بقياس آخر[١].

٤ ـ يرى البصريون أن خبر «كان» والمفعول الثاني لـ «ظنَّ» نُصبا نصب المفعول.

ويرى الكوفيون أنهما نصبا على الحال.

واحتج الكوفيون بالقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[٢].

الاختلاف في معنى الأداة

١ ـ يرى البصريون أن «إلّا» لا تكون بمعنى الواو.

ويرى الكوفيون أنها بمعنى الواو، واحتجوا بما ورد في لغة التنزيل، وفي كلام العرب.

ورد عليهم البصريون بقولهم: إن ذلك يؤدي إلى التناقض، وأوّلوا ما جاء به الكوفيون[٣].

٢ ـ يرى البصريون أن اللام في قولهم: «لَزيدٌ أفضل من عمرو» لام الابتداء.

ويرى الكوفيون أنها جواب قَسَم مقدّر، والتقدير: والله لَزيد. . . . واحتجوا بجواز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، ولو كانت للابتداء لوجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً.

---

(١) المصدر السابق، المسألة السابعة.

(٢) المصدر السابق، المسألة المئة والتاسعة عشرة.

(٣) المصدر السابق، المسألة الخامسة والثلاثون.

واحتج البصريون بأنها إذا دخلت على مفعول «ظن» أوجبت له الرفع[1].

٣ - يرى البصريون أن الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، ووافقهم الأخفش والمبرّد وابن برهان، واحتج الكوفيون بما ورد منه كثيراً في لغة التنزيل وكلام العرب.

واحتج البصريون بالقياس، وأوّلوا ما استشهد به الكوفيون[2].

٤ - يرى البصريون أن «أو» لا تجيء بمعنى «بل».

ويرى الكوفيون ورود ذلك، واحتجوا بلغة التنزيل وما جاء من كلام العرب.

واحتج البصريون ببقائها على معناها، وأوّلوا ما استشهد به الكوفيون[3].

٥ - يرى البصريون أن «إنْ» الشرطية لا تقع بمعنى «إذا».

وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بما ورد في لغة التنزيل وكلام العرب.

واحتج البصريون ببقائها على معناها ما دام الدليل غير موجود على خروجها عن هذا المعنى، وأوّلوا ما احتج به الكوفيون[4].

٦ - يرى البصريون أن «إنْ» إذا وقعت بعد «ما» نحو «ما إنْ زيد قائم» تكون زائدة.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثامنة والخمسون.
(٢) المصدر السابق، المسألة الرابعة والستون.
(٣) المصدر السابق، المسألة السابعة والستون.
(٤) المصدر السابق، المسألة الثامنة والثمانون.

ويرى الكوفيون أنها بمعنى «ما».

واحتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل، واحتج البصريون بالقياس[1].

٧ - يرى البصريون أنّ «إنْ» إذا جاءت بعدها اللام تكون مخففة من الثقيلة، واللام للتوكيد.

ويرى الكوفيون أنّ «إنْ» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا»، واحتجوا بما ورد في لغة التنزيل وكلام العرب.

واحتج البصريون بالقياس، وجعلوا ما استشهد به الكوفيون حجة لهم[2].

٨ - يرى البصريون أن «كيف» لا يُجازى بها.

ويرى الكوفيون أنها يجازى بها كما يُجازى بـ «متى» و«أينما» وما أشبههما.

واحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بقياس آخر[3].

٩ - يرى البصريون أن «هذا» لا تكون بمعنى «الذي» وكذا سائر أسماء الإشارة.

ويرى الكوفيون كون ذلك، واحتجوا بما ورد في لغة التنزيل وكلام العرب.

واحتج البصريون ببقائها على أصل وضعها[4].

---

(١) المصدر السابق، المسألة التاسعة والثمانون.
(٢) المصدر السابق، المسألة التسعون.
(٣) المصدر السابق، المسألة الحادية والتسعون.
(٤) المصدر السابق، المسألة المئة والثلاث.

أقول: وهذا جملة ما ورد من الاختلاف في المسائل التي أثبتها أبو البركات في «الانصاف» مما يتصل بالنحو، فأمّا مواد الاختلاف الأخرى فهي تتصل باللغة بوجه عام من حيث بنية الكلمة وما يتصل بضبطها شكلاً ومن ذلك ما كان خاصاً بمشكلة صوتية، أو ما يتصل بالأبنية ودلالاتها كمسألة المذكر والمؤنث أو ما يتصل بالاشتقاق وأصول الكلم:

وإليك عرضاً بهذه الفوائد اللغوية التي اضطلع بها اللغويون الذين لم نعرف لهم عناية بالمسائل النحوية، وهي كما يأتي:

١ - يرى البصريون أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في «ادخُلْ» ونحوه لئلا تخرج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مستثقل وليس في كلامهم شيء على وزن «فِعُل».

ويرى الكوفيون أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، وذهب بعضهم إلى أ أن الأصل فيها أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين.

واحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بقياس آخر[١].

٢ - ويرى البصريون عدم جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها.

ويرى الكوفيون جواز ذلك.

وأجمعوا على جواز نقل حركة همز القطع إلى الساكن قبلها نحو: من أبوك. واحتج الكوفيون بوروده في لغة التنزيل وبالقياس، واحتج البصريون بالقياس وأوّلوا ما استدلّ به الكوفيون[٢].

٣ - يرى البصريون أن همزة بين بين متحركة.

---

(١) المصدر السابق المسألة المئة والسبع.

(٢) المصدر السابق المسألة المئة وإحدى عشرة.

ويرى الكوفيون أنها ساكنة، واحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بقياس آخر[1].

٤ ـ يرى البصريون أن الواو من نحو «يَعِد» و «يَزِن» حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة.

ويرى الكوفيون أنها حذفت للفرق بين اللازم والمتعدي.

د ـ يرى البصريون أن علامة التأنيث قد حذفت من «طالق» و«حائض» و«حامل» لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل. وقال بعضهم: حمل على المعنى.

ويرى الكوفيون: أنها حذفت لاختصاص المؤنث به[2].

٦ ـ يرى البصريون أ أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سمّيت به رجلاً لا يجوز أن يجمع بالواو والنون. وأجازه الكوفيون نحو: طلحة وطلحون.

واحتج كل منهما بالقياس[3].

٧ ـ يرى البصريون أن الاسم مشتق من السموّ.

ويرى الكوفيون أنه مشتق من الوسم. واحتج الفريقان بالقياس[4].

٨ ـ يرى البصريون أن اللام الأولى في «لعلّ» زائدة، ويراها الكوفيون أصلية[5].

---

(١) المصدر السابق، المسألة المئة والخمس.
(٢) المصدر السابق، المسألة الحادية والسبعون.
(٣) المصدر السابق، المسألة المئة وثمان.
(٤) المصدر السابق، المسألة الرابعة.
(٥) المصدر السابق، المسألة الأولى.
(٦) المصدر السابق، المسألة السادسة والعشرون.

٩ - يرى البصريون أن «كم» للعدد هي مفردة غير مركبة، ويراها الكوفيون مركبة[١].

١٠ - يرى البصريون أن «أيمْن» اسم مفرد مشتق من اليمن، ويرى الكوفيون أنها جمع يمين[٢].

١١ - يرى البصريون أن في «كلا» و«كلتا» إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في عَصًا ورَحًى.

ويرى الكوفيون أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل «كلا» هو «كلّ» فخفّفت اللام وزيدت الألف للتثنية والتاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان» ولزم حذف نون التثنية للزومها الإضافة، واحتجوا بما سمع عن العرب وبالقياس.

واحتج البصريون بالقياس، وتأوّلوا ما استدل به الكوفيون[٣].

١٢ - يرى البصريون أن السين التي تدخل على الفعل المضارع أصل، وأن أصلها «سوف» عند الكوفيين.

واحتج الكوفيون بما سمع عن العرب من حذف الفاء، وحذف الواو، وبالقياس.

واحتج البصريون بالقياس، وقالوا فيما استدل به الكوفيون من حذف أحد الحرفين إنه شاذ أو تفرّد به بعض الكوفيين[٤].

١٣ - يرى البصريون أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان، تاء المضارعة، وتاء أصلية فإن المحذوف منهما التاء الأصلية.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الأربعون.
(٢) المصدر السابق، المسألة التاسعة والخمسون.
(٣) المصدر السابق، المسألة الثانية والستون.
(٤) المصدر السابق، المسألة الثانية والتسعون.

ويرى الكوفيون أن المحذوف منهما تاء المضارعة. واحتج كل من الفريقين بالقياس[1].

١٤ ـ ذهب الأخفش وجماعة من البصريين إلى أن أصل «ذا» هو «ذيٌّ» فحذفت الياء الثانية فبقي «ذَي» فأبدلوا الياء ألفاً لئلا يلحق بـ «كَي»، فالألف منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة، وإذا كانت منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون المحذوفة واواً لأن لهم مثل «حييت»، وليس لهم مثل «حَيَوت».

وقال بعض البصريين: أصل «ذا» هو «ذَوَي» لأن باب «شويت» أكثر من باب «حبيت» فحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما «الذي» فأجمعوا على أن الأصل فيه «لَذِي» نحو «عمي».

ويرى الكوفيون أن الاسم فيهما الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما، واحتجوا بالقياس وبما حكوا من كلام العرب.

واحتج البصريون بقياس آخر، وتأولوا ما احتج به الكوفيون من كلام العرب[2].

١٥ ـ يرى البصريون أن الاسم من «هو» و «هي» الهاء والواو، والهاء والياء.

ويرى الكوفيون أن الاسم هو الهاء وحدها، وزيدت الواو والياء تكثيراً للاسم.

واحتج الكوفيون بالمسموع من كلام العرب، وبالقياس. واحتج

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثالثة والتسعون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الخامسة والتسعون.

البصريون بالقياس، وحملوا ما أورده الكوفيون على الشذوذ[1].

١٦ - يرى البصريون أن «إيّا» من «إياك» و «إياه» و «إياي» هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها.

وقال الخليل: «إيّا» اسم مضمر أضيف إلى ما بعده لأنه لا يفيد معنىً بانفراده بخلاف غيره، فخص بالإضافة عما منعه.

وقال المبرد: «إيا» اسم مبهم للتخصيص ولم يضف غيره.

وقال الزجاج، اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وهي في موضع جرّ بالإضافة.

وقال الكوفيون: «إيّا» عماد، والكاف والهاء والياء هي الضمائر المنصوبة.

وقال بعضهم: «إياك» بكمالها ضمير.

واحتج الكوفيون بقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[2].

١٧ - يرى البصريون أن «صَمَحْمَح» و«دمَكْمَك» على وزن «فَعَلْعَل».

ويرى البصريون أن الوزن «فَعَلَّل».

واستدل كلا الفريقين بقياس ما[3].

١٨ - يرى الكوفيون أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة، فالرباعي نحو «جعفر» فيه زيادة حرف، قال الكسائي: ما قبل

---

(١) المصدر السابق، المسألة السادسة والتسعون.
(٢) المصدر السابق، المسألة الثامنة والتسعون.
(٣) المصدر السابق المسألة المئة والثالثة عشرة.

الآخر، وقال الفراء: الأخير. والخماسي نحو «سفـرجل» فيـه زيادة حرفين.

ويرى البصريون: بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، ونحو «جعفر» و«سفرجل» لا زائد فيهما.

وقد احتج كلا الفريقين بقياس ما[1].

١٩ ـ يرى البصريون أن «سَيِّد» و«هَيِّن» و«مَيِّت» وزنها «فَيْعِل»، وقال بعضهم «فَيْعَل».

ويرى الكوفيون: أنه «فَعيل»، واحتجوا بقياسه على غيره من كلام العرب.

واحتج البصريون بالتمسك بالظاهر[2].

٢٠ ـ يرى البصريون أن «خطايـا» جمع «خـطيئة» على وزن «فعائل».

ويرى الكوفيون أن وزنها «فَعالَى»، وهو رأي الخليل أيضاً.

واحتج الكوفيون بالقياس، واحتج البصريون بقياس آخر[3].

٢١ ـ ويرى البصريون أن وزن «إنسان» هو «فِعلان» ووافقهم بعض الكوفيين.

وقال الكوفيون أن وزنه «إفعال» محتجين بالرجوع إلى الأصل وبالقياس.

واحتج البصريون بأصل آخر[4].

---

(١) المصدر السابق، المسألة المئة والرابعة عشرة.

(٢) المصدر السابق، المسألة المئة الخامسة عشرة.

(٣) المصدر السابق، المسألة المئة والسادسة عشرة.

(٤) المصدر السابق، المسألة المئة والسابعة عشرة.

٢٢ - يرى البصريون أن وزن «أشياء» هو «لفعاء» وهو مقلوب «فَعلاء».

وقال الكوفيون أنه «أفعاء» وأصله «أفعلاء» ووافقهم الأخفش.

وقال بعضهم: أفعال.

واحتج الكوفيون بالرجوع إلى الأصل، وبالقياس، كما احتج البصريون بالرجوع إلى الأصل أيضاً[١].

٢٣ - يرى البصريون عدم جواز دخول اللام في «لكنّ».

وأجاز ذلك الكوفين محتجين بما ورد من الشعر، وبالقياس.

واحتج البصريون بالقياس، وحملوا ما استدل به الكوفيون على الشذوذ[٢].

٢٤ - يرى البصريون عدم جواز إدخال الألف واللام في «العشر» ولا «الدراهم» في نحو: «خمسة عشر درهماً».

وقال الكوفيون: يجوز أن يقال: الخمسة العشر درهماً، والخمسة عشر الدرهم.

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: الخمسة عشر درهماً.

واحتج الكوفيون بالمسموع من كلام العرب، واحتج البصريون بالقياس، وقالوا: ما حكاه الكوفيون قليل في الاستعمال، بعيد عن القياس[٣].

٢٥ - يرى البصريون جواز أن يقال: ثالث عشر ثلاثة عشر. ويمنع ذلك الكوفيون.

---

(١) المصدر السابق، المسألة المئة والثامنة عشرة.

(٢) المصدر السابق، المسألة الخامسة والعشرون.

(٣) المصدر السابق المسألة الرابعة والأربعون.

احتج الكوفيون بالقياس، واحتج البصريون بالسماع والقياس[١].

٢٧ - يرى البصريون عدم جواز نداء ما فيه الألف واللام، وهو جائز عند الكوفيين.

احتج الكوفيون بالسماع، واحتج البصريون بالقياس[٢].

٢٨ - يرى البصريون عدم جواز ترخيم المضاف إليه، وهو جائز عند الكوفيين. واحتج الكوفيون بالسماع والقياس.

واحتج البصريون بالقياس، وحملوا ما استدل به الكوفيون على الضرورة[٣].

٢٩ - يرى البصريون عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، ووافقهم الكسائي.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، واحتجوا بالقياس، واحتج البصريون بقياس آخر[٤].

٣٠ - يرى البصريون عدم جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، ويرى الكوفيون جواز ذلك واحتج هؤلاء بما ورد من كلام العرب، واحتج البصريون بالقياس، وحملوا ما استدل به الكوفيون على الشذوذ[٥].

٣٠ - يرى البصريون عدم جواز مجيء علامة الندبة في الصفة، وهو جائز عند الكوفيين.

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، واحتج البصريون بالقياس،

---

(١) المصدر السابق، المسألة الرابعة والأربعون.

(٢) المصدر السابق، المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المصدر السابق، المسألة الثامنة والأربعون.

(٤) المصدر السابق، المسألة التاسعة والأربعون.

(٥) المصدر السابق، المسألة الحادية والخمسون.

وحملوا ما استدل به الكوفيون على الشذوذ فلا يقاس عليه[1].

٣١ - يرى البصريون عدم جواز استعمال «مِن» في الزمان، ويرى الكوفيون جواز استعمالها في الزمان والمكان.

واحتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل، وبالمسموع منكلام العرب.

واحتج البصريون بالقياس وأوّلوا ما استدلّ به الكوفيون[2].

٣٢ - يرى البصريون عدم جواز الجرّ في القسم بإضمار حرف الجر إلا بعوض نحو ألف الاستفهام مثل: آللّه ما فعلتَ كذا، أو هاء التنبيه نحو: ها الله.

ويرى الكوفيون جواز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، واحتجوا بما ورد من كلام العرب من أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها، وبما جاء من إعمال حرف الخفض مع الحذف.

واحتج البصريون بالقياس[3].

٣٣ - يرى البصريون عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان.

ويرى الكوفيون جواز ذلك إن اختلف اللفظان.

واحتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل وبالمسموع من كلام العرب.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثانية والخمسون.
(٢) المصدر السابق، المسألة الرابعة والخمسون.
(٣) المصدر السابق، المسألة السابعة والخمسون.

واحتج البصريون بالقياس، وأوّلوا ما احتج به الكوفيون[1].

٣٤ ـ يرى البصريون عدم جواز تأكيد النكرة بغير لفظها، ويرى الكوفيون جوازها إذا كانت مؤقّتة.

وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها.

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، واحتج البصريون بالقياس، وأوّلوا ما استدلّ به الكوفيون، وحملوه على الشذوذ[2].

٣٥ ـ يرى البصريون عدم جواز العطف على الضمير المخفوض، ويرى الكوفيون جوازه.

وقد احتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل وبالمسموع من كلام العرب، واحتج البصريون بأن الجار والمجرور شيء واحد، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف الجار لا يجوز، وأوّلوا ما استشهد به الكوفيون[3].

٣٦ ـ يرى البصريون عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قبح في الضرورة.

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز من غير قبح.

ويرى الكوفيون جواز ذلك في اختيار الكلام، واحتجوّا بما ورد في لغة التنزيل وبالمسموع من كلام العرب.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الحادية والستون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الثالثة والستون.

(٣) المصدر السابق، المسألة الخامسة والستون.

واحتج البصريون بالقياس، وأوّلوا ما استشهد به الكوفيون وحملوه على الشذوذ أو الضرورة[1].

٣٧ - يرى البصريون عدم جواز العطف بـ «لكن» في الإيجاب، فإذا جاءت وجب أن تكون الجملة بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو: أتاني زيد لكنّ عمرو لم يأتِ.

ويرى الكوفيون جواز ذلك في الإيجاب. وأجمعوا على جواز العطف في النفي.

واحتج الكوفيون بقياسها على «بل»، واحتج البصريون بالاستغناء بـ «بل» عنها[2].

٣٨ - يرى البصريون عدم جواز إظهار «أنْ» بعد «كي» ولا بعد «حتى».

ويرى الكوفيون جواز ذلك وعندهم أن «كي» ناصبة و «أنْ» توكيد.

وقال بعضهم: العامل اللام و «كي» و «أن» «توكيد».

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، واحتج البصريون بالقياس، وحملوا ما استدل به الكوفيون على الشذوذ أو الضرورة وأوّلوه[3].

٣٩ - يرى البصريون عدم جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة.

ويرى الكوفيون جواز ذلك. واحتج كلا الفريقين بالقياس[4].

---

(١) المصدر السابق المسألة السادسة والستون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الثامنة والستون.

(٣) المصدر السابق، المسألة الثمانون.

(٤) المصدر السابق، المسألة الرابعة.

٤٠ - يرى البصريون عدم جواز أن يقال: كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، واحتجوا بالسماع وبالقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[1].

٤١ - يرى البصريون عدم جواز مدّ المقصور في الضرورة الشعرية، ويرى الكوفيون جواز ذلك، ووافقهم الأخفش.

وأجمعوا على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر.

وقال الفرّاء: لا يجوز أن يعدّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، وكذلك لا يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور، واحتج الكوفيون بمجيئه في الشعر، وبالقياس.

واحتج البصريون بأن المقصور هو الأصل، وما استشهد به الكوفيون مؤوّل، وبعضه لا يعرف قائله فلا يحتجّ به[2].

٤٢ - يرى البصريون عدم جواز أن يحذف من المقصور أو الممدود شيء عند التثنية وإن كثرت حروفه.

ويرى الكوفيون أنه يحذف من المقصور إذا كثرت حروفه ألفه، ومن الممدود الحرفان الأخيران، واحتجّوا بالقياس.

واحتج البصريون بأن الحذف عدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل، والحذف ليس قياساً مطرداً[3].

ومن مسائل الاختلاف مواد اختلفوا أفعل هي أم اسم أم حرف.

---

(١) المصدر السابق، المسألة التاسعة والتسعون.
(٢) المصدر السابق، المسألة المئة والتاسعة.
(٣) المصدر السابق، المسألة المئة والعاشرة.

وهذه هي :

١ ـ اختلفوا في «نعم» و «بئس» فقال البصريون: أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، ووافقهم الكسائي.

وذهب الكوفيون إلى أنهما إسمان مبتدآن، واحتجوا بالقياس على المسموع من كلام العرب.

وقد أوّل البصريون ما استشهد به الكوفيون[١].

٢ ـ واختلفوا في «أفعل» التعجب فذهب البصريون إلى أنه فعل، ووافقهم الكسائي.

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم واحتجوا بقياس، كما احتج البصريون بقياس آخر[٢].

٣ ـ يرى البصريون أن «حاشا» حرف. وقال المبرد: يكون فعلاً ويكون حرفاً.

ويرى الكوفيون أنه فعل ماضٍ. وقال بعضهم: إنه فعل استعمل استعمال الأدوات.

واحتج الكوفيون بقياس، واحتج البصريون بقياس آخر[٣].

٤ ـ يرى البصريون أن «سوى» لا تكون إلا ظرفاً، وهي تكون اسماً وتكون ظرفاً عند الكوفيين واحتج الكوفيون بدخول حرف الخفض عليها.

واحتج البصريون بعدم كثرة ذلك في كلامهم، وقالوا: إن ما استشهد به الكوفيون ضرورة شعرية، ولذلك جاز[٤].

---

(١) المصدر السابق، المسألة الرابعة عشرة.
(٢) المصدر السابق، المسألة الخامسة عشرة.
(٣) المصدر السابق، المسألة السابعة والثلاثون.
(٤) المصدر السابق، المسألة التاسعة والثلاثون.

٥ - يرى البصريون أن «رُبَّ» حرف، ويراها الكوفيون اسماً، واحتج كلا الفريقين بالقياس[١].

٦ - يرى البصريون أن الفعل مشتق من المصدر، وهو فرع عليه.

ويرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، واحتجوا بأن المصدر يتبع الفعل صحة واعتلالاً، أو لأن الفعل يعمل في المصدر.

واحتج البصريون بالقياس[٢].

٧ - يرى البصريون أن العلم أعرف من المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف، فذهب سيبويه إلى أن أعرفها الاسم المضمر، لأنه لا يضمر إلّا وقد عُرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف. ثم العلم لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب، ثم ما عُرِّف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه.

وقال أبو بكر السرّاج: المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه «أل» ثم ما أضيف.

وقال السيرافي: العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عُرِّف بـ «أل» ثم ما أضيف.

وقال الكوفيون: الاسم المبهم نحو «هذا» أعرف من العلم، واحتجوا بأن المبهم يُعرف بالعين والقلب، والعلم بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد.

---

(١) المصدر السابق، المسألة المئة والحادية والعشرون.

(٢) المصدر السابق، المسألة الثامنة والعشرون.

واحتج البصريون بأصل في العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غير فأشبه الضمير[1].

هذا مجمل مسائل الخلاف مصنفة حسب موضوعاتها، وإن الناظر في جملة هذه المسائل لا يرى الاختلاف إلا في الفروع كمسائل التقدير والتأويل، وأن هذا أصل لدى فريق، وهو فرع لدى فريق آخر. ثم إن جملة غير قليلة من هذه المسائل لا تتصل بالنحو فهي مادة لغوية.

وهذه المادة اللغوية تتصل بالاشتقاق وتتصل بمباحث صوتية كتلك التي كانت في همزة الوصل، وما اتصل بما يدعى الإعلال مثلاً.

وقد صنف أبو البقاء العكبري رسالة لطيفة في مسائل الخلاف وسمها بـ «مسائل خلافية في النحو».

وليس في هذه الرسالة إلا أربع مسائل تتصل بالخلاف بين المذهبين وهي:

الاختلاف في اشتقاق كلمة «اسم»[2]، والاختلاف في الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر[3]، والاختلاف في فعل الأمر أمعرب هو أم مبني[4]. ومسألة رابعة لم يذكرها الأنباري في «الإنصاف» وهي في إعراب المضارع أأصل هو أم استحسان[5].

---

(١) المصدر السابق، المسألة المئة والحادية.

(٢) المسألة الرابعة وتقابل المسألة الأولى في «الانصاف».

(٣) المسألة السادسة وتقابل المسألة الثامنة والعشرون في «الانصاف».

(٤) المسألة الخامسة عشرة وتقابل المسألة الثانية والسبعون.

(٥) المسألة الثامنة.

الفصل الرابع

المصطلح النحوي

لقد حفل الدرس النحوي بمصطلح وافٍ اشتمل على مواد كثيرة ودلالات كبيرة وصغيرة، وهو المصطلح الذي نستعمله في عصرنا، والذي ورثناه من أقدم عصور العربية لقد مر هذا المصطلح بعصور متلاحقة فكانت فيه مواد قديمة زال منها الشيء الكثير ثم استقرت على ما نعرف اليوم في كتب النحاة المتأخرين، وفي الكتب المدرسية.

إن هذا المصطلح هو المصطلح القديم الذي لم نضف إليه في عصرنا هذا شيئاً جديداً، وقد يكون لنا أن ندعوه «مصطلح النحويين البصريين» لالتزام أولئك القوم به من أقدم العصور، ذلك أن الكوفيين لهم مصطلح خاص يختلف في كثير منه عن هذا الذي ورثناه في عصرنا. ومن المفيد أن نعرض لهذا «المصطلح» لنقول: إنه مصطلح شمل أبواب العربية نحواً وصرفاً وفوائد أخرى.

ولست أرمي من استقرائي أن أعرض للصورة التي نشأ بها هذا المصطلح، ولا يهمني مسألة «الأولية» فيه، بل أقول: إن أقسام الكلم الثلاثة قد عرفت منذ أقدم العصور، وليس شيئاً كبيراً أن توصل هذه بما كان لأبي الأسود الدؤلي مع الإمام علي بن أبي طالب فقد جاء في خبر الصحيفة التي زعموا أن الإمام علياً ألقاها إلى أبي الأسود وفيها: «بسم

الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف....[1].

أقول: لا يهمني أن يكون الخبر صحيحاً أو موضوعاً، ولكني أخلص أن هذه الأقسام بمصطلحها قد عرفت في عصر متقدم، وقد ذكرها سيبويه في «كتابه»، قال: «فالكلم اسم وفعل وحرف[2]....

ثم تواتر ورودها في كتب النحاة المتقدمين[3]. ولا بدّ أن نشير إلى أنهم تكلموا في «الكلم والكلمة واللفظ والكلام. ثم استقر هذا التقسيم الثلاثي حتى انتهى إلينا في عصرنا كما هو مثبت في الكتب المدرسية[4].

ومن «الأسماء» «المبهمات» وتعني اسم الإشارة والموصول والضمير.

جاء في «الكتاب»: وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وأولئك وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنها صارت «أسماء إشارة»[5]. وهذا يعني أن «المبهم» صاحب اسم الإشارة، واختص به.

وكأن «المبهم» لم يخلص إلى اسم الإشارة بدلالة ما جاء في «الأسماء غير المتمكنة» وهي الأسماء المبنية، في قول المبرد: «ما يُمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف، أعلم أنهم قالوا: ذا

---

(١) إنباه الرواة ١/٤.

(٢) الكتاب ١/١٢ (طبعة هارون).

(٣) انظر المقتضب ١/٣ والأصول ١/٣٨.

(٤) نجد ابن صابر من المتأخرين قد أضاف قسماً رابعاً دعاه «الخالفة» ومنه خالفة التعجب. انظر بغية الوعاة ١/٣١١. وكأن المعاصرين قد وجدوا في هذه الخالفة حاجتهم فاتسعوا في هذه «الخالفة» وجعلوا منها مواد عدّة. انظر اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان (ص ١١٣).

(٥) الكتاب ٢/٥، ١٨٩، ٣٨٣ و٣/٤٨٧، ٤/٣٢٨.

عبد الله وهذا عبد الله»[1]، وقوله منصوب بمعنى آخره «ألف».

وسمي البصريون أسماء الإشارة «مبهمات لأنها لا تتعرف إلا بالإشارة إلى الشيء دون سائر سائر أمته[2]. ومن أجل هذا غلب مصطلح اسم الإشارة وقلّ إطلاق «المبهم».

«الموصول»: وهو حرفي وسيأتي الكلام عليه.

وموصول اسمي وهو الذي ونحوه، وهو «مبهم» من حيث افتقاره إلى جملة الصلة وإلى ضمير عائد[3]. وشاع هذا المصطلح إلا أن سيبويه لم يشر إليه صراحة فقد قال:

«ما كان بمنزلة «الذي» أو «التي»[4]، وقد دعا الزجاجي هذه المواد «الأسماء النواقص»[5] لما يكون من افتقارها الذي أشرنا إليه.

وقد سمّي سيبويه «الصلة» حشواً[6]، ثم استعمله الكوفيون مع «الصلة» أيضاً[7].

الضمير:

لقد جاء مصطلح «الإضمار» في كتاب سيبويه وهو قوله: «وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه وأنا ونحن وأنت.... والتاء في فعلتَ[8]...

---

(١) المقتضب ٣/٥٢.
(٢) الكتاب ٢/٥.
(٣) المقتضب ٣/١٢٨، الأصول ٢/٢٠٧، ٢٨٧.
(٤) الكتاب ٢/٤١٦، ٤١٧.
(٥) الجمل ص ١١.
(٦) الكتاب ٢/١٠٥.
(٧) شرح المفصل ٨/١٢٨.
(٨) الكتاب ٢/٦، ٣٦٨.

كما استعمل «المضمر» للدلالة على الضمير[١].

وقد عرف «الضمير» كثيراً بعد حقبة سيبويه فقد ورد في «معاني القرآن» للأخفش[٢]، ثم شاع عند البصريين[٣].

ومن الضمائر «ضمير الفصل» و«ضمير الشأن والقصة» وسيرد الكلام عليهما في «المصطلح النحوي الكوفي».

الفعل:

«الفعل» مصطلح قديم ورد في خبر وصله ابن سلام بأبي الأسود الدؤلي فقد جاء أنه أول من وضع مصطلح الفعل[٤]. وإلى هذا أشار الزبيدي[٥]. كما ورد كثيراً في كتاب سيبويه[٦].

ثم جاء منه ما يتصل به من التعدي واللزوم والمبني للمعلوم والمبني للمفعول[٧]، والماضي والمضارع والأمر[٨]، والأفعال الناقصة وما يتصل بها[٩] من الأفعال.

أسماء الأفعال:

استعمله سيبويه مصطلح اسم الفعل[١٠]، كما استعمله سائر

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦٦.
(٢) معاني القرآن ص ٦٦.
(٣) المقتضب ١/٢٦١، ٣/١٢٠، ٤/٢٧٩، الأصول ١/٤٠، ٢/١١٨.
(٤) طبقات فحول الشعراء ١/١٢.
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١.
(٦) الكتاب ١/٢٩٦، ٢٩٧، ٩/٣٢، ٥١٣، ٤/٢١٩.
(٧) الأصول لابن السراج ١/٨١.
(٨) الكتاب ٣/٥.
(٩) الكتاب ١/٤٥.
(١٠) الكتاب ١/٢٤٢.

البصريين إلا أن الأوائل منهم وصلوا إلى مؤداه بالشرح، فقد عبر عنه ابن السراج بالاسم الذي يسمّى به الفعل[1].

الإعراب والبناء:

أما «الإعراب» فقد ورد قليلاً في كتاب سيبويه، ولكنه كان يصل إليه بالشرح فقد قال مرة: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف[2]. غير أن سيبويه استعمل هـذا المصطّلح للدلالة على حرف «الإعراب» فقال: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب لـلأسماء المتمكنـة. وللأفعـال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والباء والنون»[3].

وحروف الإعراب هي التي يقع عليها الإعراب، أي أواخر الكلم المعربة.

وقال المبرّد: «فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمـة حرف الإعـراب، والنصب بفتحته، والجـزم بحذف الحـركة منه»[4]. ثم فشا هذا المصطلح لدى النحاة مع شيء من التحديد فقد قال ابن السراج: «واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقّهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب

(١) الأصول ١/٨٥.
(٢) الكتاب ١/١٣.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المقتضب ٤/٨٣.

الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة»[1].

وقد وجدنا مصطلحات الرفع والنصب والجزم والجر.

أما «البناء» فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سمُّوه بناءً لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موقعه لا يزول من مكان إلى غيره[2].

وكما كان للإعراب أقسام هي الرفع والنصب والجر والجزم كذلك كان للبناء أقسام هي: الضم ويقابل الرفع في حال الإعراب، والفتح ويقابل النصب، والكسر ويقابل الجر، والوقف أو السُّكون.

ثم انتهى الأمر إلى معرفة الضمة والفتحة والكسرة، ولا يهمني في هذا إن كانت نقاطاً كما تشير الروايات التي توصل بأبي الأسود الدؤلي[3].

ولا بد من الإشارة إلى مسألة الصرف والممنوع من الصرف، والصرف هو التنوين، فالإسم المنون هو المنصرف، والذي لا يقبل التنوين هو الممنوع من الصرف، وهو مما نجده في «كتاب» سيبويه، وفي المقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وفي كتب ابن جني ولا سيما «اللمع.».

المرفوعات

وهذه طائفة كبيرة من الأسماء هي:

١ ـ المبتدأ والخبر، وينبني على المبتدأ مصطلح «الابتداء».

---

(١) الأصول ١/٥٢ ـ ٥٣.

(٢) الخصائص ١/٣٧.

(٣) معجم الأدباء ٢/٣٤ ـ ٣٥.

ويرتبط بالمبتدأ المسند إليه، غير أنه قليل، ولا يرد إلاَّ في معرض الكلام على «الجملة» وأركانها.

٢ ـ الفاعل.

ويتصل به مصطلح «الفاعلية».

٣ ـ نائب الفاعل.

وقد عُبِّر عنه بـ «المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعدَّه فعله إلى مفعول آخر[١].

وهذا مما استعمله سيبويه، وقد استعمله بصورة أخرى فقال: المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول[٢].

وقالوا فيه أيضاً: ما يقوم مقام الفاعل، وهذا من استعمالات الأخفش[٣] وابن السراج[٤] والزمخشري[٥].

وهذه كلها وغيرها شروح وليست مصطلحات، ومن هذا ما ورد في كتاب «اللمع» لابن جني إذ قال: «المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يُسمَّ فاعله»[٦].

وإني إذ اجتزىء بهذا القدر من المصطلح البصري في بداياته ثم ما انتهى إلينا بشموله وسعته كما في كتب المتأخرين من النحاة، وهو الذي اتبع في الكتب المدرسية المعاصرة، أود أن أشير إلى أن

---

(١) الكتاب ١/٣٣.

(٢) المصدر السابق ١/٤١ ـ ٤٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ص ١٥٨.

(٤) الأصول ١/٢٣٧.

(٥) المفصل ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٦) اللمع ص ٣٣.

المنصوبات والمجرورات ابتدأت بدايات يسيرة فظهرت في كتب الأوائل مع خلاف بينهم ثم انتهت إلى ما انتهت إليه مما نعرف اليوم.

كما أن هذا المصطلح يتجاوز هذه الأبواب من المرفوع والمنصوب والمجرور إلى مصطلح لغوي نحوي يتأكد في مصطلحات المشتقات كاسم واسم المفعول وأبنية الصفات وما يتصل بالتوابع وأسماء الأدوات التي يطلق عليها اللغويون «حروف المعاني» كأدوات العطف والنصب والجزم والاستئناف وغيرها كثير.

الفصل الخامس



المصطلح النحوي لدى الكوفيين

لقد دلَّ الـــدرس النحوي على أن مصطلح الكوفيين للمواد النحوية مصطلح لا يتصف بالشمول والسعة، فهو شيء يتصل بمسائل عدة لا تفي بحاجة النحـوي المتخصص، وهذا يعني أن الكـوفيين الأوائل استعملوا الكثير مما انتهى إليهم من النحاة الأوائل وممن يحسبـون بصريين بحق. وسنرى أن المصطلح الواحد عند الكوفيين قد يكون لمواد مختلفة. ثم إن مصطلحاتهم ليست شيئاً يجهله البصريون، فقد نجد شيئاً منه في استعمال البصريين.

ولنعرض لهذا المصطلح الكوفي فنبدأ بما يتصل بأقسام الكلمة ومن ذلك ما كان في «الاسم» وفي هذا «القسم» نجد:

الكنايات والمكنيات:

إن «الكناية والمكني» لدى الكوفيين تعني «الضمير» و«المضمر» عند البصريين. وكان الفراء من أوائل من استعمل، فقد جاء في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء﴾[1] قوله: «العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بـ«هذا» و«هاذان» و«هؤلاء» فرَّقوا بين «ها» و«ذا»، وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون:

(١) ١١٩ سورة آل عمران.

أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا»[١].

ويعقب الفراء أيضاً على قوله تعالى: ﴿فآمِنـوا خيراً لكم﴾[٢] فيقول: « «خيراً» منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، فنقول للرجل: اتّق الله هو خيرٌ لك»[٣].

ونجد شيئاً من هذا لدى ثعلب فقد جاء في «مجالسه» قوله: «قال الفراء: الأعداد يُكنى عنها ثانيةً فلا أقول: عندي الخمسة الدراهم والستّها، وأقول: عندي الحسنُ الوجهِ الجميلُهُ، فأكني عنه، فكل ما كنيت عنه كان مفعولاً، وكل ما لم أكْنِ عنه لم يكن مفعولاً. وقال أصحاب الكسائي: بلى، نكني عن هذا كما كنينا عن ذاك»[٤].

ولكننا لا نعدم أن نجد الضمير أو المضمر لدى الكوفيين ومنهم الفراء، وهما مما التزم بهما البصريون في مصطلحهم، فقد جاء: « . . . . فلما لم يكن في «ما» ضمير الإسم قبح دخول الباء، وحسن ذلك في «ليس» أن نقول: ليس بقائم أخوك، لأن «ليس» فعل يقبل المضمر كقولك: لست ولسنا»[٥].

وكما وجدنا هذا لدى الكوفيين وجدنا ما يقابله لدى البصريين الـذين استعملوا مصطلح الكـوفيين وهو «المكني» ومن هؤلاء: ابن

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) ١٧٠ سورة النساء.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٥، وانظر ١/٥، ٩٣، ٩٦، ٢٨٥، ٣١١. . . .

(٤) مجالس ثعلب ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥، وانظر ص ص ٤٣، ٦٤، ٩٥٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ١٦٩ ص ٦٧٣ ـ ٦٧٤، ٩٥٦ ـ ٩٥٨، إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٤٥.

(٥) معاني القرآن ٢/٤٣ وانظر المجالس ص ٣٢٤، والمذكر والمؤنث ص ١٨٦، ٢٨١، والأضداد من ١٦٧.

السراج[1]، والزجاجي[2]. كما نجد المتأخرين قد استعملوا هذا المصطلح مع المصطلح البصري ومنهم الزمخشري[3] وابن يعيش[4].

ولا بد من الإشارة إلى أن الكوفيين يعدون المكني والمضمر أمراً واحداً وليس من خلاف بينهما، في حين أن البصريين فرقوا بينهما، وعندهم أن كل مضمر مكنيّ، وليس كل مكنيّ مضمراً[5].

ومن الكناية لدى الكوفيين ما يدعونه «عماداً» ويقابله عند البصريين ضمير «الفصل»[6].

ويختلف البصريون عن الكوفيين في هذا المصطلح وقيمته اللغوية ذلك أن البصريين لا يرون أن لضمير الفصل محلاً من الإعراب، في حين يرى الكوفيون ذلك، وهو التوكيد، على خلاف بين الكسائي والفراء فيما إذا كان «العماد» توكيداً لما قبله، أو لما بعده[7].

وكأن الرؤية إلى المصطلح غير واضحة، ويدل على هذا أنك تجد الفراء وثعلباً يستعملان مصطلحاً آخر يعني ما يعنيه «العماد» وهو «المجهول» فقد جاء من ذلك قول الفراء:

«وإذا أخليتَ «كان» باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له «الفعل». وإن شئت أضمرت فيه «مجهولاً» ونصبت ما بعده فقلت: إذا كان غداً فأتِنا. وتقول: اذهب فليس إلاَّ أباك، وأبوك، فمن رفع أضمر أحداً، كأنه قال:

---

(١) الأصول ١/٧٩، ١٠١ و٢/١٢، ٣٦٤، ٦٣٠.

(٢) الجمل ٧، ١٣، ٧٦، ١٨٥، ٢١٠.

(٣) شرح المفصل ٣/١١٨.

(٤) المصدر السابق ٣/١٠٣، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢.

(٥) المصدر السابق ٣/٨٣.

(٦) الأصول ٢/٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣، ١٣٩، ١٦٠، ومشكل إعراب القرآن ١/٣١٤ وأمالي ابن الشجري ١/١٠٧، ١٠٨ و٢/٢٠٩.

(٧) الإنصاف المسألة (١٠٠).

ليس أحد إلاَّ أبوك، ومن نصب أضمر الإسم المجهول فنصب، لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت. ومن قال: إذا كان غدوةً فأتنا، لم يجز له أن يقول: إذا غدوةً كان فأتنا، كذلك الاسم المجهول لا يتقدمه منصوبه»[1].

وقال ثعلب: «إنْ عبدُالله قام أقمْ، قال الفراء: إن أضمر مجهولاً رفع لا غير، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب»[2].

إلاَّ أن حضور «العماد» لدى الكوفيين للدلالة على ضمير الفصل لدى البصريين أكثر من حضور «المجهول» لدى الكوفيين، ومن هنا اكتسب منزلة المصطلح الخاص بهم مع وجود المجهول.

إننا نجد ذلك في قول الفراء بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾[3] : تكون «هي» عماداً يصلح في موضعها «هو» فتكون كقوله:

﴿إنه أنا الله العزيز الحكيم﴾[4] ، ومثله قوله: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾[5] .

فجاء التأنيث لأن «الأبصار» مؤنثة، والتذكير «للعماد». وسمعت بعض العرب يقول: «كان مرةً وهو ينفع الناس إحسانهم» فجعل «هو» عماداً»[6].

---

(١) معاني القرآن ٣٦٢/١ـ٣٦٣ و٢٧٥/٢، ٣٢٨.
(٢) مجالس ثعلب ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ وانظر ٢٧٢، ٢٨٦.
(٣) ٩٧ سورة طه.
(٤) ٩ سورة النمل.
(٥) ٤٦ سورة الحج.
(٦) معاني القرآن ٢١٢/٢ وانظر ٥١/١ـ٥٢ و٢٢٨/٢، ٢٨٧، و١٨٥/٣، ٢٣٦، ٢٩٩.

وجاء في «مجالس ثعلب» قوله مؤلفه: «...... سئل عن قولهم: إنَّه قام زيد، ما تقدَّم قبله من الكلام؟ فقال: هذا مثل قولهم: إنَّه قامت هند، إنما تقدم «العماد» ها هنا ـ يعني أول الكلام ـ ليعلموا أن الكلام يجيء مذكراً ومؤنثاً»[1].

و«العماد» ضرب من الوقاية كما في قول الفراء في كلامه على قوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمَى الأبصار﴾[2]: «الهاء عماد تُوقَّى بها «إنَّ»»[3]. وإلى مثل هذا ذهب ثعلب فقال: «ومن قال: إنَّه قام زيد، لم يحذف الهاء، لأن الهاء دخلت وقاية لـ«فَعَلَ يفعل»[4] الأمر:

وهذا مصطلح آخر يؤدي ما يؤديه ضمير الشأن أو ما يسمى الحديث، وكأنه يعني المشاهَد المنظور، قال ثعلب:

«وقال أبو عثمان المازني: إذا قلت: إن غداً يجيء زيدٌ، على إضمار الأمر، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء. قال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول: إن فيك يرغب زيد، ولا تحتاج إلى إضمار الأمر، لأن المجهول لا يحذف»[5].

وكأن «الأمر» شيء حكاه ثعلب من قول المازني، وهذا يدل أن الكلام على ضمير الشأن يتسع فيه.

نون العماد:

وتعني «نون الوقاية» المعروفة، وهذه التسمية تشير إلى أن

---

(١) مجالس ثعلب ص ٥٩٣، وانظر ٣٥٤، وانظر البحر المحيط ٣١٦/١.
(٢) ٤٦ سورة الحج.
(٣) معاني القرآن ٢٢٨/٢.
(٤) مجالس ثعلب ص ٢٧٢.
(٥) المصدر السابق.

الاختلاف بين الكوفيين والبصريين في كثير من مسائله لا يمس إلَّا مسائل فرعية. ومن هذا «نون العماد»، فلما كان «العماد» لديهم وقاية كما جاء من قول الفراء كانت النون التي تسبق ياء المتكلم كما في «ضربني» «نون» العماد» أي نون الوقاية أي أنها تقي الفعل من الكسرة.

وهذه النون تسبق الياء مع الفعل وغيره وتلازمها، ومن أجل ذلك ذهب أبو بكر بن الأنباري، وهو أحد الكوفيين إلى أنها مع ياء المتكلم وأنها حرف واحد هو الإسم، فالنون والياء في نحو: رأيتني وتركتني، حرف واحد هو الإسم لا حرفان منفصلان. . . . . .[1].

وقول أبي بكر هذا غريب ذلك أننا نقول: لعلي ولعلني، والأول أشيع فكيف يكون النون والياء حرفاً واحداً؟.

حروف المُثُل:

وهذا من مصطلحات الكوفيين للدلالة على أسماء الإشارة.

جاء في مجالس ثعلب قوله: «هذا» تكون «مثالاً» وتكون تقريباً، فإذا كانت مثالاً قلت: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإن شئت قلت: هذا الشخص كزيد»[2].

وقد جاء في «لسان العرب»: أن أهل الكوفة يسمون ذا، وتا، وذلك، وهذا، وهذه، وهؤلاء، والذي، والتي، واللاتي حروف «المُثُل»، وأهل البصرة يسمونها حروف الإشارة والأسماء المبهمة[3]. وهذا يعني أن «المثل» دلت على الأسماء الموصولة أيضاً.

ويطلق الكوفيون مصطلحهم لأية دلالة يتضمنها الإسم فقد

---

(١) المذكر والمؤنث ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٢، والمذكر والمؤنث ٤٤٩.

(٣) لسان العرب ١٥/٤٥٤.

استعملوا «التقريب» للدلالة على «هذا» و«هذه» لما يشار بهما إلى القريب في مثل: هذا بكر قائماً، وهذه هند جالسةً، والمنصوب كأنه خبر لما سمي «التقريب» وهو «هذا» و«هذه»[1] وكأن «هذا وهذه» مما يفتقر إلى «خبر» والإشارة غير مقصودة.

الفعل:

هذا مصطلح التزم به البصريون والكوفيون، إلَّا أن الكوفيين استعملوا مصطلح «المستقبل» إذا أرادوا أن يكون الحدث دالاً على الحال أو الاستقبال، وهو ما يقابل «المضارع» لدى البصريين[2].

فإذا أرادوا بنية الفعل فإنهم قالوا: «فَعَل» إذا كان ماضياً و«يفعُل» إذا كان مضارعاً، قال الفراء: وأنشدني بعض العرب، وهو المفضل:

مطوت بهم حتى تكلَّ غُزاتُهم   وحتى الجياد ما يُقَدْنَ بأرسان

فنصب «تكلّ» والفعل الذي أدّاه قبل «حتى» ماضٍ، لأن المطو بالإبل يتطاول حتى تكلّ عنه، ويدلك على أنه ماضٍ أنك تقول: مطوت بهم حتى كلّت غزاتهم. فيحسن «فَعَل» مكان «يفعُل» تعرف الماضي من المستقبل. ولا يحسن مكان المستقبل «فَعَل»، ألا ترى أنك تقول: أضرِبُ زيداً حتى أقرَّ، لأنك تريد: حتى يكون ذلك منه[3].

وقال ثعلب: «ولا تجيء «عسى» إلَّا مع المستقبل، ولا تجيء مع

---

(١) الأصول ١/١٨١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٠، ولسان العرب ١٥/٤٥٣ وجمع الهوامع ١/١١٣.

(٢) الكتاب ١/١٣ ـ ١٤.

(٣) معاني القرآن ١/١٣٣، وانظر ١/٨٤، ١٣٤، ١٦٥، ١٧٥، ٣١٢، ٣٨٦، ٤٠٩ وإصلاح المنطق ص ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١، ٣٠١، ومجالس ثعلب ص ٣٩، ٢٣١، ٢٧٢، ٢٩٥، ٤٧٧، ٤٦٢، والأضداد ص ١٢.

ماضٍ ولا دائم»[6]. و«الدائم» في قول ثعلب هو بناء اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل وسيأتي هذا.

فعل الأمر:

يرى البصريون أن فعل الأمر قسيم الماضي والمضارع، وهو لدى الكوفيين غير قسيم لهما بل هو من المستقبل ومقتطع منه يتبعه في حركاته، وهو معرب مجزوم، وكأنه جُزم بلام الأمر المحذوفة فقولنا: «قُمْ» تقديره: لِتقُم[1].

جاء في «معاني القرآن» في الكلام على قوله تعالى: ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا﴾[2]: هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ: «فبذلك فلتفرحوا» وقوّى قول زيد أنها في قراءة أبيّ «فبذلك فافْرحوا» وهو البناء الذي خلق للأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلَّا على الفعل الذي أوَّله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرِبْ وافرَحْ، لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء»[3].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف، وفيها كلام طويل فقد رد البصريون على الكوفيين ما ذهبوا إليه، والأنباري في «الإنصاف» يبسط هذا كله.

---

(1) مجالس ثعلب ص ٣٩٥.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٢٣ والأصول ٢/١٨٠، واللامات ص ٩٠ - ٩١ وأسرار العربية ص ٣١٧ والإنصاف مسألة (٧٢).

(٣) ٥٨ سورة يونس.

(٤) معاني القرآن ١/٤٧٩ وانظر ١/٤٧٦ و٣/٤٥، ومجالس ثعلب ص ٤٥٦، وإيضاح الوقف والابتداء ١/٢٢٢ - ٢٢٤.

الدائم:

أشرنا قبل قليل إلى أن «الدائم» من مصطلح الكوفيين للدلالة على اسم الفاعل فقالوا: «الدائم» أو الفعل الدائم، وهو عندهم قسيم للماضي والمستقبل (المضارع)[4] واسم الفاعل الذي أطلقوا عليه «الدائم» مخصوص بالعامل منه عمل الفعل.

قال الزجاجي في «مجالس العلماء»: قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض يقول: «قائم» فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلاً لم يكن إسماً، وإن كان إسماً فلا ينبغي أن تسمّيه فعلاً، فقلت: الفراء يقول: فعل دائم لفظه لفظ الأسماء، ومعناه معنى الفعل، لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً، وضارب زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها إسماً»[5].

والفراء يقول في الكلام على قوله تعالى: ﴿هل هنَّ كاشفات ضرّه أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته﴾[6]، : نوّنَ فيها عاصم والحسن وشيبة المدني وأضاف يحيى بن وثّاب وكلٌّ صواب. ومثله ﴿إنَّ الله بالغُ أمرِه﴾[1] و﴿بالغٌ أمرَه﴾ و﴿مُوهنُ كيدِ الكافرين﴾[2] و﴿موهنٌ كيدَ الكافرين﴾، وللإضافة معنى مضيّ من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثِرِ الإضافة فيه، تقول: أخوك أخذ حقه فتقول ها هنا: أخوك آخذ حقه عن قليل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة

---

(١) انظر الأصول ٢/٢٥٤، والإيضاح في علل النحو ص٥٣ ـ ٨٦، ومجالس العلماء ص ٣٤٥ والصاحبي ص ٢٧٢.

(٢) مجالس العلماء ص ٣٤٩.

(٣) ٣٨ سورة الزمر.

(٤) ٣ سورة الطلاق.

(٥) ١٨ سورة الأنفال.

مبغَّضاً، لأنه معناه ماضٍ فقبح التنوين لأنه اسم»[١].

ومما قاله ثعلب: «ولا يُحال بين الدائم والإسم بـ «ما» نحو: «طعامك ما آكل زيداً»[٢]، وقال أيضاً «يا غلامِ أقبلْ، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه وذلك فرقٌ بين الإسم والفعل»[٣].

تسمية المصدر فعلاً:

أطلق اللغويون من الكوفيين وغيرهم مصطلح «الفعل» على المصدر كما أنه يعني الفعل على الحقيقة. وقد يكون هذا لما لمحوا من أن الفعل والمصدر مشتقان وكلاهما حدث، وكلاهما عامل، قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿قُرَّة أعين﴾[٤]: وقوله: ﴿قرَّةَ عين﴾، ولو قيل ﴿عينٍ﴾ كان صواباً كما قالت: ﴿قُرَّة عينٍ لي ولك﴾[٥]، ولو قرئت ﴿قُرَّاتِ أعينٍ﴾ لأنهم كثير كان صواباً، والوجه التقليل ﴿قُرَّة أعينٍ﴾ لأنه «فعل»، والفعل لا يكاد يجمع، ألا ترى أنه قال: ﴿لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً﴾[٦]، فلم يجمعه وهو كثير، والقُرَّة مصدر، تقول: قرَّت عينُك قُرَّةً»[٧].

ألفاظ «أسماء الفعل»:

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿ولا تقل لهما أفٍّ ولا

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٢٠، وانظر أيضاً ٢/٤٣، ٨٠-٨١، ٤٠٣ و١/٣٢-٣٣، ١٤٢، ١٨٥، و٣/٤٦، ١٤٦، ٢٠٨.

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٧١ وانظر معاني القرآن ١/١٦٥.

(٣) مجالس ثعلب ص ٣٨٨ وانظر ص ص ٤٤، ٩٧، ٢٣-١٢٤، ٣٠٩، ٤٠٠، ٤٦٣.

(٤) ٧٤ سورة الشعراء.

(٥) ٩ سورة القصص.

(٦) ١٤ سورة الفرقان.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٧٤، وانظر ٢/٤٤، ١٢٣، ٣٠٩، ٤٢٠ و١/٤٥ و٣/٢٧.

تنهرهما﴾[1]: أفٍّ وصَهْ ومَهْ أصوات، وقرأ عاصم بن أبي النجود والأعمش «أفّ» خفضاً بغير تنوين، وقرأ العوامّ «أفٍّ» فالذين خفضوا ونوّنوا ذهبوا إلى أنها لا يعرف معناه إلاَّ بالنطق به فخفضوا، كما تخفض الأصوات، من ذلك قول العرب: سمعت طاقٍ طاقٍ لصوت الضرب، ويقولون: سمعت تَغٍ تَغٍ لصوت الضحك. والذين لم ينوّنوا وخفضوا قالوا: «أفّ» على ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات إنما يكون على حرفين مثل: صَهْ ومثل بخ ومَهْ»[2].

أسماء الأفعال أيضاً:

وهذه مما ورد في «عليك» و«إليك» و«أمامك» و« وراءك » و«دونك» مما عدَّها البصريون «أسماء أفعال». غير أن الكوفيين جعلوها «أسماءَ» مع استعمالها المعروف، قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم﴾[3]: «هذا أمر من الله عزَّ وجلَّ، كقولك: عليكم أنفسكم. والعرب تأمر من الصفات[4] بـ«عليك وعندك ودونك وإليك»، يقولون: إليك إليك، يريدون تأخَّرْ، كما تقول: وراءك، فهذه الحروف كثيرة. وزعم الكسائي أنه سمع: بينكما البعيرَ فخُذاه، فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تُفرَد، ولم يجزه في اللام ولا في الباء ولا في الكاف. وسمع بعض العرب تقول: كما أنت زيداً، ومكانك زيداً، قال الفراء: وسمعت بعض بني سليم يقول في كلامه: كما أنتني، ومكانكني، يريد: انتظري في مكانكِ. ولا يقدِّمَنّ ما نصبته هذه الحروف الحروف قبلها، لأنها أسماء، والإسم لا ينصب شيئاً قبله،

(١) ٢٣ سورة الشعراء.

(٢) معاني القرآن ٢/١٢١، وانظر لسان العرب ٧/٩.

(٣) ١٠٥ سورة المائدة.

(٤) أراد بـ«الصفات» الظروف وحروف الجر، وسيأتي الكلام على هذا.

تقول: ضرباً زيداً، ولا تقول: زيداً ضرباً، فإن قلتَه نصبت «زيداً» بفعل مضمر قبله، كذلك قول الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا

«إن شئت نصبت الدلو بمضمر قبله، وإن شئت جعلتها رفعاً، تريد: هذه دلوي فدونكا»[1].

ومن أسماء الأفعال أيضاً:

هيهاتَ وهُلمّ، قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿هيهات لِما توعَدون﴾[2]: أن معنى «هيهات» بعيد، كأنه قال: بعيد ما توعدون.

ومن أدخل اللام قال: هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب، فأدخِلت لها اللام كما يقال: «هلُمّ لك» إذ لم تكن مأخوذة من فعل»[3].

الخالفة أو الخلفة:

قال جماعة أن أول من استعمل هذا المصطلح ابن صابر الأندلسي من نحاة الأندلسي، وأطلقها على ما يدعى أسماء الأفعال، وأنه جعلها القسم الرابع من أقسام الكلم[4]. غير أننا وجدنا الفراء قد أطلق «الخلفة» على اسم الفعل «دونك» وذلك في كلامه على الرجز:

يا أيها المائح دلوي دونكا   إني رأيت الناس يحمدونكا

---

(١) معاني القرآن ١/٣٢٢-٣٢٣.

(٢) ٣٦ سورة المؤمنون.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣٥.

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/٨٠، والهمع ١/٤، ٢/١٠٥، وبغية الوعاة ١/٣١١.

يقول: الدلو رفع، كقولك: زيد فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب «الدلو» بمضمر في الخلفة كأنك قلتَ: «دونك دلوي دونك»[1].

وكأن ابن صابر الأندلسي أخذها من الفراء. وقد وجد نفر من المعاصرين ومنهم الدكتور تمام حسان ضالتهم في هذا المصطلح وأطلقوه على التعجب والمدح والذم إضافة على أسماء الأفعال[2].

ولعلنا نجد في هذا المصطلح حاجتنا في درج شيء من أسماء الأفعال مما هو من بناء «فَعال» كنزالِ ونحوها وما كان من المصادر نحو رُويدَك.

الفعل الواقع وغير الواقع:

وهما مصطلحان يقابلان المتعدي واللازم لدى البصريين، جاء في لسان العرب:

«وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدي «واقعاً»»[3].

وقال الفراء: «. . . . لأن الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين، فأما الذي يقع فالواو منه ساقطة مثل: وَزَنَ يَزِن، والذي لا يقع تثبت واوه في «يفعل». والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع»[4].

غير أننا نجد أبا العباس «ثعلب» يستعمل «المتعدي» مع استعماله للمصطلح الكوفي[5]، كما نجد سيبويه والمبرّد والزجاجي يستعملون

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٦٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٩، ١١٣.

(٣) لسان العرب (وقع).

(٤) معاني القرآن ٢/ ١٥٠، وانظر ١/ ١٦، ١٧، ٢١، ٤٠، ٤٦، ٥٩، ٩٧، ١٠١، وانظر مجالس ثعلب ص ٢٧٢، ٥٨٨.

(٥) مجالس ثعلب ص ١٢٤، ٤٠٠.

المصطلح الكوفي مع استعمالهم مصطلحهم الخاص[1].

وقد نجد مصطلح «المجاوز» و«القاصر» و«غير المجاوز» بمعنى المتعدي واللازم[2].

الفعـل التـام والنـاقـص:

وللفراء نظر خاص في الفعل المتعدي فالذي يتعدى لمفعول واحد هو الفعل «التام» نحو: قَتَلَ وأحسَنَ لأن معناه يتم بذكر مفعوله، وأما الذي يتعدى إلى أكثر من مفعول مثل: ظنّ وحسب وأخواتها فإنه يدعوه فعلاً ناقصاً، وذلك في قوله:

«والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه فقد كُنيَ فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الأفعال الناقصة فيقال: قَتَلتَ نفسك، وأحسنتَ إلى نفسك.... فإذا كان الفعل ناقصاً مثل حسبتَ وظننتَ قالوا: أظنني خارجاً، وأحسبني خارجاً»[3].

الأداة:

وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين «الحرف» ويراد بذلك «حروف المعاني» على كثرتها واختلاف وظائفها[4].

قال أبو العباس ثعلب وقد أنشد قول الراجز:

امتلأ الحوض وقال قطني ... سَلّاً رويداً قد ملأت بطني

«إذا ضمّوا هذه الحروف جعلوها مثل: «قبلُ وبعدُ» وإذا

---

(1) الكتاب ١٠٢/١، ١٠٣، ١٠٦، والمقتضب ١٠٥/٢ و١٨٩/٣، والجمل: ١٣/٧، ٧٦، ٨٥.

(2) شرح الأشموني ١٩٥/١.

(3) معاني القرآن ٣٣٣/١ - ٣٣٤، وانظر ٨٣/٢، ١٠٦.

(4) انظر مفاتيح العلوم ص ٢٩.

فتحوا فمثل: «ليت» و«لعلّ» وإذا خففوا فمثل الأدوات»[1].

على أن الكوفيين قد يستعملون مصطلح الحرف في «أدواتهم» كقول الفراء:

«.... مثله من الكلام أن تقول: والله لأضربنك أو تُقِرَّ لي[2]، وقوله: «وجاز الرفع لأن الواو حرف نسق»[3].

ولا نعدم أن نجد الأداة معروفة لدى البصريين كما وردت في «الأصول» لابن السراج، وفي «سر صناعة الإعراب» لابن جني، وفي «درة الغواص» للحريري وغيرهم[4].

المـرفوعـات

للكوفيين في باب المرفوعات مصطلحاتهم الخاصة وهي ما نبسطه في هذا الموجز:

ما لم يُسَمَّ فاعله:

وهو من مصطلحات الكوفيين[5]، وهو عند البصريين جملة مواد هي: المفعول الذي لم يتعدّه فعله، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل[6]،

---

(1) مجالس ثعلب ص ١٥٨، ٥٩٠، ومعاني القرآن ١/٥٢، ٥٨، ٤٦٧، و٢/٢٠٧، ٢١٢، ٢٣٦، ٣/٨٣، والمذكر والمؤنث ص ١٦٦، ٨٦٧، ١٧٢، ٤٤٩.

(2) معاني القرآن ٢/٧٠.

(3) المصدر السابق ٢/٧١.

(4) الأصول ١/١٧٨ و٢/٢١٥، ٢٣٥؛ و«سر صناعة الإعراب» ١/١٧، ودرة الغواص ص ٢٥.

(5) الجمل ص ٧٦، وحواشي في كتاب حجة القراءات ص ٢٧٣، والمدارس النحوية ص ٢٠٠.

(6) الكتاب ١/٢٤، ٤١، ٤٣.

والمفعول الذي لا يذكر فاعله[1]، والفعل الذي بني للمفعول، ولم يذكَر من فَعَل به[2].

قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿ وكذلك ننجي المؤمنين ﴾[3]: «.... وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - «نُجِّيَ» بنون واحدة ونصب «المؤمنين» كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلّا تلك، لأنّ ما لم يُسَمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه»[4].

وقال في قوله تعالى: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم ﴾[5]:

«.... فيرفع «القتل» إذا لم يُسَمَّ فاعله»[6].

على أنّ ما لم يُسمَّ فاعله» قد استعمله البصريون أيضاً كالمبرد وابن السراج، والزجاجي وابن جني[7] وغيرهم كثير.

المجهـول:

كنا وقفنا على هذا المصطلح مفيداً ما يُدعَى «ضمير الشأن» لدى الفراء، وها نحن نقف عليه لدى الفراء نفسه ليفيد «ما لم يُسمَّ فاعله» فقد جاء في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿ ولا يَسأل حَميمٌ حميماً ﴾[8]،

---

(١) المقتضب ٤/٥١.

(٢) الأصول ٢/٢٨٧، ٢٩٩.

(٣) ٨٨ سورة الأنبياء.

(٤) معاني القرآن ٢/٢١٠، ٣٣٢.

(٥) ١٣٧ سورة الأنعام.

(٦) معاني القرآن ١/٣٥٧.

(٧) المقتضب ٢/٢، والأصول ١/٨٦ - ٨٧، ٩٢ و٢/٢٣٧، والموجز في النحو ص ٣٠، والجمل ص ٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٨.

(٨) ١٠ سورة المعارج.

وقوله: «لا يَسأَل ذو قرابةٍ عن قرابته، ولكنهم يُعرِّفونَهم ساعة ثمّ لا تَعارُفَ بينهم بعد تلك الساعة» ببناء «يُعرِّفونهم» للمجهول»[1] .

ومن المفيد أن نشير إلى أن «نائب الفاعل» من وضع ابن مالك كما ورد في شرح التصريح ١/٢٨٦ .

وقد كتب لهذا المصطلح الشيوع حتى غلب على سائر المصطلحات التي سبق الكلام عليها، وقد ورثنا هذا «النائب عن الفاعل» في كتبنا المدرسية المعاصرة.

الفعــل:

«الفعل» من مصطلحات الكوفيين فقد أطلقه الفرّاء على خبر المبتدأ مع دلالته المشهورة على الحدث، وفي هذا قوله:

«وتقول في مسألتين منه يُستَدلّ بهما على غيرهما: إنّها أسدُ جاريتَك، فأنَّثتَ ـ أي الضمير ـ لأن الأسد «فعل» للجارية، ولو جعلتَ «الجارية» فعلاً للأسد، ومثله من المذكر لم يُجز إلا تذكير الهاء»[2] .

المنصوبـات

نتبين في المنصوبات مصطلحاً هو «الشبيه بالمفعول» ويطلق هذا على غير المفعول به من المفاعيل الأخرى التي أطلق عليها البصريون: المفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول له أو لأجله، والمفعول معه. وهذا يعني أن الكوفيين لا يرون إلا مفعولاً به واحداً[3]، وما عدا ذلك فهي «شبيهات بالمفعول» وليس مفعولات حقيقية.

---

(١) معاني القرآن ٣/١٨٤ .
(٢) معاني القرآن ١/٣٦٢، وانظر ١/٣٦١، ٤٠٩، ٤٧١، و٣/٢٨ .
(٣) معاني القرآن ٢/٨٩ ـ ٩٠، ١٦٦، ٣/٤٣ .

ويجعل ابن السراج الحال والتمييز وخبر «كان» وغير ذلك مما يشبّه بالمفعول[1].

الفعــل

يطلق الفراء هذا المصطلح للدلالة على المفعول الثاني كما في كلامه على قوله تعالى: ﴿ واجعَلْ لي وزيراً من أهلي هارون أخي ﴾[2]، قال: «إن شئت أوقعت «اجعَلْ» على «هارون أخي» وجعلتَ الوزير «فعلاً» له»[3].

فأنت ترى أن «الفعل» قد أطلق على ثلاث موادّ هي: الفعل والخبر والمفعول به الثاني، وإذا أضفنا إليه المصدر الذي هو «الفعل» في مصطلح اللغويين، كان «الفعل» دالاً على أربع مواد، وليس هذا عنصر قوّة في المصطلح.

غيبة المصطلــح:

وأريد به عدم وجود المصطلح لمادة من مواد النحو، وهي ما يدعى باب الاشتغال لدى النحويين البصريين الذي نعرفه في عامة كتب النحو والذي نجده في كتبنا المدرسية، لقد عرضَ الفراء لهذا الباب فوصل إليه بعبارة طويلة هي قوله: «وإذا رأيت اسماً في أول كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز الرفع والنصب. فمن ذلك قوله: ﴿ والسماءَ بنيناها بأيدٍ ﴾[4]، وقوله: ﴿ والأرضَ فرشناها فنعمَ الماهدون ﴾[5]، يكون نصباً ورفعاً»[6].

---

(١) الأصول ١/٢٥٧.

(٢) ٢٩، ٣٠ سورة طه.

(٣) معاني القرآن ٢/١٧٨.

(٤) ٤٧ سورة الذاريات.

(٥) ٤٨ سورة الذاريات.

(٦) معاني القرآن ١/٢٤٠، وانظر ١/٣٣٦، ٢/٩٥.

الاستيتاء:

جاء في «مقدمة في النحو» لخلف الأحمر: إن الإغراء يسميه الكوفيون «الاستيتاء» ويسميه البصريون «القطع» كما زعم أن بعض أصحاب العربية يسميه «التمام»[1].

و «الاستيتاء» مصدر استأتاه أي طلب أن يأتيه.

المصدر:

ويطلق الكوفيون «المصدر» على ما ندعوه المفعول المطلق والمفعول لأجله.

التفسير:

انفرد الفراء من بين الكوفيين فأطلق «التفسير» أو «المفسّر» على ما يدعى عند البصريين المفعول به، فقد قال في الكلام على قوله تعالى: ﴿ يجعلونَ أصابعهم في آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت»[2]: «فنصب» «حذر» على غير وقوع الفعل عليه، لم تُرد «يجعلونها حذراً» إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفَرَقاً. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على «التفسير» ليس بالفعل، كقوله عزّ وجلّ: ﴿ يدعوننا رَغَباً ورَهَباً»[3]، وكقوله: ﴿ ادعُوا ربَّكم تضرُّعاً وخُفيةً ﴾[4]، والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح «من»[5].

---

(١) مقدمة في النحو ص ٥٣.

(٢) ١٩ سورة البقرة.

(٣) ٩٠ سورة الأنبياء.

(٤) ٥٥ سورة الأعراف.

(٥) معاني القرآن ١/١٧، وانظر ١/٧٣.

ولعل الفراء أخذ هذا المصطلح مما وجده في «الكتاب» فقد جاء فيه:

«هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه مَوقوع له، ولأنه «تفسير» لما قبله وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك: فعلت ذاك حِذارَ الشرّ»[1].

ولم تكن الرؤية اللغوية واضحة لدى الفراء فقد أطلق «التفسير» أيضاً على ما يسمى «المفعول معه» فقد قال: «ان (مَن) في قوله تعالى: ﴿ يا أيها النبيّ حسبُك اللّهُ ومَن اتّبعك ﴾[2] في موضع نصب على «التفسير»[3].

وقد توسّع الكوفيون في «التفسير» فأطلقوه على ما هو «تمييز» عند البصريين.

والذي نتبينه مما ورد في «البحر المحيط» أن الفرّاء أول من سمّى ـ من الكوفيين ـ التمييز «تفسيراً» أو «مفسِّراً»[4].

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ إلاّ مَن سَفِهَ نفسَه ﴾[5]: «العرب توقع «سَفِهَ» على «نفسه»، وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿ بَطِرَتْ معيشتها ﴾[6]، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسّر والمفسِّر في أكثر

---

(١) الكتاب ١/٣٦٧.

(٢) ٦٤ سورة الأنفال.

(٣)) معاني القرآن ١/٤١٧، وانظر: لسان العرب ١/٣١٢.

(٤) البحر المحيط ٢/٥٢٠.

(٥) ١٣٠ سورة البقرة.

(٦) ٥٨ سورة القصص.

الكلام نكرة كقولك: ضِقتُ به ذرعاً. . .»[1].

المتـرجِـم:

وهذا مصطلح آخر أراد الفراء به ما دعاه البصريون «تمييزاً». وهذا التعدد في المصطلح للمادة نفسها يدل على أن الكوفيين لم يستقروا في درسهم النحوي على شيء، كما أنهم وضعوا المصطلح الواحد لموادّ مختلفة كما أشرنا.

قال الفراء: «. . . . وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول: لله درُّه من رجل، ثم يلقون «من» فيقولون: لله درّه رجلًا، فالرجل «مترجِم» لما قبله، وليس بحال»[2].

الـصفـات:

وهو مصطلح كوفي بعيد عن «الصفة» في نحو البصريين. لقد استعمل الكسائي «الصفات» لما هو من أسماء الزمان وأسماء المكان[3] أو ما يدعى بـ «الظرف». وقد توسع الفرّاء في مدلول «الصفات» فأطلقه على اسم الزمان واسم المكان والجار والمجرور، فقد جاء في كلامه: «والعرب تأمر بالصفات بـ «عليك» و «عندك» و «دونك» و «إليك»، يقولون: إليك إليك يُريدون: تأخَّرْ، كما تقول: وراءك وراءك»[4].

وقد فرّق الفراء بين الظرف والجار والمجرور في المصطلح فأطلق

---

(١) معاني القرآن ٧٩/١، وانظر: ٥٥/١، ٥٧، ١٥٢، ١٦٩، ٢٢٥، ٢٥١، ٣٢٠، وإصلاح المنطق ص ٢٩٩، ومجالس ثعلب ص ٢٦٥، ٢٧٣، ٤٢٤، ٤٣٢.

(٢) معاني القرآن ١١٠/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٥/٢، والأصول ٢٤٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٩/١، والإنصاف المسألة ٦٠.

(٤) معاني القرآن ٣٢٢/١، ٢٤٥، ٣٦٧، ٣٧٥، وانظر: لسان العرب ٣٠٩/٣.

«المحل» على الظرف، و«الصفة» على الجار والمجرور[١].

قلت: إن الكوفيين لم يلتزموا بالمصطلح التزاماً تاماً فكما أشرنا إلى أن الفراء قد ميز بين «المحل» و«الصفة» نراه يساوي بينهما من غير تمييز كما في قوله: «وإذا رأيت الاسم مرفوعاً بالمحالّ مثل عندك، وفوقك، وفيها، فأنِّث وذكِّر في المؤنث، ولا تؤنث في المذكر، وذلك أن الصفة لا يقدر فيها على التأنيث كما يقدر في: قام جاريتك، على أن تقول: قامت جاريتك، فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل»[٢].

ونجد «الصفة» لدى ثعلب، ولكنه يجعلها خاصة بظرف المكان فأما ظرف الزمان فيُسميه «وقتاً»، قال: و«الأوقات» تضاف ولا تضاف، فتقول: زيد ضارب اليوم عمراً»[٣]. وهو يجعل «الصفة» للجار والمجرور إذا كان محلاً للاسم، قال: «.... حيث رفعوا بها شيئين، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا: حيث زيد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو»[٤].

وتبع أبو بكر بن الأنباري أبا العباس شيخه فجعل ظرف الزمان «وقتاً» وظرف المكان «صفة»[٥] أو «محلّاً»[٦].

أقول: كأن الكوفيين لم يطمئنوا إلى النظر الدقيق في وضع المصطلح فقولهم: «وقت» لظرف الزمان فيه سعة وافية، وليت السعة في

---

(١) معاني القرآن ١١٩/١.

(٢) معاني القرآن ٣٦٢/١، وانظر ٢٨/١، ١١٩.

(٣) مجلس ثعلب ص ١٧٥، وانظر ٦٤، ٢٦٦، ٣٠٨، ٥٢٣.

(٤) المصدر السابق ص ٥٨٨.

(٥) المذكر والمؤنث ص ٢٢٣، ٢٢٤، ٤٠٥.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٥/٢.

الدلالة مما يحتاج إليه في المصطلح. ثم إنّهم يتذبذبون في إطلاقه فهم تارة يقولون كذا، وأحياناً يناقضون أو يجمعون بين المختلفين، فأبو بكر الأنباري قد يطلق «الصفة» لظرف الزمان وظرف المكان على السواء بعد أن كان قد ميّز بينهما[1].

وفي «لسان العرب»: إن الليث بن المظفر أطلق على «عند» اسم «الصفة»[2].

ومن اضطراب الكوفيين في «المصطلح» أنهم جعلوا ما كان من «قبلُ، وبعدُ، وأمامُ، ووراءُ، وخلفُ، وأسفلَ، وفوقُ، وأوّلُ»، ونحوها «غايات»[3]، وذلك لأنها قطعت عن الإضافة فحذف المضاف إليه وأريد بذلك معناه فصارت هي غايات ذلك الكلام فسميت «غايات»[4].

وأول من استعمل «الغاية» الفراء في كلامه على الشاهد وهو قول الشاعر:

إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ ولم يكن لقاؤك إلّا من وراءُ وراءُ

قال: «ترفع - أي وراء وراء - إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه....»، ومثله قول الشاعر:

لعمركَ ما أدري وإني لأوجَلُ على أيّنا تغدو المنيّةُ أوّلُ

رفعت «أوّل» لأنه غاية، ألا ترى أنها مستندة إلى شيء هي «أوّله»[5].

---

(١) المذكر والمؤنث ص ٤٤٩.

(٢) لسان العرب (عند).

(٣) الموفي في النحو الكوفي ص ١٠٦.

(٤) انظر شرح المفصل ٤/٨٥، ودرة الغواص ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٥) معاني القرآن ٣/٣٢٠.

عــود إلى «الصفــة»:

وهي هنا «صفة تامة» ويريد بها الكوفيون ما كان من الظرف خبراً ومحلاً للأسماء، كقولك: فيها زيدٌ قائماً، فالصفة «فيها» خبر للمبتدأ «زيد» ومحل له (أي ظرف) وهي صفة تامة لأنها محل للاسم. وقالوا: إنك إن كررت الصفة وقلت: فيها زيد قائماً فيها، لم يجزِ في «قائم» إلا النصب، أما إن لم تكرّرها فأنت بالخيار إن شئت نصبتَ، وإن شئت رفعت[1].

أقول: في قولهم: «تامة» لهذا الجار والمجرور على أنه «صفة» يبدو تأثر الكوفيين بالمصطلح البصري في مسألة التمام والنقص.

وإذا كان لديهم «صفة تامة» فقد قالوا: «صفة ناقصة» وذلك إذا كان الظرف غير محل للأسماء، ولم يكن خبراً كقولك: فيك زيد راغب، لم يجز في الخبر «راغب» غير الرفع، لأن «فيك»، وهي الصفة، لا تكون محلاً للاسم، ولا يتم بها معنى الكلام، إن حذفت «راغـب»، فمن هنا أطلق الكوفيون على نحو هذا «صفة ناقصة»[2].

القطــع:

عبَّر الكوفيون عما يعرف بـ«الحال» بمصطلح القطع[3]. قـال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هدًى للمتقين﴾[4]: «.... فأما النصب في أحد الوجهين، فـأن تجعل «الكتاب» خبراً لـ«ذلك» فتنصب «هدًى» على «القطع» من الهاء، التي

---

(١) الأصول ٢٤٧/١، وشرح السيرافي في حواشي كتاب سيبويه (ط. هارون) ١٢٥/١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٣٠/١، ٣٠٨، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٨٧، ٥٨٤، ٦١٥، وانظر: لسان العرب (قطع).
(٤) ٢ سورة البقرة.

في «فيه» كأنك قلت: لا شك فيه هادياً»[1].

قلت: إن المصطلح غير واضح ومستقر لدى الكوفيين فهذا رأسهم الفراء يأتي إلى ما سماه «قطعاً» فيستعين بكلمة «خارج» أو «خروج» أو «إخراج» للدلالة على «القطع» المشار إليه[2]. يسميه «فعلاً» فيضيف دلالة جديدة إلى «الفعل» الذي انصرف إلى جملة أمور كما أشرنا[3].

ولا يجد الكوفيون ضيراً في استعارة «الحال» مصطلح البصريين في درسهم[4]. و«الحال» عند الكوفيين يتجاوز ما عند البصريين فهم يعدون الخبر في «كان» وأخواتها حالاً[5]. كما يعدون المنصوب على الاختصاص حالاً، قال ثعلب: «إذا قال نحن بني ومعشرَ ورهطَ، قال الفراء: هو مثل «جميعاً» وقال البصريون بفعل مضمر»[6].

الإيجـــاب:

وهو ما يقابل عند البصريين «الاستثناء المفرَّغ»، جاء في «مقدمة في النحو»: لخلف الأحمر: «فإذا قلت: ما جاءني إلا زيد، كنت قد حقّقت المجيء من زيدٍ وحده، ونفيتَه عن سواه، وتحقيق المجيء من زيد وحده، يوجب في الوقت نفسه أن لا يكون المجيء إلّا منه. فكما ترى فإن الإيجاب والتحقيق بمعنىً واحد[7].

---

(١) معاني القرآن ١/١٢، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٧، ٣١٣..... وإيضاح الوقف والابتداء ١/١١٦، ١٣٠، ٤٧٧، ٤٩٠.

(٢) المصدر السابق ١/١٥٤، ١٧١، ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) المصدر السابق ١/٥٥، و٣/٤٠، ١٨٨.

(٤) الإنصاف المسألة ١١٩.

(٥) معاني القرآن ٢/١٠٣، ١٠٤ ومجالس ثعلب ص١٤٢، ١٤٦، ٣٠٩، ٣٥٩، والمذكر والمؤنث ص ١٤٢، ١٤٨، ٢٨١، وإيضاح الوقف والابتداء ص ٧٧، ١٢٥، ٥٠٤، والأضداد ص ١٦٧.

(٦) المجالس ص ٣٦٤.

(٧) مقدمة في النحو ص ٨٠.

المجـــرورات

ويبدو في هذا القسم الواسع مصطلح اشتهر به الكوفيون وهو:

الخفـــض:

وهو يقابل الجر لدى البصريين[١]، والوجه أن يقال: إن الخليل أول من استعمل الخفض، فقد أطلقه على ما وقع من إعجاز الكلم منوّناً نحو: زيدٍ، وخالدٍ[٢]. وكأن الكوفيين تابعوا الخليل في هذا المصطلح. وقد جاء في «مجالس العلماء»: «إن الخليل سأل الأصمعي أن يفرُق بين مصطلحي الخفض والجر»[٣].

وكان استعمال الخليل لهذا المصطلح دافعاً لجمهرة من البصريين وغيرهم أن يستعملوه كما يستعملون الجر ومن هؤلاء المبرد[٤]، والزجاجيّ[٥]، وابن السراج[٦]، وابن قتيبة[٧]، والسيرافي[٨]، وابن جني[٩].

وقد دخلت أدوات الخفض (حروف الجر) في مصطلح «الصفات» لدى الكوفيين، فالصفة عندهم هي الجار والمجرور، قال الفراء:

«.... فلا تحذفنّ ألف «اسم» إذا أضفته إلى غير الله تبارك

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١١٦، وشرح المفصل ٢/١١٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٣.

(٣) مجالس العلماء ص ٢٥٣.

(٤) المقتضب ٢/٣٨ و٣/٥٧، ٦٠، ٦١، ٣٥٤، والكامل ٢/٩٢، ١٠٧، ٣/١٨.

(٥) الجمل ص ٢، ٥، ٦، ١٥، ١٧.

(٦) الأصول ١/٤٠، ٤٢، ٤٦، ٤٩٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٠.

(٧) تأويل مشكل القرآن ص ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٧.

(٨) كما ورد في تعليقات الأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ٢/٣٠٣.

(٩) الخصائص ١/١٨٤.

وتعالى. ولاتخذ فنّها في غير الباء من الصفات، وإن كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف»[1] .

وقد استعملوا «الخافض» للحرف الجار، وهذا أمر حاصل لاستعمالهم «الخفض» كما بيّنا. غير أن «الخافض» قد دخل في «أدوات الإضافة» لدى سيبويه وغيره، وهي تقابل «حروف الجر». ومن ذلك قوله: «. . . . وإنما فُصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسمّيته بفلان. . . . فهذه الحروف ـ يريد الأفعال ـ كان أصلها أن توصل بحرف الإضافة»[2] .

وقد وجد هذا لدى المبرّد، وابن جني[3] .

التوابـــع

النعـــت:

من التوابع وهو مصطلح كوفي ولكنه شاع لدى النحاة ولا سيما لدى النحاة المتأخرين، وقد احتفظ هؤلاء بالنعت وبالصفة التي هي مصطلح بصري.

وقد ذهب الأوائل إلى التمييز بين النعت والصفة فقد قال الخليل ابن أحمد: إن «النعت» لا يكون إلا في الصفات المحمودة. وإن «الوصف» يكون في المحمود، وفي غيره من الصفات[4]. وقال غيره: إن النعت هو الصفة الراسخة التي تثبت ولا تتغير، والوصف الصفة الراسخة وغير الراسخة[5]، وعلى القولين تكون «الصفة» أعم وأشمل من

---

(١) معاني القرآن ٢/١، ٣١، ٣٢، ١١٩، ١٤٨، ١٧٨، ٢١٥، والمجالس ص ٤٧١، ٤٧٧، ٥٥٨، إصلاح المنطق ص ٢٩٩.

(٢) الكتاب ٣٨/١ ـ ٣٩، وانظر ٩٢/١، ١٠٦، ٢٥٤، ٨٢/٣.

(٣) المقتضب ١٣٦/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٦/١، ١٤٠.

(٤) الصاحبي ص ٨٨.

(٥) الفروق اللغوية ص ٢١ ـ ٢٢.

«النعت». وتكلم في هذا الفرق آخرون فذهبوا إلى أنهما متداخلان. وقد استعمل الفرّاء مصطلح النعت فقال: «والعرب تردّ الاسم إذا كان معرفة على «مَن» يريدون التكرير (أي البدل) ولا يكون نعتاً، لأن «مَن» قد تكون معرفة ونكرة ومجهولة، ولا تكون نعتاً، كما أن «الذي» قد يكون نعتاً للأسماء فتقول: مررت بأخيك من قام، فلما لم تكن نعتاً لغيرها من المعرفة لم تكن المعرفة نعتاً لها»[1].

كما ورد «النعت» في «مجالس» ثعلب[2]. على أن الكوفيين قد استعملوا أيضاً الصفة في مدلولها الاصطلاحي البصري كما في قول الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿ ولكن البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر ﴾[3]، «وقوله: ﴿ من آمن بالله ﴾ (مَن) في موضع رفع وما بعدها صلة لها، حتى ينتهي إلى قوله: ﴿ والموفون بعهدهم ﴾ فترد «الموفون» على «مَن»، و «الموفون» من صفة «مَن» كأنه: من آمن ومن فعل وأوفى. ونصبت «الصابرين»، لأنها من صفة «مَن» وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد، إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير مُتْبَع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

لا يبعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفة الجُزُرِ
النازلين بكلّ معتَرَكٍ ... والطيّبين معاقدَ الأُزُرِ[4]

---

(١) معاني القرآن ٤٢٧/١ ـ ٤٢٨، وانظر: ٧/١، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٧٣، ١٠٦، ١١٢ . . .

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٤.

(٣) ١٧٧ سورة البقرة.

(٤) معاني القرآن ١٠٥/١، ١٥٤، و٢٤٧/٢، ٤١٩، والمجالس ص ٤٢.

وإذا كان هذا من الفراء في استعمال الصفة فإن سيبويه قد استعمل «النعت» الذي التزم به الكوفيون. والذي أراه أن «النعت» قد عرفه البصريون الأوائل فاقتبسه الكوفيون والتزموا به. وكما وجد النعت في «كتاب» سيبويه[1]، وجد كذلك في آثار البصريين عامة كالمبرّد والزجاجي وابن السراج[2].

الترجمة[3] والتبيين[4] والتكرير[5] والتفسير[6] والعبارة[7]:

كل هذا يقابل مصطلح «البدل» لدى البصريين. وهذا يؤكد ما قلناه من أن المصطلح الكوفي لا يفي بالقيمة الاصطلاحية فهو واسع يتردد في كلمات عدة. أن «التفسير» مثلاً قد أطلقه الكوفيون على المفعول له والمفعول معه ومواد أخرى.

النســق:

«النسق» من مصطلحات الخليل فقد جاء في «مقدمة في النحو»: أن للخليل قصيدة في النحو، جاء فيها بيتان يتحدث فيهما عن النسق وحروفه، مستعملاً كلمة «النسق» وهما:

فانسقْ وصِلْ بالواو قولك كلّه وبـلا وثمّ وأو فليستْ تقعُبُ

---

(١) الكتاب (ط. هارون) ١/٤٢١.

(٢) المقتضب ٤/٢٨١ - ٢٩٢، والكامل ٢/٢٣٢ و٣/١٧، ٤٠، والجمل ص ١٣٣، والأصول ٢/٢١ - ٤٥.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٧ - ١٦٨، ٢/١٥٩، ١٧٨، ٣/١٥٤، ومجالس ثعلب ص ٢٠.

(٤) همع الهوامع ٢/١٢٥.

(٥) الأصول ٢/١٩٨.

(٦) معاني القرآن ٢/٦٨، ٦٩، وانظر: ٢/٧٧، ٢٧٣، و١/١٩٣، ٢٦١، ٣٤٣، و٣/١٥٤.

(٧) معاني القرآن ٢/١٠٧.

الفـاء نـاسقـة كـذلـك عنـدنـا وسبلها رحب المذاهب مَشْعَبُ[1]

وإذا صحت هذه الأبيات، ولا أراها تصح، فالذي يعنينا أن النسق قديم وقد التزم به الكوفيون كما استعمله البصريون ليفرقوا في باب العطف بين عطف البيان وعطف النسق.

التكـريــر:

و«التكرير» يقابل التوكيد عند البصريين، وقـد وجد في كتب الكوفيين[2].

وقد عبر عنه الفراء أيضاً بالتشديد[3].

وبعد فهذه جملة صالحة من المصطلح الكوفي، وهو وغيره لا يمكن أن يكون متصفاً بالشمول والسعة على نحو ما نجده لدى البصريين، وهو على أنه يفتقر إلى هذا ليس له القيمة الاصطلاحية التي تنصرف إلى الشيء الواحد حين يُطلق، فكثيراً مّا وجدنا المصطلح الواحد يذهب إلى مسائل مختلفة كل الاختلاف.

---

(١) مقدمة في النحو ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) معاني القرآن ١/٢٤٨، و٢/٤٥، ٢١٨، ومجالس ثعلب ص ٥٢٣، وإيضاح الوقف والابتداء ١/٥٤٠، و٢/٢٣٥.

(٣) معاني القرآن ١/١٧٧، ١٨٦، و٢/٢٣٥، و٣/١٢٢.

الخَاتـمَة

ألنَا مدارس نحويّة؟

لقد حلا للدارسين في عصرنا كلمة «المدرسة» فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم. إن هذه «الكلمة» العربية قد عرفناها كلمة تاريخية استعملها المسلمون في عصور حضارتهم فكـان من ذلك المـدرسة النظامية في بغداد، فالمدارس النظامية في أمصار أخرى، والمدرسة المستنصرية ومدارس بلاد الشام ومدارس مصر والمدارس الأخرى في سائر البلاد الإسلامية. وهذه المدارس مدارس حقيقيـة ينتسب إليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة.

ثم جاء العصر الحديث فصار العرب يتطلعون إلى ما عند الغربيين من علوم ومعارف، وقد وجـدوا أن الغربيين تجـاوزوا في استعمال «المدرسة» المألوف المعروف فكانت لديهم مثلاً المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن والمدرسة الرومانتيكية، والمدرسة الرمزية والمدرسة الطبيعية وغير هذا.

وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة «مذاهب» كمذاهب الفقه الإسلامي المعروفة نحو مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام الشافعي وسائر مذاهب أهل السنّة ومذاهب الشيعة كالمذهب الجعفري. ولكل مذهب من هذه المذاهب طريقة خاصة تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة.

ومثل هذا مدارس الغربيين في الأدب والفن التي أشرنا إليها، فهي مذاهب خاصة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كل الاختلاف في أي منها عن الأخرى. وقد استعاروا لهذه المذاهب كلمة «School» الإنكليزية أو «Ecole» الفرنسية أو نظائرهما في سائر اللغات الغربية. والأخذ عن الغربيين في عصرنا طريف ممتع، وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة إلى العصر بحجة «المعاصرة» واحترازاً من أن يوصم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك. وهذا النوع من «التلقي» قد يحمل الضيم على العلم.

أقول: نظر أصحابنا إلى الموروث من علم النحو واختلاف الأوائل في شيءٍ يسير منه يمس الفروع ولا يقرب من الأصول، فأخذوا بالسعي نحو «المعاصرة» فأخذوا لفظ «المدارس» لتؤدي ما شاع لدى الأوائل من استعمال «مذاهب» أو «طرائق». وكان من ذلك: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد، وتوسع آخرون فكان لهم مدرسة في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي ومن ذلك مدرسة الشاميين في النحو، ومدرسة المصريين، ومدارس إفريقية في تونس والمغرب ومدرسة الأندلسيين. ولا أستبعد أن يبلغ الهوى بأحد من قبيل هؤلاء الدارسين فيزعم أن للموصليين «مدرسة» في النحو وأن للبلاد التي أظلها الإسلام بظله «مدارس» في هذا العلم.

ولنعد إلى المشهور قديماً من المذاهب النحوية لنقول إننا كنا نجد في كتب طبقات النحويين، وفي كتب النحو ومصادره أن هذا الرأي قال به البصريون، وأنكره الكوفيون، وقد نجد أن فلاناً من النحاة على «مذهب» البصريين، وأن فلاناً على مذهب أهل الكوفة. وقد نجد أحياناً أن «البغداديين» ذهبوا مذهباً خاصاً. ولا نعرف على وجه من العلم الثابت من هؤلاء البغداديون، فقد تجد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء. والتحقيق في هذا أن عبارة «البغداديين» تعني

«الكوفيين» وذلك لأنهم عُرِفوا في بغداد وشاع علمهم في بغداد.

وكنا قد عرفنا أن البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب وشعرهم في الجاهلية والإسلام إلى عصر معين لا يتجاوزونه إلى غيره، وهذا كله معروف في المصادر التي عرضت للرواية، واعتمدوا على القرآن في قراءاته العالية كما اعتمدوا على الثابت المؤيد سماعاً أكيداً من أمر اللهجات واللغات الخاصة، واتخذوا القياس طريقاً يتبعونه اتباعاً يغلب على السماع.

وبهذا كتبوا النحو فكان لنا منه مصادر استوفت أبواباً وافية في المادة النحوية والصرفية قائمة على هذه الأصول متوسعة في الفروع والأساليب. وقد أثر أن للكوفيين أصولاً ومصادر هي:

١ ـ النحو البصري:

لقد عرفنا أن الفراء أفاد: أن أبا جعفر الرواسي (من أوائل الكوفيين) كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء ويسأله[١]. وأن الكسائي قد لقي في البصرة يونس بن حبيب وجرت بينهما مسائل أقَرّ له يونس فيها وصدّره في موضعه[٢]. وأنه درس كتاب سيبويه على الأخفش[٣]. وأن الفرّاء قد وقف على كتاب سيبويه أيضاً وعرفه، ومات وتحت رأسه «الكتاب»[٤].

٢ ـ لغات الأعراب:

وهذا يعني أن الكوفيين توسعوا في الأخذ عن الأعراب والقبائل التي لم يأخذ عنها البصريون وهم في جوار الكوفة من تميم وأعراب الحطمة في سواد بغداد.

---

(١) إنباه الرواة ٤/٩٩.

(٢) نزهة الألباء ص ٥٩.

(٣) مراتب النحويين ص ١٢٠ وطبقات الزبيدي ص ٧٣.

(٤) مراتب النحويين ص ١٣٩، معاني القرآن ٢/٣٧.

ويقول أبو الطيب اللغوي إن الفراء أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي الجراح وأبي ثروان وغيرهما[1].

٣ ـ الشعر القديم:

٤ ـ القراءات:

أقول: وهذه المصادر التي تنسب إلى الكوفيين هي نفسها مصادر البصريين مع شيء يسير من الاختلاف كأن يتوسع الكوفيون في الأخذ عن الأعراب، وأن يغلِّبوا المسموع على المقيس خلافاً للبصريين، أو أنهم توسعوا في الاعتماد على القراءات وما يعرض لها من مسائل لا ترد كثيراً في المسموع المشهور.

وقد قيل في اختلاف الكوفيين عن البصريين في الدرس النحوي أن الكوفيين ابتعدوا عن التعليل الذي يضرب إلى أصول في المنطق والفكر الفلسفي في تفسير الظواهر النحوية واللغوية. وكأن هذه المقولة تثبت أن البصريين يذهبون في تعليلهم وتأويلهم مذهباً قائماً على أصول في المنطق...

أقول: وهذه المقولة لا تستند إلى حقيقة واقعة والدليل على فسادها أنك تجد في «كتاب الإنصاف» لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليلات البصريين. وأنت واجد هذا في أغلب «المسائل الخلافية» التي جمعها الأنباري في هذا الكتاب.

وهذه المقولة قد أشاعها وأفصح عنها وجلّاها المعنيون بـ «مدرسة الكوفة» في عصرنا. ومن الخطأ في أسلوب هؤلاء الدارسين في عصرنا أنهم ذهبوا إلى أن نحو الكوفيين أصح نظراً وأسدّ فهماً من نحو البصريين، وربما ذهبوا إلى أبعد من هذا فزعموا أنه النحو المثالي الذي

---

(١) مراتب النحويين ص ١٣٩.

ينبغي أن يكون هو المادة التي تدرس في عصرنا وبذلك يجب أن نضرب صفحاً عن المألوف المتعارف عليه.

أقول: وفي هذا خطأ علمي وخطأ تاريخي، فالأول أننا نسأل هؤلاء:

وهل في طوقنا أن نجد نحواً للكوفيين كاملاً شاملاً يستوفي مواد هذه العربية؟ الذي أعرفه أننا لا نملك من مصادر النحو الكوفي إلا كتاباً واحداً هو معاني القرآن للفرّاء، وكتاب «معاني القرآن» للفراء يفصح عن موضوعه ومادته اسمه فهو «معان» للقرآن وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات خاصة على نحو ما عرفنا من «معاني القرآن» للزجاج وما عرفناه من «معاني القرآن» للأخفش وغيرهما من كتب «معاني القرآن».

وهذه الكتب لا تختلف كثيراً عن كتب أخرى هي «مجاز القرآن» لأبي عبيدة، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة وغيرهما.

اللهم إلّا ما جاء في «معاني القرآن» من آراء نحوية بعضها يؤيد ما ذهب إليه البصريون وبعضها يختلف لاختلاف النظر والتوجيه.

ولا نملك من مصادر «النحو الكوفي» مصدراً وافياً على غرار «الكتاب» لسيبويه و«المقتضب» و«الأصول» لابن السراج، ذلك أن هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع، وليس شيء من هذا يشتمل على نحو «الكوفيين».

وإذا كان للبصريين كتب مطولة تشتمل على النحو كما أشرنا، وهي كثيرة، فإننا نجد نحاة كثيرين قد صنفهم أهل العلم في طبقات عدة.

وهذا يدفعنا إلى أن نقف على النحاة الذين عُدّوا نحاة كوفيين ولنجتزىء من هؤلاء بالمشاهير وهم:

أبو جعفر الرواسي[1]، ومُعاذ الهرّاء[2]، والكسائي[3]، وعلي بن المبارك الأحمر[4]، والفرّاء[5]، وهشام بن معاوية الضرير[6]، وسلمة بن عاصم[7]، والطوّال[8]، وابن سعدان[9]، ومحمد بن قادم[10]، وأحمد بن يحيى[11]، وأبو عمر الزاهد[12]، وابن الحائك[13]، وأبو موسى الحامض[14]، وابن كيسان[15]، وأبو بكر بن الأنباري[16]، وابن السكّيت[17]، وغيرهم.

---

(١) طبقات الزبيدي ص ١٢٥، معجم الأدباء ١٢١/١٨، نزهة الألباء ٦٥، بغية الوعاة ٤٩٢/١.

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٢٥، بغية الوعاة ٢/٢٩٠ ـ ٢٩٣.

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٢٧، مراتب النحويين ص ١٢٠، معجم الأدباء ١٦٧/١٣، نزهة الألباء ص ٦٧، بغية الوعاة ١٦٢/٢، إنباه الرواة ٢٥٦/٢.

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٣٤، بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٣٢، أخبار النحويين البصريين ص ٥١، مراتب النحويين ص ١٣٩، نزهة الألباء ص ٩٨.

(٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٧) طبقات الزبيدي ص ١٣٧، إنباه الرواة ٥٦/٢، بغية الوعاة ٥٩٦/١.

(٨) إنباه الرواة ٩٢/٢، بغية الوعاة ٥٠/١.

(٩) طبقات الزبيدي ص ١٣٩، بغية الويعاة ١١١/١.

(١٠) طبقات الزبيدي ص ١٣٨، إنباه الرواة ١٥٦/٣، بغية الوعاة ٢٤٠/١.

(١١) طبقات الزبيدي ص ١٤١، إنباه الرواة ١٣٨/١، نزهة الألباء ص ٢٩٣، بغية الوعاة ٣٩٦/١.

(١٢) إنباه الرواة ١٧١/٣، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨، بغية الوعاة ١٦٤/١.

(١٣) طبقات الزبيدي ص ١٥١، بغية الوعاء ٤٩٨/١.

(١٤) طبقات الزبيدي ١٥٢، إنباه الرواة ٢١/٣ و١٤١/٣، بغية الوعاة ٦٠١/١.

(١٥) طبقات الزبيدي ص ١٥٣، بغية الوعاة ١٨/١.

(١٦) طبقات الزبيدي ص ١٥٣، إنباه الرواة ٢٠١/٣، المزهر ٤٦٦/٢، بغية الوعاة ٢١٢/١.

(١٧) طبقات الزبيدي ص ٢٠٢، بغية الوعاة ٣٤٩/٢.

ولو عرضنا لهؤلاء الأعلام في هذه المصادر التي اشتملت على تراجمهم لوجدتهم عامة لغويين ليسوا نحويين وذلك بدلالة ما عُرِف عنهم وما صنّفوه من كتب تنصرف جملتها إلى مواد لغوية.

فلم يؤثر عن الرواسي شيء في النحو وكذلك معاذ الهراء، وإذا كان من شيء في النحو للكسائي فضئيل موجز لم يصل إلينا، وكل ما عرف به أبو حمزة الكسائي أنه واحد من أصحاب القراءات، ولم يؤثر عن أحمد بن يحيى ثعلب، وهو من أشهر الكوفيين، كتاب في النحو، وإن كان له شيء من ذلك فقد غاب عنا ولم يصل، والذي نعرفه من «مجالس ثعلب»[1] أنه ألصق باللغة والدلالة والأدب، والقليل القليل منه شذرات في النحو. ومثل ذلك يقال في «الفصيح»[2] فكله مواد لغوية تتصل بالفصيح وما جانب الفصاحة. وثعلب من المعنيين بالشعر وكتابه «الوحشيات»[3] يصدِّق هذا.

ومن اليُسر أن نحمل أبا موسى الحامض على اللغويين لقوله في «المذكر والمؤنث»[4] وتصانيف أخرى لا تبتعد عن هذا الباب.

وأما أبو عمر فهو صاحب لغة وترجمته تشهد بذلك وليس فيها شيء من النحو. وقد نقول هذا في ابن كيسان الذي قالوا عنه: إنه كان يخلط بين المذهبين، وتصانيفه التي وصلت إلينا كلها لغة ومنها شيء مطبوع هو «تلقيب القوافي»[5].

وأبو بكر بن الأنباري صاحب «الأضداد»[6]، وصاحب «القصائد

---

(١) حققه عبد السلام محمد هارون.

(٢) طبع غير مرة.

(٣) طبع غير مرة.

(٤) المذكر والمؤنث للحامض نشره رمضان عبد التوّاب.

(٥) تلقيب القوافي نارته مع رسائل أخرى في «كتاب» واحد.

(٦) الأضداد نشر في «ثلاثة كتب في الأضداد» في بيروت (الكاثوليكية).

السبع الطوال»[1] و«المذكر والمؤنث»[2] لا يمكن أن يحمل على النحويين.

وإذا جئنا إلى ابن السكيت فكتاباه في «الألفاظ»[3] و«إصلاح»[4] المنطق يضربان في صميم اللغة.

أما سائر هذه الجماعة التي أثبتناها فهم أصحاب لغة كما تشهد المصنفات التي جاءت في أخبارهم.

وهذا كله يضعف قول من يقول بـ«المدرسة الكوفية» أي أن هذا المأثور من علم الكوفيين قحيل لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك.

وقد نقول إن شيئاً من هذه الآراء، وهي أوضح ما يكون من علم الكوفيين في النحو، هو في «معاني القرآن» للفراء، وهذا، على جسامته بالقياس إلى سائر ما أثر عن الكوفيين في النحو، قليل إذا ما قوبل بعلم البصريين الذي اشتملت عليه المطولات، أين هذا من «كتاب» سيبويه الذي ضمّ علم الخليل في النحو وعلم سيبويه، وأين هذا من «المقتضب» و«الأصول»؟.

ولعل من اليُسر أن نخلص إلى رأي ألصق بالعلم التاريخي من الأقوال القائمة على التقليد تارة وعلى الحماسة التي لا تخدم العلم تارة، أخرى فنقول:

إن للكوفيين آراء في النحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه

---

(١) القصائد السبع الطوال نشره عبد السلام هارون.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري (طبع وزارة الأوقاف ببغداد).

(٣) الألفاظ طبع في بيروت (الكاثوليكية).

(٤) إصلاح المنطق (طبع دار المعارف بمصر).

عند الكسائي والفراء وثعلب، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين، وتجاوز المحدثون هذا الحد فأسموها مدرسة، وهي لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول بل يعلق بالفروع. وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول إن علم هؤلاء جديد يؤلف «مدرسة» يختلف عن علم الآخرين و«مدرستهم».

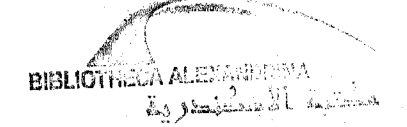
ولو وقفنا على «مسائل الخلاف» التي جمعها أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» لوجدنا أن الاختلاف في الفروع قبل كل شيء ثم الاختلاف في التأويل والتعليل.

وإذا كان لنا، نحن المعاصرين، أن نقف على علم الفريقين ناقدين فلنا أن نعيِّن حقاً نجده عند أولئك، وننكر باطلاً نجده عند الفريقين، وليس لنا في هذا العصر أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي لأيٍّ من الفريقين[1].

ومن العلم أن نقول: إن الدرس النحوي قد هدانا إلى أن للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة وهذه المصطلحات نجدها في كتبهم نحو «معاني القرآن» للفراء وسائر كتب النحو الأخرى فقد أشار المصنفون إلى

---

(١) درج الدارسون في عصرنا على ضرب من البحث العلمي فاندفعوا إليه بحماسة عارمة قد يكون مصدرها التعلق بما هو قديم، وقد يكون من باب الإتيان بالجديد، وبريق الجديد قد يبهر النفوس ويُعشي العيون. لقد أخذوا أنفسهم بهذا فألفوا في «مدرسة البصرة» وألفوا في «مدرسة الكوفة» واندفعوا بحماسة شديدة إلى استجلاء فضائل كل من هذه وتلك، فإن لم يجدوا في بعض الأحيان أعانهم ضرب من الخيال تولّده الحماسة العارمة إلى الوقوف على فضائل «متخيلة». ولو انفكوا من هذا الأسلوب الدخيل لوجدوا أن للقدماء فضائل كثيرة لا تنفي أن يكون لهم نظر غير سديد جاء به اجتهاد قاصر.



المصطلح المعروف لدى البصريين وإلى نظيره في المصطلح الكوفي.

غير أننا نجد الكوفيين يفتقرون إلى الإحكام في مصطلحهم وآية ذلك أن المصطلح الواحد عندهم قد يدل على موضوعات عدّة، ولنضرب مثلاً على هذا فنقول:

إن «التفسير» مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على ما يسمى «تمييزاً» عند البصريين[1]. ولا نعدم أن تجد كلمة «التفسير» لدى سيبويه والمبرد وابن السراج ويريدون به «التمييز»[2].

وهذا «التفسير» أطلقوه على المفعول له والمفعول معه والبدل وغيره.

وهذا يعني أن الفراء ويتبعه الكوفيون لم يستقروا على مصطلح ينصرف إلى عنصر واحد لا يتجاوزونه إلى غيره وسنرى ذلك في استقرائنا السريع للمصطلح الكوفي.

١ ـ الكناية والمكني:

وهما من مصطلح الكوفيين ويقابلان الضمير والمضمر عند البصريين، والمصطلح عند البصريين مستغنٍ عن الاستدلال عليه فهو ثابت في جميع الكتب النحوية، وما زال مثبتاً في الكتب الحديثة.

أما «الكناية والمكني» فقد وجدناها من مصطلح الفراء فقد جاء في «معاني القرآن» في كلامه على قوله تعالى: ﴿ ها أنتم أولاء ﴾ (١١٩ سورة آل عمران) قوله:

---

(١) انظر «البحر المحيط» ٢/٥٢٠ جاء فيه أن الفرّاء أول من سمى من الكوفيين «التمييز» أو «مفسِّراً» ثم تابعه الكوفيون.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٥٩، ١٧٥، ٧٦، المقتضب ٣/٣٤، الأصول ١/٢٧٢، ٤٩٤، ٢/٢٣٨، ٢٣٩.

العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بـ «هذا وهذان وهؤلاء» «فرّقوا بين «هذا» و «ذا»»، وجعلوا المكنّي بينهما وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت، فيقول القائل: هٰانذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا[1].

وقال أيضاً في الكلام على قوله تعالى: ﴿ فآمنوا خيراً لكم ﴾ (١٧٠ سورة النساء):

«خيراً» منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر، وقد يستدلّ على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر فتقول للرجل: «اتّقِ الله فهو خير لك»[2].

وجاء في «مجالس ثعلب» قوله: قال الفرّاء: الأعداد لا يكنى عنها ثانية فلا أقول: عندي الخمسة الدراهم والستّتُها، وأقول: عندي الحسنُ الوجه الجميلُه، فأكني عنه، فكل ما كنيت عنه كان مفعولاً، وكلّ ما لم أكن عنه لم يكن مفعولاً. وقال أصحاب الكسائي: بلى، نكني عن هذا كما كنينا عن ذاك[3].

ولا تعدم أن تجد نحاة بصريين يستعملون المكني إلى جانب المضمر والضمير فأنت تجد من هذا في «الأصول» لابن السراج[4]، كما أنك قد تجد الضمير والمضمر عند الكوفيين كما جاء في قول الفرّاء:

«. . . . فلما لم يكن «ما» ضمير الاسم قبح دخول الباء. وحسن ذلك في «ليس» أن تقول: ليس بقائم أخوك، لأن «ليس» فعل يقبل المضمر كقولك لست ولسنا»[4].

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) المصدر السابق ١/٢٩٥.

(٣) مجالس ثعلب ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥، والمذكر والمؤنث ص ١٦٩.

(٤) معاني القرآن ١/٤٣.

ويسمي الفرّاء ضمير الفصل عماداً عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ وإذ قالوا اللهم إنْ كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ﴾ (٣٢ سورة الأنفال).

النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ (هو)، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق[1].

وجاء في «مجالس ثعلب: وقال أبو العباس: قال سيبويه: احتبى ابن جؤيّة في اللحن في قوله:

﴿ هُنّ أطهرَ لكم ﴾ (٧٨ سورة هود) لأنه يذهب إلى أنه حال. قال: والحال لا يدخل عليه العماد، وذهب أهل الكوفة، الكسائي والفراء: إلى أن العماد لا يدخل مع هذا، لأنه تقريب[2].

٢ ـ المجهول:

ويريد الكوفيون بهذا المصطلح «ضمير الشأن» عند البصريين.

جاء في «معاني القرآن» قول الفراء: وإذا أخليتَ «كان» باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له الفعل. وإن شئت أضمرت فيه مجهولاً، ونصبت ما بعده فقلت: إذا كان غداً فأتِنا. وتقول: اذهبْ وليس إلا أباك، وأبوك، فمن رفع أضمر أحداً، كأنه قال: ليس أحد إلّا أبوك، ومن نصب أضمر الاسم المجهول فنصب، لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت. ومن قال: إذا كان غدوة فأتِنا لم يجز له أن يقول: إذا غدوةَ كان فأتنا، كذلك الاسم المجهول لا يتقدمه منصوبه[3].

وقال ثعلب: إنْ عبدُ الله قامَ أقمْ، قال الفراء: إن أضمر مجهولاً

(١) معاني القرآن ١/٤٠٩.

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٥٩، وانظر ٤٣، ١٣٣.

(٣) معاني القرآن ١/٣٦٢ ـ ٣٦٣.

رفع لا غير، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب[1].

قلت إن المصطلح عند الكوفيين مادة غير مستقرة ولذلك تجد للشيء الواحد مصطلحين، فكما يكون «المجهول» ضمير الشأن كذلك نجد أنهم استخدموا «العماد» لضمير الشأن أيضاً.

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصارُ الذين كفروا﴾ (٩٧ سورة طه):

تكون «هي» عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله: ﴿إنه أنا الله العزيز الحكيم﴾ (٩ سورة النمل) ومثله قوله: ﴿فإنَّها لا تعمى الأبصار﴾ (٤٦ سورة الحج)، فجاء التأنيث لأن «الأبصار» مؤنثة والتذكير للعماد. وسمعت بعض العرب: كان مرةً وهو ينفع الناس إحسانهم، فجعل «هو» عماداً[2].

قلت: إذا كان «العماد» ضمير الفصل عند الكوفيين، فالعماد عندهم أيضاً يسمى «الدعامة»، وهكذا يكون ضمير الفصل مرةً عماداً وأخرى «دعامة»، وقد يكون «أمراً»، قال ثعلب:

وقال أبو عثمان المازني: إذا قلت إن غداً يجيء زيدٌ، على إضمار الأمر، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء.

قال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول: إن فيك يرغب زيد، ولا تحتاج إلى إضمار الأمر لأن المجهول لا يحذف[3].

وترد كلمة «العماد» في مصطلح آخر هو «نون العماد» الذي يقابل

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢) معاني القرآن ٢/٢١٢ وانظر ١/٥١ ـ ٥٢، ٢/٢٢٨، ٢٨٧، ٣/١٨٥، ٢٣٦، ٢٩٩.

(٣) مجالس ثعلب ص ٢٧٢.

الوقاية» كما في «ضربني» و «يضربني»[1].

٣ ـ أشباه المفاعيل:

المفاعيل معروفة في النحو العربي القديم، والمفعول به أول هذه المواد ويليه المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له أو لأجله والمفعول معه.

على أن الكوفيين يرون ما حقه بالمفعولية هو المفعول به[2]، وما عداه شبيهات بالمفعول لا مفعولات حقيقية[3].

على أننا نجد الكوفيين يستعملون مصطلح «التفسير» للمفعول له أو «المفسر».

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذَرَ الموت﴾ (١٩ سورة البقرة): فنصب «حَذَرَ» على غير قوع الفعل عليه، لم ترد ﴿يجعلونها حذاراً﴾ إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وَفَرَقاً. فأنت لا تعطيه الخوف من أجل الخوف فنصبه على التفسير، ليس بالفعل، كقوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿يدعوننا رَغَباً وَرَهَباً﴾ (٩٠ سورة الأنبياء)، وكقوله: ﴿ادعُوا ربَّكم تضرُّعاً وخُفيةً﴾ (٥٥ سورة الأعراف)، والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من)[4].

على أننا نجد «التفسير» مصطلحاً لمواد أخرى في النحو، فقد أطلقه هؤلاء الكوفيون على «التمييز»[5].

---

(١) الموفي في النحو الكوفي ص ٩٤.

(٢) معاني القرآن ٢/٨٩ ـ ٩٠، ١٦٦، ٣/٤٣، إيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٩

(٣) همع الهوامع ١/١٦٥.

(٤) معاني القرآن ١/١٧، ١/٧٣.

(٥) انظر المقتضب ٣/٣٢، والأصول ١/٢٧٢، ٢٧٦.

وأشار أبو حيان في «البحر المحيط»[1] إلى أن الفرَّاء أول من سمَّى التمييز تفسيراً أو مفسِّراً ثم تابعه في ذلك الكوفيون.

ومن هذا ما جاء في كلام الفراء على قوله تعالى: ﴿إلَّا مَن سَفِهَ نفسَه﴾ (من الآية ١٣٠ سورة البقرة):

العرب توقع «سَفِهَ» على «نفسه» وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿بَطِرت معيشتها﴾ (٥٨ سورة القصص)، وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة كقولك ضقت به ذرعاً...[2].

وإطلاق «التفسير» أو «المفسر» على هذه المواد المختلفة مما يؤيد ما ذهبت إليه في أول هذا المبحث من أن «المصطلح الفني» لدى الكوفيين وعلى رأسهم الفراء شيء مذبذب رجراج غير مستقر.

وليس في نيتي أن أعرض لسائر المصطلح الكوفي، فالانصراف يقتضي كتاباً كبيراً، ولكني آثرت أن أقف على نماذج يسيرة منه لأخلص أن أهم ما تميز به الكوفيون هو أنهم جاءوا بمصطلح جديد ولكنه يفتقر إلى الإحكام بدلالة هذا التذبذب الواضح.

ولا يحسبن الدارس أن هذه المصطلحات انصرفت للكوفيين فقد نجد لفظ «التفسير» أو «المفسر» في «الكتاب» لسيبويه، أو «المقتضب» للمبرّد، أو «الأصول» لابن السراج»[3]. كما أننا قد نجد الفراء يستعمل «الضمير» الذي يعني «المكني» في مصطلحه الخاص، ومعلوم أن «الضمير» من مصطلح البصريين.

---

(١) ٢/ ٥٢٠، وانظر «إعراب القرآن» للنحاس ١/ ٣٨٧، ٤٣٢.

(٢) معاني القرآن ١/ ٧٩، وانظر لمصدر نفسه ١/٥٥، ٥٧، ١٥٢، إصلاح المنطق ص ٢٩٩، والمجالس ص ٢٦٥، ٢٧٣، ٤٢٤، المذكر والمؤنث ص ٦٤٣ - ٦٤٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ١١٦، ١٣١.

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٩، ١٧٥، المقتضب ٣/ ٣٤، الأصول ١/ ٢٧٢، ٤٩٤.

أريد أن أقول إن «المصطلحات» لم يختص بها فريق دون آخر، ولكن الذي وقفنا عليه أن هذا المصطلح الجديد أكثر منه الكوفيّون حتى اختصوا به، وإن تخلُّوا عنه أحياناً كما تشير إلى ذلك مصنَّفاتهم.

وقد شاع أن «الخفض» مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن الخليل قد استعمل الخفض كثيراً في «العين» كما ورد «الخفض» في «الكتاب» و «المقتضب».

وشاع أيضاً أن «النسق» مصطلح كوفي، والذي عرفناه أن «النسق» جاء في كلام الخليل في «العين» وذكره سيبويه في «الكتاب».

وشاع أن «الفعل» بمعنى المصدر من مصطلح الكوفيين، والذي وقفنا عليه أن الخليل استعمله للدلالة على المصدر في «العين».

وشاع أن «المُجرَى وغير المجرى» للمنوّن وغير المنوّن من مصطلح الكوفيين وقد أورده الخليل في «العين».

ومثل هذا يقال في «الواقع وغير الواقع» للمتعدي واللازم.

فإذا عرفنا أن النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح واستعمل كل منهم مصطلح الآخر ثم إذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول، واختلفوا في الفروع والتعليل أدركنا أن من العسير علينا أن نسلِّم بـ «مذهب كوفيّ» ثم نتجاوز هذا فندعي «مدرسة كوفية»!!

قلت: إنهم لم يختلفوا في الأصول بل اختلفوا في الفروع والتعليل، ولنقف قليلاً على كتاب «الإنصاف» لأبي البركات الأنباري فنقرأ المسألة المئة فنجد:

إن البصريين قالوا أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، في حين قال الكوفيون: أن له محلاً من الإعراب وهو التوكيد، على خلاف

بين الكسائي والفراء فيما إذا كان «العماد» أي «ضمير الفصل» توكيداً لما قبله أو لما بعده[1].

واختلفوا في مسألة الفعل والمصدر فذهب البصريون إلى أن أصل الاشتقاق هو المصدر في حين ذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو الفعل.

ولو نظرت إلى هذه المسألة الخلافية نظراً جديداً لوجدت أن الفعل والمصدر مادة واحدة وليس من أولية مدّعاة لأيٍّ من هاتين المادتين، وإذا كان مما يستحق النظر فيما يتصل بهذه الفائدة فهو الوقوف على علاقة الأسماء الحسيَّة بالمصادر والأفعال فمن المعلوم أن الأصول الحسيَّة (الجامدة) أسبق في العربية من المصادر والأفعال، وأن هذه الأخيرة تولَّدت من الأصول الجامدة الحسيَّة. وليس عسيراً علينا أن ندرك أن العلاقة بين «العقل» وهو المصدر المعنوي وبين «العقال» من أسماء الأدوات.

وليس عسيراً علينا أن ندرك العلاقة بين الحَكَمة (بفتحتين) وهي حديدة توضع في فم الدابَّة تضبطها وتكبح جماحها، وبين «الحِكْمة» المادة العقلية التي انصرفت في العربية إلى العلوم كافة.

ومن هنا ندرك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يعرض إلَّا للفروع ولا يتصل إلَّا بالتعليل الخاص بكل منهما. ثم خلافهم في إطلاق المصطلح وما كان منه لدى الكوفيين كما بسطناه جلياً.

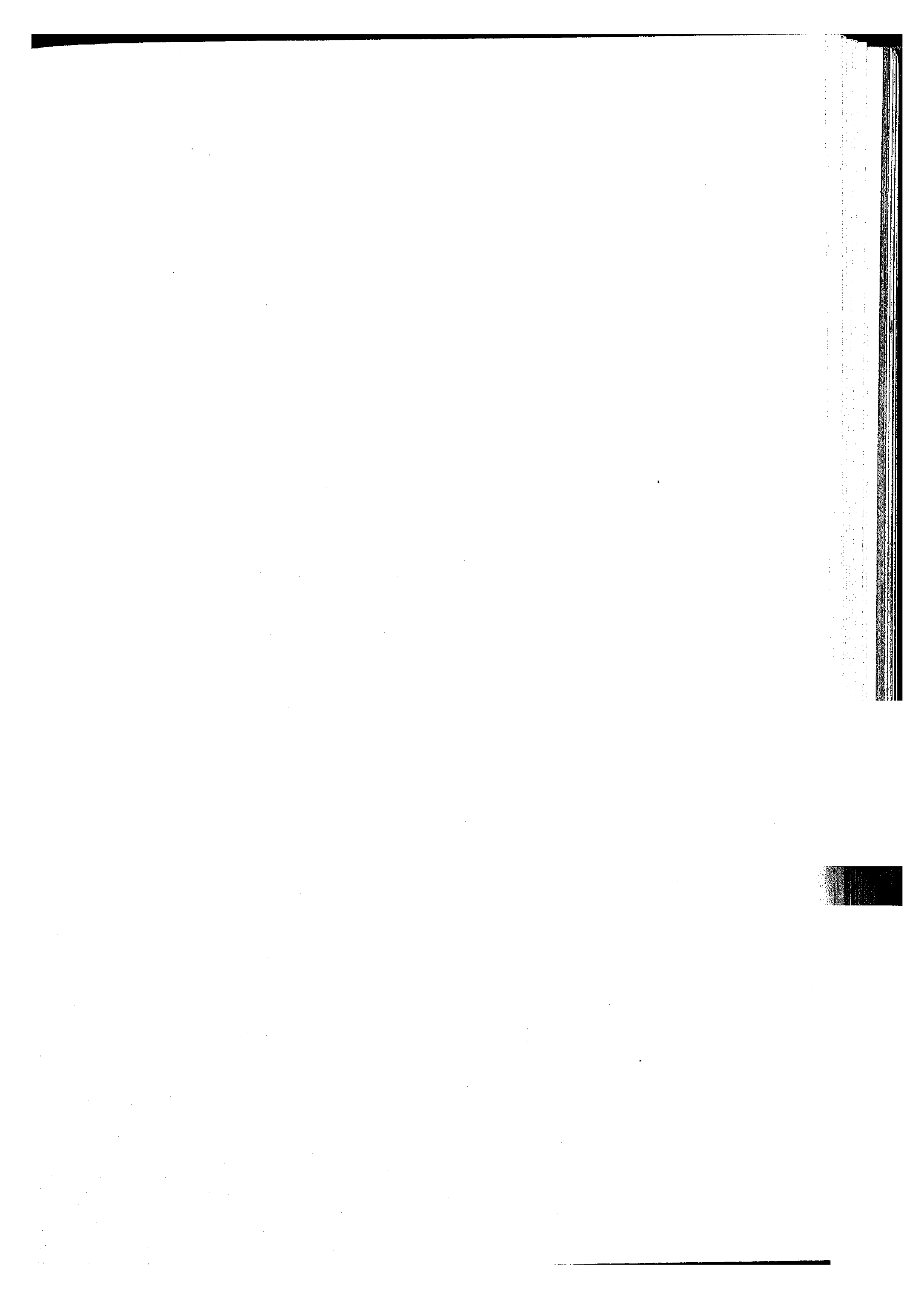
ولا أريد أن أتعصب للبصريين ذلك أني أقف منهم وقفتي الأولى: أني أعرض لمادتهم بخيرها وشرِّها مؤيداً ما جاءوا به حسناً وناقداً ما قصَّروا فيه، على أن هذا المجموع بإيجابياته وسلبياته يؤلف تراثاً نحوياً اجتهد فيه أصحابه وأخلصوا فاستحقوا الإكبار والثناء.

---

(١) الإنصاف المسألة ذات العدد ١٠٠، وانظر شرح الكافية ٢/٢٧، والمغني ص ٦٤٥.

والثانية أني أقف من النحو القديم بصريِّه وكوفِّيه وقفة أخرى وذلك لأني أحد الدارسين في عالم جديد ينظر إلى العلم نظراً جديداً، وهذا النظر الجديد يهديه إلى أن يكون لنا نحو جديد يتعلمه الصبيان في المدارس يفيد من العلم الحديث مادة ومنهجاً كما يعتمد على أصول قديمة لا يمكن لأي باحث أن يفرِّط في شيء منها.

ما بعد الخاتمة



عودا إلى «المدارس النحوية»

كنت قد نشرت في العدد المزدوج (٣١ - ٣٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني بحثاً وسمته بـ «ألنا مدارس نحوية»(*) بسطت فيه بأسلوب من الاستفهام أن القول بالمدارس شيء بولغ فيه، وأن النحو القديم نشأ للحاجة إليه ثم اتسع أمره فاجتهد فيه جماعة من متقدمي النحويين. ثم خلفهم جماعة في الكوفة كانت لها آراء في فروع المسائل وليس في الأصول وسُموا بالكوفيين، حتى إذا اشتهرت هذه الشهرة صار الدارسون يلقبون المتقدمين بـ «البصريين». ومن هنا نشأ القول بـ «المذهبين»، والقول بمن خلط بين «المذهبين».

وقد أنكرت أن يكون مدرستان هما البصرية والكوفية، فالنحو القديم واحد وإن كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين ممن دعوا بالكوفيين عن المتقدمين البصريين بمسائل تتصل كما أشرت بالفروع وليس بالأصول، وتتصل بالمنهج ورأيهم في السماع والقياس، وبمادة المسموع والمقيس. على أن هذا الاختلاف ليس مقصوراً على أصحاب القديم البصري ولا على أصحاب الجديد الكوفي، بل نجد من البصريين من أخذ برأي الكوفيين في جملة مسائل، كما وجدنا الكسائي والفراء قد أخذ برأي البصريين في مسائل معروفة كما وجدنا العكس.

ثم إن الكوفيين قد خالفوا البصريين فيما خالفوهم كما أشرنا، ولم يكن لهم من مواد النحو ما يمكن أن يؤلف مادة متكاملةً نحوية تأتي على

(*) جعلت هذا البحث المشار إليه خاتمة هذا الكتاب.

ما في العربية من هذا الباب. وقد أشرت إلى أن طائفة من أولئك الكوفيين هم أصحاب لغة وليس لهم من النحو شيء كثير. ولو أنا عرضنا لما أورده الكوفيون في موادهم لوجدنا أنها تشتمل على شيء ليس من النحو، ألا ترى أن قولهم إن «الإسم» من الوسم هو شيء من اللغة، ومثل هذا شيء آخر.

وقد انتهيت إلى أن ما يدعى بـ النحو الكوفي شيء مفتقر إلى المصطلح الفني، وإن اشتهر لهم شيء من هذا، وبيَّنت أن المصطلح عندهم قد يطلقونه على أشياء عدَّة يختلف بعضها عن بعض.

ولم أرد في بحثي هذا أن أرد على فلان أو فلان ممن كتبوا في «المدارس النحوية» لم أشر إلى الدكتور «السيِّد صاحب مدرسة البصرة»، ولم أشر كذلك إلى الزميل «الصديق» الدكتور مهدي المخزومي، ولا إلى كتابه «مدرسة الكوفة» ولا إلى كتبه الأخرى وهي «الخليل بن أحمد»، و «في النحو العربي - قواعد وتطبيق» وغيرهما. ولم يكن من وكدي أن أشير أو ألمز أو أغمز أحداً من فلان أو فلان، ولكني بسطت هذا الموضوع بعد أن تهدَّيت واستقر في معرفتي أننا تجاوزنا الحدود وخرجنا كثيراً، بل تزيّدنا وربما استهوانا لفظ «المدارس» فاستعرناه توسعاً ومجازاً.

أقول بسطت هذه الفوائد في بحثي، وما كنت أتوقع أن سينبري الصديق المخزومي مغاضباً شديداً متهجماً غامزاً لامزاً يظن أن لن نقدر عليه، فكتب مقالةً وكأنه قد غمس قلمه في الخلّ، فعجبت والله أن تضيق نفسه إلى هذا الحد، وأن تُطوَى مودة ويُنسَى إخاء. وقد حملت نفسي على أن أغضي عما وقعت عليه عيناي في مقالة الصديق وأن أغض الطرف وأربح ما أنا سعيد به من أخوة قديمة، ولكني لم أستطع، والمرء ضعيف إزاء نوازع النفس، والنفس أمَّارة. . . .

وقلت من الخير لي و «للصديق» وللعلم أن أجيب عن لغته تلك التي تنكرت للعلم، وأن أبسط له أن للعلم حرمة، وحُرمة العلم تفرض

علينا أن نتحرى الصدق والصحة. وألا نتجاوزهما قيد أنملة وأن من حرمة العلم أن نعرف لأهل العلم حقهم. وليس من العلم أن يصف الصديق ما بسطته في بحثي بـ«المحاولة البائسة» وأنه «بحث ملهوج» وأنه «أحكام مبتسرة فجّة»[1]...

وبعدُ فمن عذيري من الصديق المخزومي وهو ينعتني بأني «بعيد عن الدرس النحوي قديمه وحديثه»؟

أقول: وأقرأ قوله تعالى ـ وهو أصدق القائلين ـ ﴿قُتِلَ الإنسانُ مَا أكفرَه﴾.

لا أريد أن أقول: وهل أحد أيسر لهذا الأمر مني، ولكني أقول: إني من أولئك الذين راعتهم داجيات الكتب، فسلخت من العمر سنين عابسات رجعت فيها لطائفة كبيرة من مصادر اللغة والنحو من المطبوع والمخطوط حتى كان لدي أكثر من ست عشرة ألف جذاذة في النحو العربي ونحو اللغات السامية.

ولي وقفة خاصة مع أصحابنا الدارسين من العرب والمشارقة قبل أن أعرض لمواد «صديقنا» صاحب «مدرسة الكوفة» فأقول: أن أصحابنا هؤلاء لتأخذهم حماسة فيما يكتبون فيبتعدون عن حِمى العلم. وأريد بذلك أنهم يتعصبون فيما يكتبون، فإذا عرضوا لشاعر مثلاً فهو أمير الشعراء، وإذا كان الدرس في عالم فهو الحجة أو النهاية في العلم. ولعل من هؤلاء الأستاذ «الصديق» المخزومي، وهو يتنقل في رحاب «مدرسته الكوفية». لقد أعجب بالكوفيين أيّما إعجاب، وإن آراءهم، بل قل «المدرسة الكوفية» هي النحو العربي الأصيل، ولو أنك حدثته مثلاً عن الآراء الحديثة في النحو كما في اجتهادات مدرسة براغ اللغوية أو

---

(١) هذه الكلمات من مقالة للأستاذ المخزومي أباح لنفسه أن يرد على مقالة لي نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية وسمتها بـ«ألنا مدارس نحوية». قلت: «أباح لنفسه» وذلك لخروجها عن أدب العلم ـ غفر الله له ـ ولم تشأ لجنة المجلة أن تنشر المقالة.

أصحاب النحو التحويلي البنيوي لوجدته يؤيدُك ويلتمس لك ما يؤيدك شيئاً من نحو «مدرسته الكوفية».

ولا ضيرَ في هذه الحماسة العارمة لو كان له ما يعضدها من علمه النحوي القديم، ولكنك تُفاجأ في أن صاحب هذه الحماسة ليبتعد كل البعد عن العلم وهو يعرض لما يدعى بـ «المدرسة البصرية»، فهو ينال منها بل يزرى بآراء البصريين ويسفّه منها.

ويعرض لطائفة من أهل العلم كالمبرد وأبي حاتم السجستاني وابن جني فيسفّه من آرائهم وينال منهم ويصفهم بالشعوذة والسفسطائية لأنهم قالوا كيت وكيت. وقد أنحَى باللائمة الشديدة على أبي البركات الأنباري وربما اتهمه بالكذب والوضع لما قام به من تصنيف كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف». ولم يسأل المخزومي نفسه لماذا يلجأ الأنباري هذا فيصنع ويختلق كتاباً في مسائل «خلافية» في النحو؟ أكانت تلك المسائل كذباً أو أنها مساوىء ألصقت بأصحابه الكوفيين؟ أو أنه يتملق أصحاب الأمر من الحاكمين، ورُبَّما نسي المخزومي أن جملة من النحويين الكوفيين المتقدمين كانوا مؤدبين لجماعة من أبناء الخلفاء وهم أقرب لذوي السلطان من غيرهم.

وماذا من أمر «مدرسة الكوفة»، تلك هي «حِمىً» خصَّ المخزومي بها نفسه يستثمر خيراتها ويختص بها، فليس لأحد أن يقرب منه، ولا يحل لامرىءٍ أيّاً كان أن يحل له الصيد في «حرمها» الآمن. لقد كتب رسالته لنيل الدكتوراه في هذه المدرسة المزعومة فأنَّى لآخر أن يكتب في هذا العلم الذي استأثر به لنفسه. ولا أدري كيف يتفق أن يتعصب لهذه «المسائل» النحوية ويعجب بالخليل بن أحمد أيما إعجاب في كتابه «الخليل بن أحمد» في رسالة الماجستير، وهو رأس المدرسة البصرية كما يقولون وقد قلت لك: إنه نال من نحو البصرة وسفَّه رجالها.

وأقول أيضاً من حقه أن يعجب بالخليل لأنه أحد أفذاذ العلم من العرب بشهادة المتقدمين أنفسهم، ولكن إذا كان لنا أن نزهى بالخليل،

فليس لنا ـ نحن أهل هذا العصر ـ أن نتجاوز ما قصَّر فيه الخليل، فلا نذكر أنه تجاوز الحد في تعليله وتأويله، وللدارس أن يرجع إلى «الكتاب» ليرى شيئاً من ذلك.

وليس من العلم أن نقول غير الحق ونحن نترجم للخليل، لقد ذهب «الصديق» العالم المخزومي في كتابه «الخليل بن أحمد الفراهيدي»[1] إلى أن: «الخليل كان يتشيع، وأنه كان من شيعة جعفر بن محمد وأثبت هذا راجعاً إلى مخطوطة «إنباه الرواة» بدار الكتب في القاهرة[3].

أقول: قرأت هذا منذ سنين طويلة ورجعت إلى «أنباه الرواة» المطبوع، فلم أجد هذا الذي ذهب إليه صاحبنا المخزومي. وقد كنت في القاهرة في إحدى زياراتي بمناسبة دورة لمؤتمر مجمع اللغة العربية، وقصدت دار الكتب وسألت عن «المخطوطة» المصوَّرة فوجدت في الجزء الأول من القسم الثالث لوحة رقمها ٢٩٠: إن الذي كان يتشيع، وكان من شيعة جعفر بن محمد هو حُمران بن أعينَ الطائي المقرىء النحوي، وكانت ترجمته سابقة لترجمة الخليل بن أحمد فلم يكن من الناسخ إلَّا أن أعاد العبارة وهو ينسخ ترجمة الخليل حتى إذا تنبَّه للسهو شطَب عليه ليسلم له الكلام. قلت: لقد كان أبو الفضل، محقق الكتاب، أميناً على هذا فقد تنبَّه للسهو. ومن غير شك أن هذا قد وقع في إحدى نسخ «الإنباه»، فأعرض أبو الفضل عن ذكره، كما أشار الدكتور جعفر العبابنة إلى هذا كله في حاشية صفحة ٢٦ من كتابه «مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي»[4].

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ أعماله ومنهجه المؤلف مهدي المخزومي، بغداد ٩٦٠ ص ٤٦.

(٢) وسينبري المخزومي وينكر أن يكون الخليل كذا فيزعم أنه لا بصري. ولا كوفي.

(٣) المخطوطة المصورة لـ «إنباه الرواة» ورقمها ٢٥٧٩.

(٤) مكانة الخليل بن أحمد في النمو العربي، أصله رسالة ماجستير للدكتور جعفر نايف العبابنة، دار الفكر للثقافة والتوزيع، عمَّان.

أقول: والذي نعرفه أن الخليل من كان يرى رأي الأباضية، وأنه عاد إلى مذهب أهل السنَّة فبقي عليه، ولعل ذلك كان بسبب أيّوب السختياني الذي حمله على ترك الاعتقاد برأي الأباضية.

قال النضر بن شميل، وهو أحد الذين أخذوا عن الخليل: «ما رأيت أعلم بالسنَّة بعد ابن عون، من الخليل بن أحمد»[1].

وقال آخر: «كان أهل العربية كلهم أصحاب سُنَّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وابن حبيب البصري، والأصمعي»[2].

ولنعد إلى مادة مقالة «الصديق» المخزومي التي قال فيها: «وما كان أشد خيبة القارىء حين أدرك أن هذه المحاولة التي توقعها إنما هي صورة بائسة لمحاولة أبي البركات الأنباري وأمثاله ممَّن تعصبوا تعصباً ذميماً، نم على جهل بالدرس الكوفي، وحقد قديم على الكوفيين......

لا أدري لِمَ أتعصب على الكوفيين وأنتصر لغيرهم، وليس في هؤلاء ولا أولئك ما يدعو إلى التعصب عليهم، فكلهم من أهل العلم، وأهل السابقة فيه، وكلهم خدم لغة التنزيل، وكيف أتعصب على الكسائي وهو من أهل القرآن، وهو نظير غيره من أهل القرآن كأبي عمرو بن العلاء، لا أدري: أيحمل المخزومي هذا على نحلة أو مذهب في الرأي مما يدعى «طائفية» في عصرنا.

برئت من العلم أن أحمله وفي صدري من الغمر والحقد على قوم بلَّغوا العلم فأدُّوا الأمانة وأحسنوا الأداء، حاشى لله أن يتصف بهذا دارس أخلص للعلم وتحرَّاه من مصادره.

---

(١) نزهة الألباء (نشرة أبي الفضل) ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧.

قال المخزومي في مقالته:

لم يجب الدكتور السامرائي عن السؤال الذي عقده عنواناً لـ «بحثه».

نعم: لم أجب، ولكني بسطت بين يدي القارىء من المواد والدلائل ما حملته على أن يستأثر لنفسه فيجيب، ثم ينفي أن تكون هناك مدارس نحوية، ذلك أن الخلاف كما أشرت لا يعين على إثبات القول بـ «المدارس» وأن مفهوم «المدرسة» يتطلب صفات أخرى لم نجدها، وكل ذلك وغيره قد بسطته في «بحثي» المنشور بمجلة «المجمع».

وقال: إنه (أي السامرائي) يعلم أن أوّل كتاب تناول المذهب الكوفي بالدرس هو كتاب «مدرسة الكوفة» ولم يجهل الكتاب ولا صاحبه، ولم يقل في الكتاب شيئاً لا من قريب ولا من بعيد طوال ثلاثين عاماً، ولم يبد منه ما يشير إلى أنه له رأياً خاصّاً في نحو الكوفة، بل أزعم أنه كان يحاول أن يظهر في مظهر الدارس المعاصر الذي رأى في الدرس الكوفي مندوحة لتقديم ما اعوجّ من أساليب النحاة. . . .

أقول: أعلم «مدرسة الكوفة» وأعرف صاحبها، ولم أتناول الكتاب من قريب ولا بعيد بل أيّدت طرفاً من أقوال الكوفيين. ولا أنكر هذا، وليس في هذا الذي ذهبت إليه في بحثي تغيّر أو تحوّل، ذلك أني ما زلت أرى في طرف من آراء الكوفيين وجاهة تتفق والدرس اللغوي المعاصر ومن ذلك مثلاً مسألة تقديم الفعل على الفاعل.

فإن كنت لم أشر إلى «مدرسة الكوفة» فلأني بعد أن استوفيت كثيراً من مواد هذه الفوائد توجهت إلى جمهور المعنيين بالدرس النحوي، فلم أشر إلى أي منهم وليس المخزومي وحده بالمعنيّ بهذا الضرب من الدرس التاريخي ففي جملة من بلاد العرب جماعة أخذت بهذا الدرس وانصرفت إليه، وقد تتجاوز بلاد العرب إلى غيرها من بلاد

الأعاجم لنرى أن طائفة من العلماء الألمان في عصرنا هذا تعني بهذا المباحث التاريخية، ومن الفرنسيين نجد «جرار تروبو» G. Troupeau معنياً بالمدارس النحوية وله فيها دراسات كثيرة.

وانظر رعاك الله - أيها الدارس، أيحق للصديق المخزومي أن يحمل كل من يعرض لنحو الكوفة على التعصب عليهم، وأنه «حاقد»، وهل صمت قليلاً وتساءل لِمَ كان هذا الحقد عفا الله عنا جميعاً.

ثم أتجاوز فقراً أتجافاها وأنكرها وأربأ بباحث جاد أن يتسرّع فيملكه الغرض فيثبت ما كان عليه ألا يبتلى باقتراف شيء منها. وأخلص إلى أنه بدأ يحصي عليَّ ما أيَّدت فيه الكوفيين في كتبي فقال:

وقال (أي السامرائي) في كتابه «العربية بين أمسها وحاضرها» (ص ٣٧).

«وهكذا اجتمع البصريون والكوفيون في العلم فاستكمل هؤلاء ما قصَّر فيه أولئك، وتهيّأ من هذا اللفيف المجموع هيكل اللغة بموادّها ولهجاتها وأصولها».

انتهى ما أخذه المخزومي من «كتابي» وهو يثبته فيريد أن يقول: ما هذا التحوّل الذي أدى إلى «التعصّب».

أقول: ما زلت على رأيي الذي استشهد به المخزومي، وليس فيه ما يقدح بمادة «البحث الذي أثار غضب المخزومي، وكيف أنكر أن يكون الكوفيون قد شاركوا في بناء الهيكل النحوي في العربية؟.

وقال المخزومي:

وقال (أي السامرائي) في كتابه «دراسات في اللغة» (ص ٦٧)، وهو يتحدث عن «لكن»: وقول بعض الكوفيين بتركيبها من «لا» والأحرف الزائدة الأخرى أقرب إلى الصواب...

أقول: وأنا لا أنكر هذا الآن، وهل فيه ما يفسد كلامي في «بحثي» الموسوم بـ «ألنا مدارس نحوية» وهو البحث الذي بسببه أضاع المخزومي هدوءه ودعته فخرج ظالماً ناقماً متهماً!!.

وقال أيضاً:

وقال (أي السامرائي) في الكتاب السابق (ص ١٤٢)، وهو يبحث في «أشياء»:

«إن أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، كالقصباء والطرفاء، وأصلها «شيئاء». وقد ذكر الرضي في الشافية أن «أشياء» عند الكسائي مثل «أبيات ومن أجل ذلك لم يركب المركب الخشن الذي لجأ إليه الخليل وسيبويه في التماس العلة للمنع من الصرف».

أقول: أليس هذا الذي ظنه المخزومي تحوّلاً وتعصباً يؤيد ما ذهبت إليه في «البحث» الذي نشرته مجلة «المجمع» وقلت فيه بوضوح: أن الخلاف بين البصريين والكوفيين يتصل بالفروع لا بالأصول....

وقال المخزومي:

وقال (أي السامرائي) في موضوع التضمين: ولقد اختلف البصريون والكوفيون في هذا الباب اختلافاً كبيراً، واختلافهم يشير إلى أن هؤلاء جميعاً لم يستقرئوا (كذا) كلام العرب استقراءاً وافياً ليسجلوا هذه الاستعمالات، وليقيدوها بقائليها».

ثم أشار إلى قولي في «مِن» الجارة وجواز استعمالها في الزمان والمكان، وقولي إلى أن البصريين قد ذهبوا إلى أنه يجوز استعمالها في الزمان، كما أشار إلى أني قلت: أن الكوفيين أسدُّ رأياً وأصوب منهجاً (كتاب فقه اللغة المقارن (ص ٢١٣ ـ ٢١٤)).

أقول: وموافقتي وإحساني رأي الكوفيين في هذه المسألة لا يبطل

ما ذهبت إليه في محاولتي في «بحثي» المنشور، التي وصفها المخزومي «بائسة» و «فجّة».

ولا بدّ لي من وقفة قصيرة على إثبات كلمة «كذا» المحصورة بين قوسين بعد قولي: «لم يستقرئوا».

أقول: أراد المخزومي ـ عفا الله عنه ـ أن يغمزني وكأنه أراد أن يقول: إن الصواب: لم يستقروا لله أبوه! وهل أحد سبقني إلى مثل هذا التصحيح فقد ذكرته في بحث لي نشرته في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق وسمته بـ «توهم الأصالة» وأشرت فيه إلى نماذج من هذا التوهم فقد توهموا أن الهمزة أصيلة وهم ينظرون إلى المصدر «استقراء». وأعدت نشر البحث في أحد كتبي، وأنا أوّل من نبّه على هذا التوهم في هذا الفعل. ولعل المخزومي رأى هذا ولكنه تمسك بخطأ مطبعي ورد في بحثي المنشور في الكتاب «فقه اللغة المقارن» وتجاهل أني كنت أول من أشار إلى الصواب.

ثم كيف لي ألا أدعو هذا بغير الإيذاء الذي لا ينأى عن التعصّب الحاقد، وقد ألصقه بي ثم خلص المخزومي فعاد بعد أن ذكر ما كنت قد كتبته في كتبي السابقة، وأشار إلى البحث الأخير، وهو موضوع النقد، فقال:

وقال (أي السامرائي): وربما ذهبوا إلى أبعد من هذا فزعموا أنه (أي النحو الكوفي) النحو المثالي الذي ينبغي أن يكون هو المادة التي تدرّس في عصرنا، وبذلك يجب أن نضرب صفحاً عن المألوف المتعارف عليه. (مجلة المجمع ص ١٠).

أقول: وأنا أقر هذا وأنكر أن يكون «النحو الكوفي» هو النحو الذي ينبغي أن يكون النحو المدرسي، ونضرب صفحاً عن المألوف المتعارف

عليه، ثم إني حين قلت هذا لا أرى أن أبقي على المألوف المتعارف عليه، فقد أشرت غير مرة في هذا «البحث» وفي غيره إلى أننا بعيدون كل البعد عن العلم النحوي الذي نبتغيه في ضوء علم اللغة المعاصر.

ثم انتقل المخزومي بعد هذه «النقول» إلى القول أني بنيت «بحثي» على نكران المذهب الكوفي معتمداً على أبي البركات الأنباري الذي أشار إلى ضروب من التعليل والتأويل لا تتصل بالعلم اللغوي . . . . . . ثم قال:

قال هذا مخدوعاً بما في «الانصاف» وما درى أن ما في «الانصاف إنما هو من صنع أبي البركات نفسه. . . . .

أقول: ومن أين للمخزومي هذا، وكيف جاز أن يتهم أبا البركات بالوضع والكذب، ولو كان شيء من هذا، ألم يكن من المعقول أن ينبري لأبي البركات أهل العلم من الكوفيين وغيرهم في عصره وبعد عصره؟ ولم ينفرد أبو البركات بذكر مسائل الخلاف فقد ذكرها غيره من النحويين القدامى.

لم يكن شيء من هذا، وهذا الذي أثبته الصديق المخزومي ثمرة لحماسة عارمة دفعته أن يتجاوز الحدود ويدعي في آخر الزمان هذه الدعوى، فيلصق هذه التهمة بأحد المتقدمين ولم يشر إلى شيء ضئيل من هذا أحد من السابقين واللاحقين.

وإذا كان «الانصاف» مما لفّقه الأنباري ووضعه وكذب فيه، فكيف نقول في هذه المسائل الخلافية التي أشار إليها طائفة ممن جاء بعد الأنباري وآخرهم السيوطي، فقد أشار في «الهمع» إلى شيء كثير من ذلك في مسائل عدة وفي مواضع شتّى من الكتاب؟

وقد تجاوز اتهامه الأنباري وعاد فوصف أبا حاتم، وهو من المتقدمين، «بأنه رأس المتعصبين على الكوفيين».

أقول: كان على المخزومي قبل أن يوزع هذه النعوت ويتهم من اتهمهم أن يسأل نفسه فيقول: لِمَ وصف السجستاني الكوفيين فقال: «يتحفظ أحدهم مسائل من النحو بلا تعليل ولا تفسير.

إذا كان هذا تعصباً وغضّاً من قدرهم فلأي سبب حدث هذا، أكان لمجرد أن يتعصب لمذهبه البصري؟.

لقد أشار الصديف» المخزومي إلى قول السجستاني في الكسائي، وعزاه إلى التعصب عليه.

وقد وصف المخزومي ما جاء في «مسائل الخلاف» «بالخزعبلات» التي «حشا» بها الأنباري كتابه.

أنكر علي المخزومي أن يكون الخلاف بين البصريين والكوفيين في «الفروع» ووصف هذا القول «بالسذاجة».

وأنا أقف معه في «المسائل» التي أشار إليها غير الأنباري ليدلني على شيء آخر يتجاوز الفروع.

ثم احتج عليَّ بما ذكرته في كتابي «الفعل زمازنه وأنبيته» (ص ٣٨) بقولي: كان سبيل كل من الكسائي، وهو من أصحاب القراءات، ثم الفرّاء، وهو من أصحاب القراءات والباحثين في علوم القرآن استقراء كلام الله، والسماع من كلام العرب، واقتصارهم في هذه المسألة على القراءة والسماع دون اللجوء إلى التعليل...

أشار المخزومي إلى هذا ليشير إلى أني نلت من الكوفيين في «بحثي» موضوع المناقشة، ولكني أؤكد له: أن ليس في هذا ما ينقض شيئاً مما ذهبت إليه في «البحث».

واستدل المخزومي على ما ابتدعه الكوفيون مثل مسألة «النصب

---

(١) مراتب النحويين ص ٩٠.

على الخلاف»، وانتصاب الفعل المستقبل (يفعل) بعد الفاء وبعد الواو وبعد (أو). وحسب ذلك أنه من التجديد والإصلاح للنحو الذي أفسده البصريون بالقول بالعامل.

أقول: وهل «النصب على الخلاف» و «انتصاب المستقبل بعد إلفاء وبعد الواو وبعد (أو) من الأصول؟

وهل التعليل الذي أبداه الكوفيون في توجيه هذا «النصب» هو النحو الوصفي المقبول في عصرنا، وكيف يختلف هذا التوجيه عن التعليل الذي أنكره على البصريين وذهب إلى أنه أفسد العربية.

على رسلك أيها الصديق، إن الذي زعمت أنه حسن من رأي الكوفيين ليس بحسن وهو نظير الأشياء الكثيرة غير الحسنة التي جاء بها البصريون. ولن يكون نقدنا للنحو البصري سبيلاً إلى استحسان أصحابهم الكوفيين، وكم شارك هؤلاء أولئك فيما ذهبوا إليه في التوجيه والتعليل وكتب النحو تثبت ذلك.

ثم تحول المخزومي إلى قولي في المصطلح الكوفي، ولم يشر إلى ما قلته من أن الكوفيين قد وضعوا مصطلحاً وسمّوا مسائل عدّة. وراح يضرب لي شيئاً من مصطلحهم لينكر عليَّ ما ذهبت إليه من عدم ثبات المصطلح الكوفي القديم.

ولعل من المفيد أن أضيف أشياء أخرى إلى ما كنت قد بسطته في بحثي لأشير إلى أن مواد «الخلاف» تتصل بالفروع، وأن النحو الكوفي والبصري ليس مبرّءاً من النقد.

وليس لنا أن نقول: إن نحو الكوفيين نحو مثالي يصلح أن يكون مادة تدريسية في عصرنا ، لندفع به نحو البصريين ونهجره ونبذه. إن ما يكن أن يوجّه إلى البصريين من تقدم وما يرفض من أصولهم نجد له نظائر في آراء الكوفيين.

ولنبدأ هذه المسائل مستفيدين مما أوردته كتب النحو القديم، ولست مستبعداً منها كتاب «الانصاف» الذي رفضه المخزومي بل ذهب إلى القول إلى أنه كذب صريح، وباطل ادّعاه صاحبه الأنباري، رحم الله الأنباري المعتدى عليه ودونك طرفاً من هذه المواد التي سأقف عليها وقفات قصيرة:

جاء في «شرح الكافية»[1] لرضي الدين الأستراباذي: «سئل الكسائي في مجلس يونس بن حبيب عن قولهم: لأضربنَّ أيُّهم يقوم، فقال: أيُّ كذا خلقت».

أقول: كنت عرضت لقولة الكسائي هذه في مبحث قديم لي، وقد قلت: أن جواب الكسائي هذا حسن وهو شيء يومىء إلى أن اللغة تجري على ألسنة الناس فتأخذ صفاتها التي تعرف بها، فلم يتأمل الكسائي ورود «أيّ» المبنية بل خصها بالسماع المشهور.

إن هذا وغيره يشير إلى أن على الدارس أن يتحرى العلم الصحيح، وليس له أن يتعصب، وأيّ جدوى أن أزوي وجهي عن الحق الواضح؟!.

وقال البصريون في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات لَيَسجننَّه﴾[2]: فاعل «بدا» ضمير يعود على مصدر الفعل، أي بدا لهم بداء.

وقال الكوفيون: «الفاعل جملة ليسجننه»[3].

أقول: ألا ترى أن في قول البصريين وجاهة لو أنهم أبطلوا القول

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/٤١.

(٢) ٣٥ سورة يوسف.

(٣) انظر مغني اللبيب ٢/٤٢٨، وهمع الهوامع ١/١٦٤، والموفي في النحو الكوفي ص ١٨.

بالضمير، وأن الذوق اللغوي ليقبل قولة البصريين ويأبى أن تكون جملة «ليسجننّه» فاعلاً للفعل «بدا».

ثم أين هذا من الأصول؟

ومن آراء الكوفيين التي أحملها على «الفروع» قولهم في أن اسم الإشارة يمكن أن يقع اسماً موصولاً ومنه قول الشاعر:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارة   أمنتِ وهذا تحملين طليق

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وما تلك يمينك يا موسى ﴾[1].

وقد ذهب إلى هذا المستشرق «برجشتراسر» في كلامه على أسماء الإشارة فقد جاء في «التطور النحوي» قوله: ونضيف إليها (أي أسماء الإشارة) الاسم الموصول، فإن في الأصل من أسماء الإشارة أيضاً»[2].

ومن إضافات الكوفيين أنهم أضافوا إلى الأفعال النواسخ (كان...) اسمي الإشارة «هذا وهذه» وذلك لحاجتهما إلى مرفوع ومنصوب إذا أريد بهما التقريب»[3].

ولا بدّ من وقفةٍ قصيرةٍ على مقولة الكوفيين هذه فأقول:

هذه مسألة خلافية تتناول قضية من الفروع وليس الأصول، وهي عدا عن هذا، لا تتسم بما يمكن أن يقبل، وهو كيف يحمل اسم الإشارة على الفعل «كان» بحجة أن ما بعدها مرفوع ومنصوب. إن هذا يعني أن مسألة «العمل» مسألة جوهرية جعلت النحاة الأوائل يضمون أشتاتاً مختلفة بعضها إلى بعض بسبب من هذا «العلم». لقد عبنا على النحويين

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، والانصاف (المسألة ١٠٣).

(٢) ١٧ سورة طه.

(٣) التطور النحوي للغة العربية ص ٥٢.

(٤) همع الهوامع ١/١١٣، ومعاني القرآن ١/٢٣٢، و٢/١٦٨، ومجالس ثعلب ١/٤٣.

إخضاع «إنْ وما ولا ولات وليس» إلى النواسخ أي إلى «كان»، وهي أدوات نفي وليست أفعالاً.

هذا يعني ما كنت قد قررته أن النحو القديم بصريّه وكوفيّه نحو لم يخلص من الشوائب.

ومن آراء الكوفيين اعتمادهم القراءات كالكسائي وهو صاحب قراءة، وأحد السبعة.

وكان الفراء يقول: «والكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر»[1].

وهذا حَسَن، ولم يكن هذا الأساس خاصاً بالكوفيين، على ما أفاض في الأمر «الصديق» المخزومي، فالبصريون اعتمدوا القراءات، أيضاً ولكنهم توقفوا في الشواذّ وتأولّوها، وعلى هذا لم يكن اختلافهم كبيراً.

وخلافهم هذا يتصل بالمنهج ولا يتناول مسائل النحو.

وقال أصحابنا الدارسون للنحو الكوفي أن الكوفيين قالوا بالفعل الدائم[2]، وزعموا أن علماء الساميات أثبتوا أن بعض هذه اللغات قد قسمت الفعل إلى ماضٍ ومستقبل ودائم. و«الدائم» هو اسم الفاعل[3].

أقول: إن الذي أشاع القول بأن «الدائم» عُرف في بعض اللغات السامية هو الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجّار ـ رحمه الله ـ، فقد كتب في مقالة له نشرت في مجلة كلية الآداب منذ ثلاثين سنة حبسها على «الفعل في اللغة الأكدية».

والذي اتفق عليه أهل العلم من المستشرقين أن صيغة «فاعل» ربما

---

(١) معاني القرآن ١/١٤.

(٢) مجالس ثعلب ١/٩٧، ٢٣٠، ٢/٣٨٨، ٣٩٥، ٤٦٣، معاني القرآن ١/١٦٥.

(٣) مدرسة الكوفة ص ٢٤١.

استعملت استعمال الفعل، ولكنها ليست قسيماً في الفعل كالماضي والمستقبل.

ولم يكن للعامل لدى الكوفيين قوة كبيرة فقد ذهب الكسائي وهشام الضرير إلى خلو الفعل من الفاعل في باب التنازع[1]، وأجازوا اجتماع عاملين على معمول واحد، كعمل الفعل والفاعل في نصب المفعول[2]، وهذا حسن.

ولنعرض لشيء آخر يتصل بالعامل الذي هو شركة بين الجانبين.

إن الفعل عند البصريين هو العامل في الفاعل والمفعول، ولكنه عند الكوفيين لا يعمل هذا والعامل في الفاعل عند بعضهم تلبُّسه بالفعل أو الإسناد أو الفاعلية[3].

أقول: أليس هذا على اختلافهم في طبيعة العامل مما لا يمكن قبوله في عصرنا. ثم يأتي المعاصرون ومنهم صديقنا المخزومي فيذهب إلى أن رافع الفاعل متصيِّد من موقعه في الجملة ومنزلته في التأليف[4]. وهذا وإن كان في ظاهره جديداً، فهو شيء من ثقل وطأة العامل القديم.

ويرى الكوفيون إعمال اللفظي الظاهر على المعنوي المقدّر كإعمالهم المبتدأ والخبر كل في الآخر[5].

أقول: وليس في هذا «الخلاف»، وهو شيء يتصل بالفروع، إلا التمسك بالعامل.

---

(١) الهمع ٣/١٠٩، شرح الكافية ١/٧٩.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٦.
(٣) الهمع ١/١٥٩.
(٤) مدرسة الكوفة ص ٢٧٨.
(٥) الهمع ١/٩٤ ـ ٢٩٥ الانصاف (المسألة ٢٢).

فإذا كنا نوجّه النقد إلى البصريين فحرام علينا أن نسكت عن هذا الذي فرَّط فيه الكوفيون فجاءوا بنظائر لما لا يمكن أن نقبله من آراء البصريين.

وقالوا في تعليل جزم جواب الشرط واخترعوا الجوار[1]، وجزمه عند البصريين بالأداة تجزم الفعلين.

أقول: والقول بالجوار يعني أن الكوفيين يعانون مقابلة البصريين فلا بدّ لهم أن يتأولوا في خلافهم، وليس أسلوب الشرط أو الجزم في الفعلين محتاج إلى أيجاد وجه أو قل اختراع هذا الوجه. وماذا نقول في حال ابتعاد الجواب عن فعل إلشرط، وانعدام الجوار في تلك الحالة؟

ويقدر البصريون متعلقاً للجار والمجرور أو الظرف يقعان خبرين، ولا يقدّر الكوفيون هذا وعندهم إن الجار والمجرور هو الخبر.

أقول: إذا قلنا أن الجملة تركيب إسنادي، فهل يتوفر في الجار والمجرور هذا النظر؟

وقد ذهب الكوفيون إلى القول بـ «العامل المعنوي» وأيدهم في ذلك المعاصرون[2].

أقول: وهل من العلم الحسن في عصرنا أن نلتمس وجهاً لنقر القول بـ «العامل» وإن كان معنوياً؟ فلم يكتف الكوفيون بإعراب الفعل المستقبل (المضارع) ولكنهم تأولوا الإعراب وقالوا العامل هو التجرد عن الناصب والجازم[3].

(١) الانصاف المسألتان (٨٤، ٨٦).
(٢) مدرسة الكوفة ص ٢٩٢.
(٣) معاني القرآن ١/٥٣، ٣/٢٠١، الهمع ١/١٦٤، الإنصاف (المسألة ٧٤). ولا بد من النظر إلى قول الكسائي في أن حروف المضارع التي يصدر بها هي الرافعة.

أليس هذا من الدخيل في الدرس اللغوي!.

ومن هذه العوامل المعنوية:

١ ـ الصرف: وهو عامل النصب في المضارع المسبوق بنفي أو استفهام الواقع بعد الفاء أو الواو أو ثم أو (أو)، وعامل النصب في المفعول معه[١].

ومعنى «الصرف» أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو «الصرف»[٢].

٢ ـ الخلاف، وهو نظير «الصرف» كما أشار الرضيّ في «الكافية»[٣] قولهم: نُصب على الصرف بمعنى قولهم نُصب على «الخلاف».

وقد أجروا هذا النصب في جملة مسائل منها ما أشرنا إليه ومنها: نصب الظرف الواقع خبراً[٤]، ونصب «أفعل» للتعجب[٥]، ونصب الحال الواقعة خبراً لمصدر وقع مبتدأً[٦] وغير ذلك.

ومن هذه النماذج ما ورد في إعراب الأسماء الستة وهي: «أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال»، فقد قال الكوفيون: إنها تعرب من مكانين بالحروف والحركات السابقة عليها. فالضمة والفتحة والكسرة

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣ ـ ٣٤، ٧٥، ١٢٤، ٢٢١، الإنصاف (المسألة ٧٥).
(٢) معاني القرآن ١/٣٤.
(٣) شرح الكافية ٢/٢٤١.
(٤) شرح الكافية ١/٩٥، الهمع ١/٢٩٨، ٢/١٠٨.
(٥) الهمع ٢/٩٠.
(٦) المصدر السابق ١/١٠٦.

التي كانت إعراباً لها في حالة الإفراد، هي علامات إعراب لها مع الحروف في حالة الإضافة، والدليل على ذلك تغير الحركات على الباء في (أبوك) في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجراها في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في أحوال الرفع والنصب والجر، فدلّ على أن الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر، ونظير ذلك ما يحدث في «امرىء» حيث تتغير حركة الحرف السابق للأخير بتغير موقعه من الإعراب.

وقال البصريون أنها معربة بالحروف فقط لإغناء الحروف عن الحركات.

وذهب المازني من البصريين إلى أن الحرف السابق لحرف العلة هو حرف الإعراب، وعليه تظهر حركات الإعراب الأصلية، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات[1]، وقد جاء كثيراً في كلام العرب[2].

وإلى مثل هذا ذهب غير واحد من المعاصرين، مفيدين من الدرس الصوتي الحديث. وإن من هؤلاء من قال: إن هذه الكلمات قد مُدّت لقلة حروفها، فلذلك يزول هذا المد بالحركات إذا عرض لزيادة حروفها[3].

أقول: ولم أرد أن أطيل في هذا، ولكني أميل إلى قبول قول البصريين لأنه يدرك حقيقة الحركات التي تحولت بالمد إلى حركات طويلة رسمت واواً وألفاً وياءً. وهذا أوجه من قول الكوفيين الذي يجمع

---

(١) شرح الكافية ٢٦/١، شرح المفصل ٥٢/١، مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٠.
(٢) الخصائص ١٢١/٣، ١٣٥.
(٣) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ١٠٩، وفي النحو العربي للمخزومي ص ٦٦.

بين الحركة والحرف، وليس من ازدواج وحقيقة الصوت واحد، والمسألة تتصل بقصر الصوت وطوله، وقولنا بـ «الحركات» مضلّل لأنه فصل هذا الصوت عن حقيقته الطويلة.

وماذا نقول في قول الكوفيين بجواز نصب الجمع المؤنث (بالألف والتاء) بالفتحة مطلقاً، فقد أجازه هشام منهم في المعتل وعدّه لغة[1] نحو: ثبة. وقد منع البصريون هذا، والسماع مؤيد لهم.

هذا وما كان من وكدي أن أطيل، كما لم أرد أن أعقب على مقالة الصديق لولا ما رأيت أنه قد تجاوز وقد دفعه غضب ملك عليه أمره فجعله يخرج عن الحد في جوره واتهامه. وقد دفعه غضبه إلى أن يلصق بي آفة التعصّب. وليس أقبح لحملة العلم من هذه الصفة، ولا أدري لِـمَ أكون حاقداً على قوم ليس لهم مما يحمل المرء على أن يكون شديداً عليهم، والأمر لا يخرج عن اجتهاد يتناول مسائل العربية؟.

بسطت هذا تكملة لبحثي السابق الموسوم بـ «ألنا مدارس نحوية» ليكون أصحابي المعنيون بالدرس اللغوي على بيّنة من رأي فيه جدّة، ولم أكن مدفوعاً لأنضم إلى لواء أبي البركات الأنباري الذي نال من غضب المخزومي كل شنيعة، ومن أجل ذلك كله فأنا أنتصر لحملة العلم الذين ألصق بهم علم «الصديق» المخزومي كل شين، فهم في رأيه كذابون وضاعون أفّاكون. وأحتكم لجمهرة الدارسين من حملة العلم أن يثأروا معي لأولئك الذين بلّغوا الرسالة وأدوا الأمانة فأحسنوا الأداء.

وما ندري أي نفع أصاب أولئك وهم يلفِّقون ويكذبون، ألم يسأل ذو المروءة نفسه هذا السؤال؟ لقد عرفنا أن الرأي في الاعتقاد، أو الزلفى من الحاكمين قد صنعت ما صنعت فضاع حق وهُجر علم، فهل كان شيء من هذا حفز أبا حاتم وغيره من البصريين إلى هذا؟.

---

(١) الهمع ١/٢٢.

أقول هذا لأني واثق أن في دنيانا المعاصرة قوماً قد ابتلوا بهذه الآفات فزيّنوا الباطل وبَهرَجوا الجهل وطمسوا الحق زلفى لفلان، واستنامة إلى رأي في السياسة ونحوها، وشيء كمثقال حبةٍ من خردل من هذا يفسد المروءة ويوقع في الشر.

ولئن أسفت على شيء لآسفن على مروءة نضب معينها، وحرام علينا أن يتنكّر آخرنا لأولنا.

غفر الله لنا جميعاً.

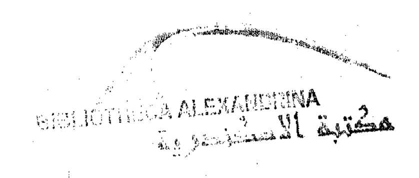
فهـرس المصـــادر

- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي ـ تحقيق الخفاجي والزيني، القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م. وطبعة بيروت.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م، وطبعة المطبعة الكستلية ١٢٧٩.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري ـ تحقيق بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد، ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٦١ م.
- الاشتقاق: ابن دريد ـ تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٨ م.
- الأصول: ابن السراج، نشر دار البشير، بيروت.
- الأضداد: أبو بكر بن الأنباري ـ تحقيق أبو الفضل، الكويت ١٩٦٠ م.
- إعراب ثلاثين سورة: ابن خالويه ـ ط. دار الكتب ١٣٦٠ هـ.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني ـ طبعة دار الكتب المصرية، وطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ.
- الاقتراح: جلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ، والطبعة المصرية ١٣٩٦ هـ.
- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري ـ حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ.
- أمالي الزجاجي: الزجاجي ـ تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢ هـ.
- أمالي المرتضى: الشريف المرتضى ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم، بيروت ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.
- إنباه الرواة: جمال الدين القفطي ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ١٣٧٤ هـ ـ ٩٥٥ م.

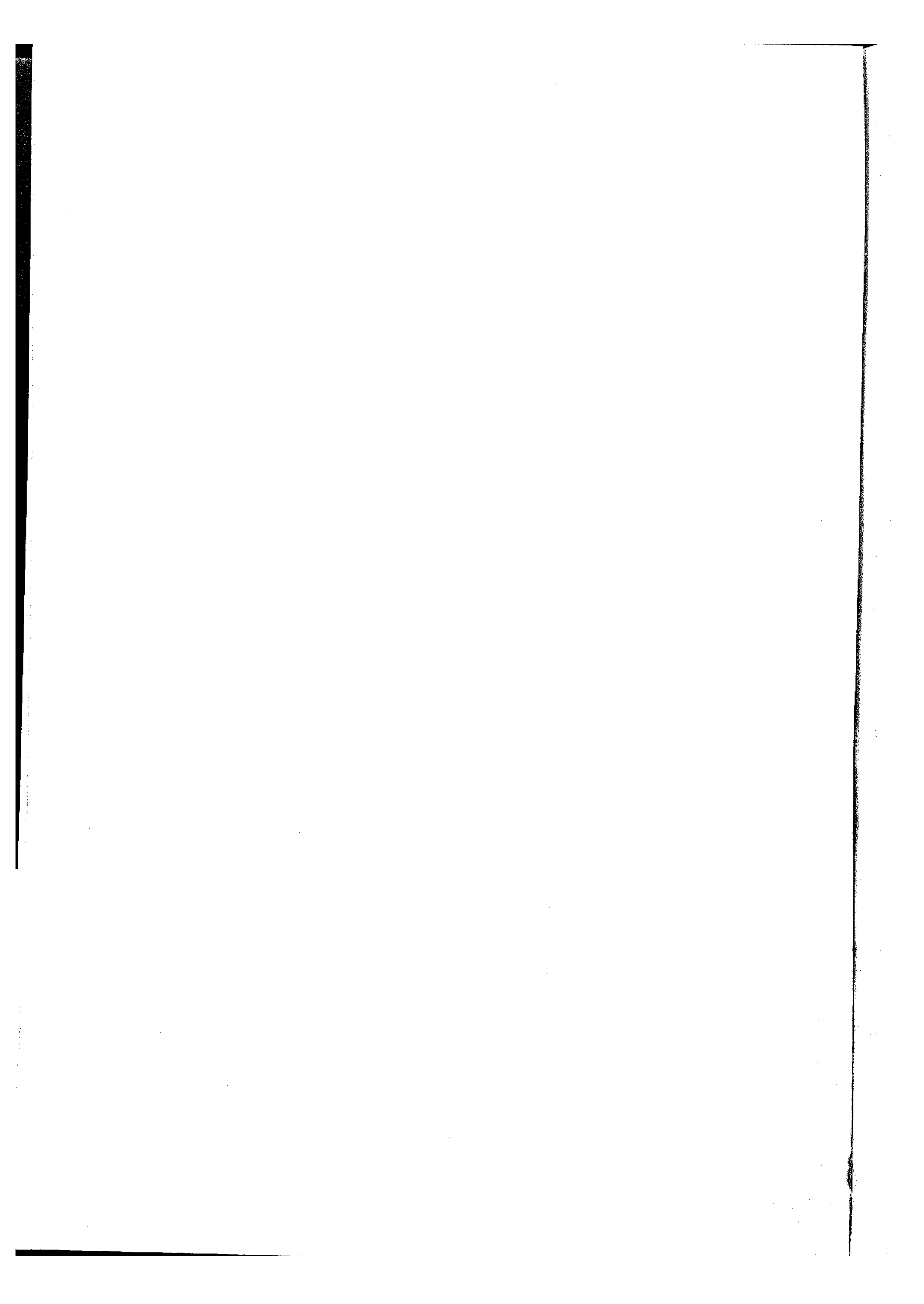
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: أبو البركات الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- **الإيضاح في علل النحو**: الزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك، القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي - الرياض (مكتبة النصر الحديثة) بلا تأريخ، وطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ.
- **بغية الوعاة**: جلال الدين السيوطي - القاهرة ١٣٢٦ هـ، والنشرة الثانية بتحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- **البيان والتبيين**: الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.
- **تأويل مشكل القرآن**: ابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي - (نسخة مصورة) مصر ١٩٣٨ م وطبعة السعادة ١٣٤٩ هـ.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: ابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- **تهذيب اللغة** (المقدمة): الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- **الجامع لأحكام القرآن**: القرطبي - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- **الجمهرة**: ابن دريد - حيدر آباد الدكن، ١٣٤٤ - ١٣٤٥ هـ.
- **الجمل**: للزجاجي - (طبع الجزائر ١٩٢٦ م) ونشرة أخرى بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٥ م.
- **الحجة في علل القراءات**: أبو علي الفارسي - تحقيق ناصف النجار وشلبي (ج ١) ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- **خزانة الأدب**: البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة بين: ١٣٨٧ - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م، وطبعة بولاق (مصورة).
- **الخصائص**: ابن جني - تحقيق محمد علي النجار، مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

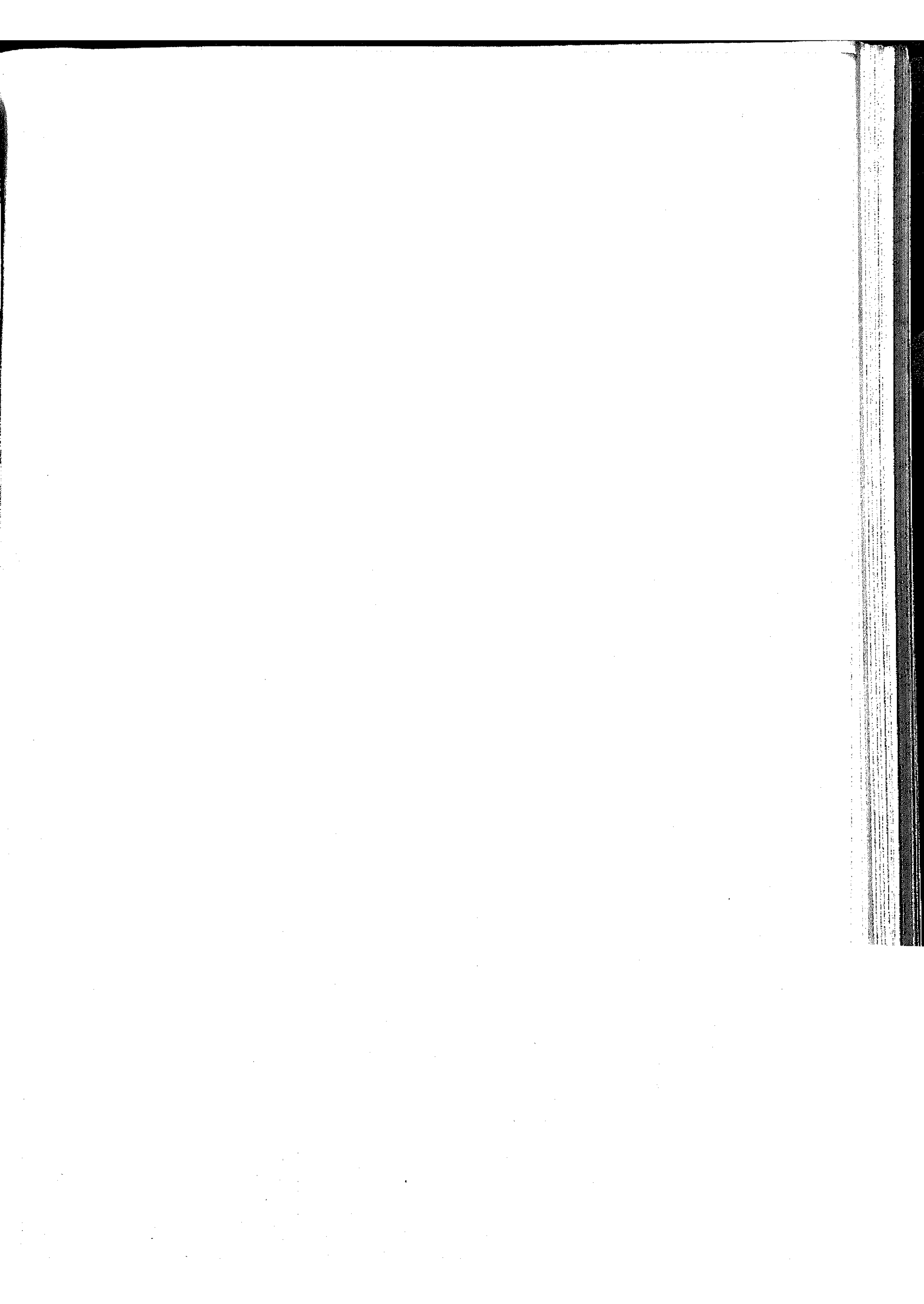
- **درة الغواص**: الحريري - نسخة مصورة عن (طبعة أوربا) وطبعة الجوائب ١٢٩٩ م.
- **سر صناعة الإعراب**: ابن جني ج ١ - تحقيق السقا وآخرين، القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.
- **شرح الكافية**: الرضي الاستراباذي - دار السعادة ١٣١٠ هـ.
- **شرح اللمحة البدرية**: ابن هشام الأنصاري، بغداد ١٣٩٧ هـ.
- **شرح المفصل**: ابن يعيش - القاهرة بلا تاريخ.
- **الصاحبي في فقه اللغة**: أحمد بن فارس - القاهرة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م.
- **طبقات النحويين واللغويين**: الزبيدي - تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- **الفاضل**: المبرد - القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.
- **الفهرست**: ابن النديم - مصر بلا تاريخ (الرحمانية).
- **الكامل**: المبرد - تحقيق زكي مبارك ومحمود شاكر، القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٩ م.
- **الكتاب**: سيبويه - نسخة مصورة عن طبعة بولاق، والنشرة الثانية بتحقيق عبد السلام هارون.
- **لسان العرب**: ابن منظور - طبعة دار صادر، بيروت.
- **اللمع في العربية**: ابن جني - تحقيق فائز فارس، الكويت ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- **مجالس ثعلب**: أحمد بن يحيى (أبو العباس) - تحقيق عبد السلام هارون، مصر، الطبعة الثانية.
- **مجالس العلماء**: الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢ م.
- **مدرسة البصرة النحوية**: عبد الرحمن السيد، القاهرة ١٩٦٨ م.
- **مدرسة الكوفة**: مهدي المخزومي، القاهرة (ط ٢) ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي - تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- **المزهر**: جلال الدين السيوطي - تحقيق جاد المولى والبجاوي وأبو الفضل إبراهيم - مصر، بلا تاريخ.
- **معاني القرآن**: الفراء - القاهرة (ج ١) ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م، والجزء الثاني والجزء الثالث (سلسلة تراثنا) بلا تاريخ، وعنها مصورة دار الكتب ببيروت.

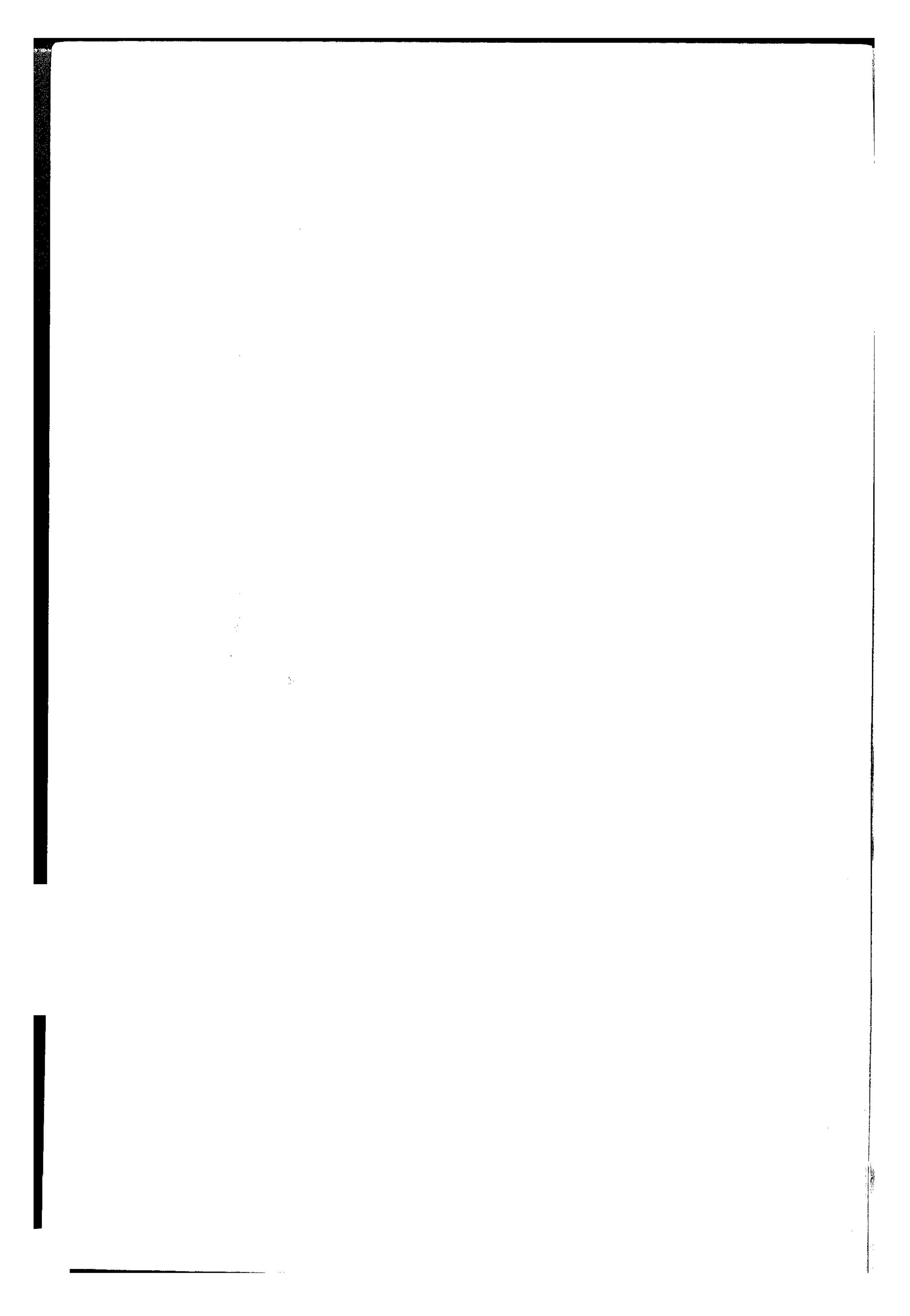
- **معجم الأدباء**: ياقوت ـ بيروت، دار صادر، وطبعة دار المأمون.
- **مفاتيح العلوم**: الخوارزمي (نسخة مصورة) عن الطبعة المصرية، القاهرة ١٩٣٠ م.
- **المفصل**: الزمخشري (ط. التقدم) ١٣٢٣ هـ.
- **المقتضب**: المبرد ـ تحقيق عبد الخالق عضيمة، بين: ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨ هـ.
- **المنصف**: ابن جني ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.
- **الموفي في النحو الكوفي**: عبد القادر الكنغراوي، دمشق ١٩٥١ م.
- **نزهة الألباء**: الأنباري (أبو البركات)، الأردن ـ الزرقاء ١٩٨٥ م.
- **وفيات الأعيان**: ابن خلكان، بتحقيق إحسان عباس، ونشرة محمد محيي الدين عبد الحميد.



فهـــرس مواد الكتاب







دار الفكر
للنشر والتوزيع

عمّان - سوق البتراء (الحجيري) - ساحة الجامع الحسيني
هاتف: ٦٢١٩٣٨ - ص. ب: ١٨٣٥٢٠